في الصواتة البصرية
من لسانيات المنطوق إلى لسانيات المكتوب

تأليف
د. مبارك حنون

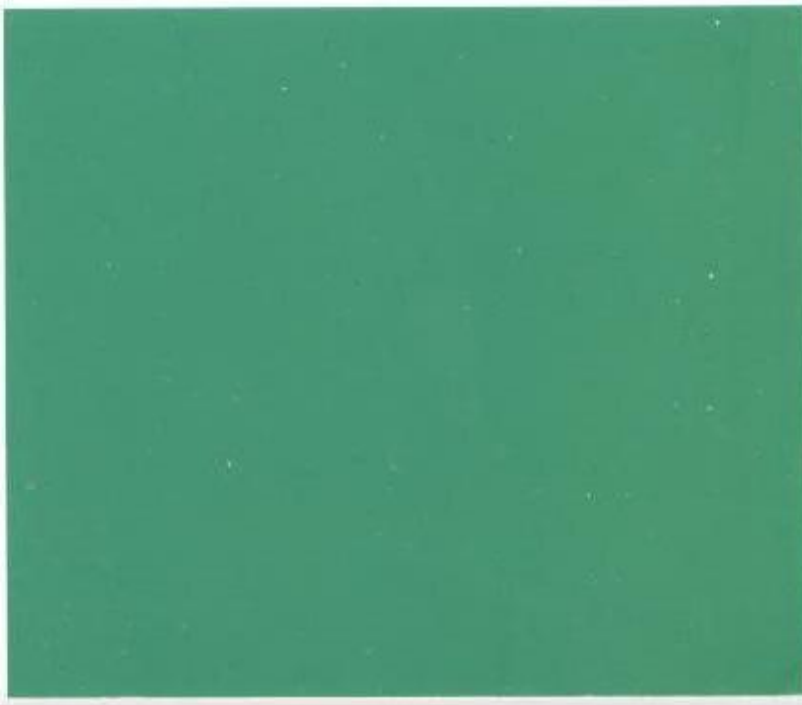

الكتاب الجديد

في الصواتة البصرية

من لسانيّات المنطوق إلى لسانيّات المكتوب

(الكتابة وعلامات الترقيم والروابط)

تأليف

د. مبارك حنون

دار الكتاب الجديد المتحدة

في الصواتة البصرية: من لسانيّات المنطوق إلى لسانيّات المكتوب

تأليف: د. مبارك حنون

© دار الكتاب الجديد المتحدة 2013
جميع الحقوق محفوظة للناشر بالتعاقد مع المؤلف

الطبعة الأولى
حزيران/يونيو 2013

موضوع الكتاب لسانيّات
تصميم الغلاف دار الكتاب الجديد المتحدة
الحجم 17 × 24 سم
التجليد برش مع ردّه

ردمك **ISBN** 978-9959-29-606-1
(دار الكتب الوطنية/بنغازي ـ ليبيا)

رقم الإيداع المحلي 2012/187

دار الكتاب الجديد المتحدة
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس،
هاتف 04 03 75 1 961 + **خليوي** 89 39 93 3 961 +
05 03 75 1 961 + **فاكس** 07 03 75 1 961 +
ص.ب. 14/6703 بيروت ـ لبنان
بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb
الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopyings, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة للدار، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطّي مسبق من الناشر.

توزيع حصري في العالم ما عدا ليبيا دار المدار الإسلامي
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس
هاتف 04 03 75 1 961 +/**بريد إلكتروني** szrekany@inco.com.lb

توزيع داخل ليبيا دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية
زاوية الدهماني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاري، طرابلس ـ ليبيا
هاتف وفاكس 013 07 34 21 218 + **نقّال** 463 45 21 91 218 +
بريد إلكتروني oeabooks@yahoo.com

إهـداء

إلى كل من علمني حرفا وزاد في معرفتي

إلى الصغيرات والصغار الذين نتعلم منهم بقدر ما نعلّمهم

إلى بنتي سارة وأميمة وابني محمد إلياس وأمهم نادية

عساي أعوضهم عن الوقت الذي سلبته منهم لأنجز مثل هذا العمل

مدخل إلى الصّواتة البصرية

لم تحظَ علامات الكتابة وعلامات الترقيم punctuation marks، على الرغم من إعادة اللسانيّات النظر في عدد من القضايا، بما يلزم من العناية بحثاً لها عن موقع في الحقل اللساني. ولقد تطلب هذا الأمر جهوداً مضنية نظرية وعملية حققت تراكمات لا بد أن تنتهي بهذين الصنفين من العلامات إلى أن يجدا لهما موقعاً في قلب اللسانيّات. فقد بدا أن لهذه العلامات صلات بالصوت في فضائه وبعده الخطي. وتبعاً لذلك، يمكن عدها علامات مرئية بصرية تحيل على أبعاد الصوت ومختلف تشكيلاته.

ونعتقد، من هذا المنطلق، أن الأمر يتعدى علامات الترقيم ليشمل مختلف مكوّنات الأنساق الخطية. والمتأمل في الرسم الخطي في اللغة العربية ورسم القرآن على وجه الخصوص سينتهي به المطاف إلى اعتبار هذا الرسم غير خطي non linear وغير خاضع للتعاقب الزمني. فهو، في الحقيقة، متعدد الخطوط والمراقي tiers، إذ تشكل الحروف بما فيها حروف المد واللّين مستوى خطيّاً لعله العماد، وتحت الحرف أو فوقه حركات، أي أن الحركات، وأحياناً بعض المدُود، ترسم على مستوى آخر. كما ترسم أيضاً علامات الوقف، وعلامات الإمالة . . . وعلامات أخرى وجب إعادة الاعتبار إلى وجودها.

وبما أن لهذه العلامات صلات بما هو صوتي phonetic و/أو صِواتي phonological، فقد يكون من أكثر فائدةً أن نجد لها موقعاً في صواتة phonology يجب أن تبحث لنفسها عن تسمية ملائمة. وإذا كانت علامات الكتابة وعلامات الترقيم، باعتبارها نتاجاً خطيّاً، قد ابتعدت عن الصوت لتلتحق بالمكتوب أو بالبصري، فإنها تكون بذلك قد وجدت لنفسها موقعاً ضمن ما يسمى بلغة الإشارات Sign language.

وانطلاقاً من هذا الموقع بالذات، تكون Linda Uyechi (1996) قد مكنتنا

من إطار نظري جديد قد يكون قميناً باستيعاب هذه الظاهرة، إذ تأتى لها أن تبلور ما سمته **بالصواتة البصرية** visual phonology.

لقد حاولت الباحثة البرهنة على الإطار النظري للصواتة البصرية، أي صواتة لغة الإشارات التي تتميز، في نظرها، عن الأطر النظرية الراهنة لصواتة اللغة المنطوقة. وهكذا، ميزت بين صواتة اللغة المنطوقة وصواتة لغة الإشارة معتبرة أن ما يعلل هذا التقسيم هو التناظر المحايث بين البصر والصوت والمرئي والمسموع. فبينما يمكن للصورة البصرية أن تُرى في لحظة ما، في موضع متميز في الزمن، فإن العلامة السمعية تشغل بعداً زمنيّاً في الاستماع.

وقد تمكنت الباحثة من طرح ما سمته بالصواتة البصرية معتبرة مجالها يشمل مجموعة من اللغات الإشارية الطبيعية. ومع أن الباحثة تميز بين الصواتتين، فإنها ترى أن النظريتين مرتبطتان بنظرية الصواتة الكلية universal phonology[1].

انطلاقاً من هذا التصور المؤسس لمقاربة جديدة "للشيء الصوتي/ الصواتي" الذي يجمع أشلاءه التي طالما تم تشتيتها وتوزيعها على علوم مختلفة تكاد تلغي وحدتها وتخفي أدوارها وطبيعتها، يبدو من البديهي أن نعيد النظر في طبيعة النسق الخطي وأن ننظر إليه في شموليته باعتباره يتشكل من أنساق فرعية أحدها تمثله الرسوم الخطية، وثانيها تمثله علامات الترقيم وثالثها تمثله الإشارات. ومن جهة أخرى، تسمح لنا هذه المقاربة بربط هذه العلامات الخطية والعلامات الإشارية -سواء تعلق الأمر بالحروف الخطية أو بالكلمات الخطية أو بالجمل الخطية. . . أو بعلامات الترقيم أو بالعلامات الإشارية - بصورتها الصوتية الأصلية، أو بنموذجها الأصلي.

وبذلك يسمح هذا الإطار النظري بأن يشمل موضوع الصواتة البصرية كل ما تدركه حاسة البصر، أي كل العلامات البصرية. كما يسمح لنا هذا الإطار النظري بربط هذه العلامات بالصواتة على الرغم مما يمكن للتسمية أن تحتوي عليه من تناقض سطحي بين ما هو من طبيعة مرئية (بصرية) وبين ما هو من طبيعة نطقية.

---

(1) *The Geometry of Visual Phonology*; p.1.

وفي هذا السياق، سنسعى إلى بناء وحدة الموضوع على الرغم مما قد يبدو، على المستوى المادي، من اختلاف بين وحداته في أفق عقد صلح نظري بين الكتابة والإشارة والنطق أو بين اللغة المنطوقة واللغة الإشارية واللغة المكتوبة. وسنتوسل إلى ذلك من خلال مختلف النظريات اللسانية بما في ذلك تلك التي فصلت بين الكتابة والنطق فصلاً إجرائيّاً ومنهجيّاً. وبذلك، نعمل على توسيع مفهوم الصواتة البصرية ليتعدى لغة الإشارة لدى الصُّمّ والبُكْم فيشمل العلامات المكتوبة. وهو ما يمكننا من أن نعيد إلى الصواتة وحدتها.

تصبح الصواتة، بهذا المعنى، نوعين: صواتة بصرية أو مرئية visual phonology وصواتة سمعية auditive phonology. فإذا كانت الصواتة السمعية تحيل على الشكل الصوتي ممثلاً في مختلف الوحدات الصواتية، فإن الصواتة البصرية تحيل على الشكل الخطي: الحروف والحركات، ومختلف العلامات الموضوعة فوق أو تحت أو بعد الحركات والحروف وتجمعاتها، ومختلف الملامح المصاحبة للغة paralanguage. ومن الطبيعي أن تكون بين علامات الصواتة الأولى والصواتة الثانية علاقات تناظر وتمايز.

ومن الأكيد القول إن آثار الكلام والنطق تبقى بادية في الكتابة، وأن آثار التطريز prosody ولحن الكلام melody تبقى بادية في الخط والرسم ومختلف العلامات الخطية بصور مختلفة تبعاً لاختلاف الأنساق. وقد أكدت أصول العلامات الخطية ارتباطها القوي بالتطريز prosody والموسيقى music وفقه اللغة (الفيلولوجيا، philology). لذا، فهي مداخل للتوضيح والتفسير وتصحيح وضع status العلامات الخطية. وقد يصح، انطلاقاً من هذا التصور، القول إن التطريز مُبَنْيِن للكلام، وأن الترقيم مُبَنْيِن للكلام، وأن الروابط connectors مُبَنْيِنة للكلام... وأن التطريز يقطّع (بتشديد الطاء وكسرها) الكلام، وأن الترقيم يقطّع اللغة المكتوبة، وهكذا تكون اللغة، في الصواتة البصرية، تبصيراً للبنيات السمعية، وتكون، في الصواتة السمعية، تشفيهاً للبنيات المكتوبة. وبذلك، تكون اللغة، في آن واحد، بنيات منطوقة ومسموعة ومكتوبة.

وفق الملامح الكبرى لهذه المقاربة سنعمد إلى معالجة الكتابة وعلامات الترقيم والروابط باعتبارها مكوِّناً للصواتة، وإذن فهي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الكل اللساني الذي لم يعد يحتمل تجزيئه وطرح جوانب منه خارجه. ونأمل، من خلال هذا الصنيع، أن نؤسس للسانيّات تجمع شتاتها وتنظمه وفق مقاربة بقدر ما تتوحد بقدر ما تتباعد بالنظر إلى طبيعة الوحدات المكوِّنة لها.

وسيتضح لنا مدى مطابقة النظرية المعتمدة، أي الصواتة البصرية، لواقع الحال وللظواهر التي سنعالجها هنا. فقد يتجلى أن الكتابة وعلامات الترقيم توفران اليسر للعين القارئة فتجنبانها الإتعاب وتمكنانها من الوضوح البصري وتعملان على راحة النظر واستراحة الناظر.

لذا نعتقد، جازمين، أن المقاربة المعتمدة مقاربة ستلم بالموضوع وتجمع شتاته من جهة. كما ستعمل، من جهة أخرى، على ربط هذه الظواهر بالصواتة الكلية. وعلى الرغم مما للتركيب من دور مستقطب ومن قوة جاذبية ومؤثرة في الفضاء الصوتي والسمعي، فإن الفضاء الإيقاعي الصوتي والبصري قادران بدورهما على أن يهيمنا ويتحكما في بنينة اللغة سواء أكانت منطوقة ومسموعة أم كانت مكتوبة ومقروءة. فالإيقاع لا يقتصر على المنطوق والمسموع وإنما يتعداه ليحتوي المكتوب والمقروء معاً. وبذلك تعود للغة وحدتها المركبة ذات المكوِّنات المتعايشة بنوع من الاستقلالية لا التبعية والخضوع المطلقين. وهو ما يعني أن كل تمثيل من التمثيلات الصواتية والتركيبية والتواصلية لا يقيم علاقات تحكمية في التمثيل الآخر، بل يخضع التحكم ذاته لعوامل داخلية قد تسمح به أحياناً وقد لا تسمح به أحياناً أخرى. وكنا قد حاولنا، في كتابنا في "**التنظيم الإيقاعي للغة العربية: نموذج الوقف**"، البرهنة على صدقية تحكم الصواتة في التركيب معاكسين بذلك إطلاقية النظر التوليدي الذي جعل التركيب متحكماً في مختلف مكوِّنات النحو. ومن خلال الصواتة البصرية نود أن نبرهن، مرة أخرى، على أن الصواتة الزمنية والبصرية قادرتان، من خلال الوقائع المطروقة والمدروسة، أن تؤكدا صحة تحكم الصواتة في التركيب. وهو تحكم غير مطلق وغير شمولي. هذا واقع اللغة الذي لا يعاكس باقي الأنشطة الإنسانية اللفظية وغير اللفظية.

الكتاب الذي نضعه، اليوم، بين يدي القارئ هو عبارة عن تنظيم وتحيين لجزء من عمل أكاديمي سبق لنا أن تقدمنا به لنيل دكتوراه الدولة في اللسانيّات سنة 1997. والصيغة المقدمة، اليوم، صيغة مختلفة عن الأولى في بناء تصور الصواتة البصرية، الأمر الذي أدى إلى تعديل عدد من الفقرات وإضافات متنوعة هنا وهناك.

د. مبارك حنون

أكادير في 21/ 11/ 2010

الفصل الأول

نحو لسانيّات جامعة للمنطوق والمكتوب

0.1. تمهيد

لأننا سنعالج، في هذا الكتاب، علامات الترقيم وصلتها بالظواهر التطريزية وخاصة الوقف، وبما أن لعلامات الترقيم علاقة بالكتابة، فقد كان لزاماً علينا أن نخصص هذا الفصل للكتابة فنعرض للوضع النظري الذي أسندته اللسانيّات إلى الكتابة في القسم 1.1، وتفسير هيمنة لسانيّات المنطوق في القسم 2.1. ولتبيان وحدات كل من النسقين المنطوق والمكتوب وكيفية اشتغالهما خصَّصنا القسم 3.1، يَنظر القسم الفرعي الأول منه (1.3.1) في اللغة والصوت الممتد على المستوى النطقي (1.1.3.1) وعلى المستوى الفيزيائي (2.1.3.1) والقابل للتقطيع إلى وحدات هرمية اعتماداً على معايير معلومة (3.1.3.1)، في حين يهتم القسم الفرعي الثاني منه (2.3.1) باللغة والكتابة القابلة للتقطيع إلى وحدات لا تناظر بالضرورة الوحدات الصوتية. ونطمح، في هذا الفصل، إلى أن نهيِّئ بَسْطاً نظريّاً وعمليّاً لعلامات الترقيم والروابط.

1.1. وضع الكتابة في اللسانيّات

يمكن تصنيف نظرة اللسانيين إلى الكتابة إلى تصورين متعارضين يمتاز أحدهما باستقطاب الأغلبية الساحقة من اللسانيين. وهذا ما دفع بغليزن Gleasen إلى القول بأن "العديد من اللسانيين يعتبرون كل أشكال الكتابة خارجة كليّاً عن مجال اللسانيّات ويرغبون في حصر عملهم في دراسة اللغة المنطوقة

لا غير"[1]. وبما أن سوسير هو المؤسس للسانيّات، وبما أنه طبع، إلى حد كبير، أغلب النظريات اللسانية، فإن ڤاشيك Vachek يرى أن سبب حياد اللسانيين عن الاهتمام بالكتابة يعود إلى أطروحات الفصل السادس من كتاب سوسير Saussure **دروس في اللسانيّات العامة** والإلحاح الذي يلازمها على أولوية الشفوي oral من قبل الخلف السوسيري[2].

يقوم التصور الأول، إذن، على اعتبار الكتابة خارج مجال اللسانيّات. فهي غريبة عن النسق الداخلي للغة[3]، لأن موضوع اللسانيّات يحدده التأليف بين الكلمة المكتوبة والكلمة المنطوقة، بل إن الكلمة المنطوقة هي التي تشكل وحدها هذا الموضوع[4]. إنها لا تعدو أن تكون، في منظور اللساني، سوى وسيلة خارجية مثلها في ذلك مثل الفونوغراف[5]. وإذن، فدراسة الكتابة تمثل علماً متميزاً عن اللسانيّات، بل تعتبر ملحقاً من الملحقات بها. وعليه، فاللساني يقصي وقائع الخط من مجاله[6]. وحتى لو افترضنا أن جماعة استعملت الكتابة بوصفها الأداة الوحيدة للتواصل المتبادل، فإن هذا النسق سيكون شيئاً جد متميز بحيث نستطيع أن نتفهم رغبة اللسانيين في إقصائه من مجال علمهم[7]. ويعود سبب إقصاء الكتابة من اللسانيّات إلى طبيعتها الثانوية والخارجية، فهي وسيلة يتجسد بواسطتها اللسان[8]، واللسان جوهري. إنها نسق ثانٍ يكمن وجوده في تمثيل نسق اللغة langage[9]، وبذلك فالكلمة المكتوبة ليست سوى تمثيل للكلمة المنطوقة التي تشكل موضوع اللسانيّات. وهي، عند بلومفيلد Bloomfield، ليست لغة، بل هي فقط وسيلة لتسجيل اللغة بواسطة دلائل مرئية[10]، أو هي نسق سيميائي

---

(1) Gleasen.H.A. (1955), p.319.
(2) نقلاً عن: Chiss, J-L et Puech, C. (1983), p.18.
(3) Saussure, F. de (1975), p.44.
(4) نفسه، ص45.
(5) Bloomfield, L. (1933), p.265.
(6) Martinet, A. (1960), p.8.
(7) Martinet, A. (1960), p.24.
(8) Saussure, F. de (1975), p.44.
(9) نفسه، ص45.
(10) (1933), p.25.

semiotic من شأنه أن يعوض اللغة. إنها مكتسب ثانوي واختياري، والكيان الخطي ليس سوى دالّ مدلوله هو الكيان الصواتي[11]. بل إن الرموز المكتوبة تعتبر بمثابة رموز لرموز[12].

إن الكتابة، إذن، نسق مكوَّن من دلائل مرئية تجسد أو تمثل أو تعوض أو تسجل دلائل منطوقة مسموعة، فلذلك اعتبرت ثانوية وغريبة عن النسق الداخلي للغة وخارجة عنه. وليست هذه هي الزاوية الوحيدة التي يمكن النظر من خلالها إلى العلاقة بين اللغة والكتابة. بل هناك عدة زوايا نظر مختلفة. إن اللغة مستقلة، مع ذلك، عن الكتابة، وذلك لأن لها تراثاً شفويّاً مستقلّاً عن الكتابة وراسخاً جداً[13]، ولأننا نتعلم الكلام parole قبل أن نتعلم القراءة، فالقراءة إنما تأتي لتجعل الكلام مزدوجاً، في حين لا يأتي الكلام أبداً ليجعل الكتابة مزدوجة[14]. أما الكتابة فدراستها تجعلنا نحتاج إلى معرفة شيء ما عن اللغة بينما يعتبر العكس غير صحيح[15]، إلا أن عناصرها اعتباطية arbitraire، إذ لا علاقة بين الحرف وبين الصوت الذي يُعيِّنه[16]، أي أنه لا وجود لتناسب دقيق بين المستويين[17]. فمواضعات الكتابة تتطور، بالنسبة للنصيب الأوفر منها، في استقلال عن الخطاب الواقعي[18]. فالمظهر الخطي، كما يرى ياكوبسون Jakobson، يتمتع، إلى حد كبير، باستقلالية نسبية[19]، إذ يمكن أن تكشف الكتابة عن بعض الخاصيات الاستقلالية. ومع ذلك، فهي تبقى دائماً بنية فوقية لأنه لا يمكن لأية جماعة لسانية ولا لأعضائها أن (تكتسب) يكتسبوا النسق الخطي وأن يشغلوه من دون امتلاك نسق فونيمي phonémique[20]. إلا أن التمثيل الخطي يتسم بالنقص

---

(11) Jakobson, R. (1973), p.28.

(12) نقلا عن: Vachek, J. (1973), p.37.

(13) Saussure, F. de (1975), p.46.

(14) Martinet, A. (1960),p.8 et (1965), p.15.

(15) Bloomfield, L. (1933), p.25.

(16) Saussure, F. de (1975), p.165.

(17) Saussure, F. de (1975), p.165.

(18) Bloomfield, L. (1933), p.459.

(19) (1973), p.102.

(20) نقلا عن فاشيك: (1973)، p.36

ذلك أن الحروف لا تَستنسخ أبداً استنساخاً تامّاً الملامحَ المميزة المختلفة التي يعتمد عليها النسق الفونيمي، وتتجاهل بالضرورة العلاقات البنيوية بين الملامح[21]. فالكتابة، وإن كانت تفترض وجود لغة وإن كانت تمثلها، فإنها ليست نقلاً أميناً لها، ومن هنا كان المكتوب مستقلّاً عن الشفوي والمنطوق. ومن ثمة، فالكتابة ليست رداء للغة بل هي قناع، لأنها تحجب عنا النظر إلى اللسان[22]، إذ قد تصبح تمثيلاً منحرفاً ومضللاً للوحدات الصوتية. ومن شأن الانطلاق منها لدراسة اللسان أن يحجب عن الأنظار الطبيعة الحقيقية للسان ولوحداته، وخاصة الدراسة الصواتية للوحدات الصوتية[23]، إذ لم يستطع أي من النحو grammar والفيلولوجيا philologie واللسانيّات التاريخية historical linguistics والمقارنة comparative linguistics أن يدرك اللغة إلا انطلاقاً من الكتابة، بل إن النقد الفيلولوجي كان مرتبطاً، إلى حد الإذلال، باللغة المكتوبة متجاهلاً اللغة الحية[24]. وبما أن اللسانيّات قد قطعت صلتها بماضيها النحوي والفيلولوجي والتاريخي والمقارن، موضوعاً ومنهجاً، فقد كان عليها أن تتجاهل الكتابة وأن تقصيها من مجالها.

وعلى الرغم من ذلك، وبغض النظر عن تبعية المكتوب للمنطوق، فإن اللغة قد تبدو كتلة لا شكل لها بدون الصورة المحسوسة التي توفرها الكتابة[25]، ذلك أن الكتابة هي الشكل الملموس للصور الإصغائية images acoustiques التي تشكل اللسان[26]. فالكتابة، إذن، تيسِّر عملية تقطيع السلسلة الكلامية إلى وحدات قطع متعاقبة، ولولاها لكانت اللغة كتلة موصولة، ولكان اللسان صوراً إصغائية مجردة. إن الكتابة، إذن، بوصفها تجسيداً وتمثيلاً، تُعتبر التجسيد الملموس لهذه الصور والوسيلة التي تقربنا من التعرف على الوحدات في انعزال بعضها عن البعض الآخر. ولهذا السبب، صرَّح سوسير بأننا لا نعرف، على

---

(21) Jakobson, R. (1963), p.16.

(22) Saussure, F. de (1975), p.51-52.

(23) نفسه، ص54-53.

(24) نفسه، ص14.

(25) نفسه، ص55.

(26) نفسه، ص32.

العُموم، الألسنة إلا بواسطة الكتابة[27]، ولهذا السبب أيضاً كانت الكتابة مهيمنة وكانت لها الحظوة والأولوية على حساب اللغة.

وإذا كانت الكتابة قد أُبْعِدَتْ من مجال اللسانيّات، ونظراً لأنها نسق مكوَّن من دلائل متميزة[28]، فإنها تجد موقعاً لها في السيميولوجيا semiology بجانب أبجدية الصم- البكم والطقوس الرمزية وأشكال آداب السلوك والعلامات البحرية واللسان[29]. وتندرج مع غيرها في ما يعوض اللغة المنطوقة ضمن تنوع مكوَّن من الأنساق السيميائية[30]. ومن هذه الزاوية، أصبح الدليل signe الخطي يعتبر بوصفه أحد عناصر هذه النظرية العامة للدلائل التي لم تكن عند سوسير سوى مجرد مشروع نظري مستقبلي.

أما التصور الثاني، وهو تصور انفردت به قلة من اللسانيين، فهو تصور الغلوسيماتيكيين glossématiciens والوظيفي ڤاشيك Vachek واللسانيين نينا كاتاش Nina Catach وجاك أنيس Jacques Anis على وجه الخصوص. ويقوم هذا التصور على اعتبار اللغة والكتابة نسقين مستقلين عن بعضهما البعض، وعلى عدم اعتبار العلاقة بينهما علاقة تبعية لأن كلّاً من المادة الصوتية والمادة الخطية لا يفترض وجود إحداهما وجود الأخرى. إن اللغة، عند الغلوسيماتيكيين، تعبير expression ومحتوى contenu، ولكل من التعبير والمحتوى شكل forme ومادة matière. وهكذا، فللتعبير شكله ومادته. بل إن هلمسليف Hjelmeslev قد أشار إلى إمكانية تعدد المواد بالنسبة للشكل الواحد، إذ يقول إن نفس التعبير الواحد يمكن أن يتجلى بواسطة مواد مختلفة من بينها المادة الخطية، وبذلك فعلم الخط عبارة عن علم للمادة[31]. والمادة إما أن تكون خطية أو صوتية وهي تجسد نفس الشكل اللساني. وتتميز المادة الخطية[32] بكونها موجهة فقط إلى البصر ولا

---

(27) Saussure, F. de (1975), p44

(28) نفسه، ص45.

(29) نفسه، ص33.

(30) Jakobson, R. (1973), p.28.

(31) Hjelmeslev, L. (1973), p.28.

(32) نفسه، ص57.

تحتاج إلى أن تنقل إلى مادة صوتية لِتُدْرَكَ أو تُفْهَمَ[33]. فهي تدرك وتفهم دون توسط المادة الصوتية، وهذا معناه استقلالية كل مادة من المادتين عن المادة الأخرى. ومن ثمة، فاللغة والكتابة نسقان لا يمكن لأي نسق منهما أن يقال عنه إنه جد أساسي بالنظر إلى النسق الآخر[34]. فلا تبعية ولا هرمية بين النسقين. وبطبيعة الحال، فالحروف والأصوات معاً، بوصفهما مادتين مستقلتين، تجسدان الشكل، وهذا هو العنصر المشترك بينهما، فالشكل يبقى دون تغيير حينما تتغير المادة، فحينما نغير ترميزاً صوتيّاً أو فونيميّاً، فإننا نستبدل الهواء بالمداد، إلا أن الشكل يبقى كما هو[35]. وإذن، فالمادتان الصوتية والخطية مادتان تجسدان نفس الشكل الذي لا يمكن أن يتأثر أو يتغير بفعل طبيعة المادة المختارة. وإذا كانت المادتان الصوتية والخطية مستقلتين، فإنه يبدو من العبث أن نقدم النسق الخطي بوصفه نسقاً لا يطابق النسق الصوتي، إذ يمكننا أن نقول أيضاً إن النسق الصوتي هو الذي لا يطابق النسق الخطي[36]. إن الكتابة مادة تجسد شكل التعبير ولا تجسد المادة الصوتية، ولذلك فلا مجال للحديث عن عدم مطابقة المادة الخطية للمادة الصوتية ما دامتا نسقين ماديين مختلفين من حيث الطبيعة ومن حيث الدلائل التي يتكوَّنان منها. ومن جهة أخرى، لا يحق تفسير أحد هذين النسقين بالآخر لأن كل نسق يفسر ذاته بذاته. فكما أن هناك "قوانين صوتية لا تجد تفسيرها سوى في المادة الصوتية، فإن هناك أيضاً قوانين خطية لا تجد تفسيرها إلا في المادة الخطية"[37]. ومن شأن هذا التصور للغة والكتابة أن يفضي بنا إلى أننا أمام نسقين مختلفين، كل نسق منهما يستوجب تحليلاً خاصّاً، وإن كانا يحيلان على مستوى التعبير. ومعنى ذلك أن التحليل الفونيمي والتحليل الخطي لمستوى التعبير يوفِّران شكلين سيميائيين مختلفين[38] لا شكلاً سيميائيّاً واحداً متماثلاً يتجلى بواسطة مادتين مختلفتين. ومؤدى هذا الكلام أن لمستوى التعبير

---

(33) Hjelmeslev, L (1968-1971), p.132.

(34) Uldall, H.J.L. (1944), p.16.

(35) نفسه، ص12.

(36) نفسه، ص14.

(37) Arrivé, M. (1981), p.348.

(38) Hjelmeslev, L. (1971), p.58.

شكلين سيميائيين أحدهما فونيمي والثاني خطي، وأن لكل شكل مادة خاصة به: مادة صوتية ومادة خطية. وبذلك تكون المادة تابعة للشكل السيميائي، فتكون بذلك، مكوَّنة تكويناً سيميائيّاً[39].

أما ڤاشيك Vachek فقد انطلق من تصور وظيفي لمعالجة الكتابة باعتبارها تشكل مظهراً لسانيّاً مثلها في ذلك مثل اللغة، فالمنطوق والمكتوب يشكلان تنوعين للغة واحدة. ولم يقتصر اهتمامه على الجانب النظري، كما هو الحال لدى الغلوسيماتيكيين، بل تعداه إلى الجانب العملي الاختباري، فميز تمييزاً واضحاً الطبيعة المعيارية normative للُّغة المكتوبة التي على الأقوال المكتوبة الملموسة في جماعة communauté معطاة أن تتطابق معها، تماماً مثلما يجب على الأقوال المنطوقة أن تتطابق مع القواعد التي يضعها معيار اللغة المنطوقة. ويؤكد ڤاشيك أن هذين المعيارين اللغويين يتعايشان في نفس اللغة. وهكذا، فالمعيار المنطوق للغة عبارة عن نسق مكوَّن من عناصر لغوية مجسدة تجسيداً صوتيّاً ذات وظيفة تكمن في الاستجابة لحافز معطى بطريقة دينامية أي بطريقة مناسبة ومباشرة، معبرة بالضبط ليس فقط عن المظهر التواصلي الخالص بل أيضاً عن المظهر الانفعالي الموجود في استجابة مستعمل اللغة[40]. أما المعيار المكتوب للغة فهو نسق مكوَّن من عناصر لغوية مجسدة تجسيداً خطيّاً ذات وظيفة تكمن في الاستجابة لحافز معطى بطريقة ثابتة، متمحورة بالخصوص على المظهر التواصلي الصرف الموجود في استجابة مستعمل اللغة. وبهذا المعنى، فاللغة تتكوَّن من معيارَيْن مجردين، أو نسقين متعايشين مجردين أحدهما مكتوب والآخر منطوق. والحروف والأصوات عنده عناصر لغوية جميعها إلا أنها تختلف فقط من حيث المادة التي تجسدها. وكل من المعيارين يؤدي وظيفة تواصلية مخصوصة بطريقة مختلفة، وبذلك يكون المكتوب مستقلّاً، جزئيّاً، عن المنطوق ويتوفر على تبريره الوظيفي بجانب المعيار المنطوق إذ يمكن، في بعض الحالات الخاصة، أن يُسْتَخْدَم المعيار المكتوب للحاجيات التواصلية لأعضاء الجماعة استخداماً أفضل من استعمال المعيار المنطوق (كما أن العكس صحيح، بطبيعة الحال، في

---

(39) Hjelmeslev, L. (1971), p.58.

(40) Vachek, J. (1973), p.15-16.

حالات خاصة أخرى). ومن ثمة، فالمعياران يتكاملان وظيفيّاً[41]، فهما يتعايشان في الوعي اللساني للمتكلمين باللغة الذين لا يمكنهم فقط استكمال الوسائل التي تعوض هذا المعيار أو ذاك، بل هم أولئك المتكلمون الذين يجب عليهم أن يكونوا قادرين على الانتقال من معيار إلى آخر إذا كان تغيير المقام situation الذي يوجد فيه المستعمل للغة يتطلب ذلك[42]. إنهما، إذن، معياران يوجدان داخل اللغة لا خارجها ويتحكم في استعمالهما المقام، وكأن وظيفتهما التواصلية مقامية situational. فالمسألة ليست مسألة تعويض معيار لآخر، بل هي مسألة انتقال من معيار إلى آخر، انتقال مشروط بشروط مقامية. وإذا كانت إمكانية الانتقال من معيار إلى آخر واردة للتعبير عن نفس الأغراض التواصلية، فإنه يجب أن يكون هناك نوع من التناسب correspondance البنيوي بين المعيارين[43] ذلك لأن العلاقة بين العناصر الخطية والعناصر الصوتية ليست علاقة إحالية référentielle بل هي علاقة تناسبية[44]. وإذن، فالعناصر الخطية لا تحيل على العناصر الصوتية وإنما يوجد هناك ما يناظرها ويناسبها تناسباً وتناظراً بنيويّاً لا ماديّاً. إلا أن التناسبات، على المستوى الأولي للغة (الفونيمات والوحدات الخطية)، ليست تناسبات مثالية، ويجد ذلك تفسيره في التداخلات على المستوى الأعلى (الصريفي morphémique). ومع ذلك، فالتناسب على المستوى الأولي هو الذي يلعب دوراً جوهريّاً في الكتابات الأبجدية[45]. إن الرموز الخطية والمطبوعة تكتسب، بالتدريج، وضع دلائل من الدرجة الأولى، ومن شأن "القراءة الصامتة" أن تعتبر حجة لصالح هذا الرأي[46]. ومعنى ذلك أن هذه الرموز تحيل مباشرة على المدلولات من دون توسط المادة الصوتية. إن المعيار المكتوب عبارة عن نسق لغوي مستقل نسبيّاً[47]. والعلاقة بينه وبين المعيار المنطوق هرمية، إذ للمعيار المكتوب وضع موسوم marqué في تعارض مع

---

(41) Vachek, J. (1973), p.16, 30-31.

(42) نفسه، ص20.

(43) نفسه، نفس الصفحة.

(44) نفسه، ص33.

(45) نفسه، انظر ص21-35.

(46) نفسه، ص37.

(47) نفسه، انظر ص31-39.

الوضع غير الموسوم non marqué لمقابله المنطوق[48]. واعتماداً على ما سبق، فالمعيار اللغوي المكتوب يحظى بوضع لساني مستقل[49].

ومن جهة أخرى، بَلْوَرَت نينا كاتاش، كما بَلْوَر جاك أنيس تصوراً جديداً للكتابة وتصوراً جديداً للغة، ومن ثمة تصوراً آخر للسانيّات يعتبر، على المستوى النظري والعملي، امتداداً لتصور أولدال Uldall وهلمسليف Hjelmeslev وڤاشيك Vachek وغيرهم. فالكتابة عبارة "عن مجموعة من الدلائل المنظمة التي تسمح بتوصيل أية رسالة دون المرور بالضرورة عبر الصوت الطبيعي"[50]. وإذا كان هذا التعريف للكتابة جديداً لأنه يتضمن استقلاليتها عن المنطوق، فإن مثل هذا التصور يفترض أن يتلاءم معه، بالضرورة، تصورٌ جديد للغة. وانسجاماً مع هذا التعريف للكتابة، تكون اللغة، بذلك، عبارة عن "نسق من الدلائل signes، أي وحدات ذات وجهين مكوَّنة من دالّ signifiant ومدلول signifié، ويكون الدالّ صوتيّاً في الشكل المنطوق للغة ويكون خطيّاً في شكلها المكتوب"[51]. وبذلك فاللغة تتكوَّن من شكلين أحدهما منطوق والآخر مكتوب لا تفترض اللسانيّات بينهما هرمية ولا تعلُّقاً.. الشيء الذي يؤدي بجاك أنيس إلى بناء نموذج مستقل يتضمن وصفاً محايثاً inhérente للغة المكتوبة[52]، أي اعتبار المظهر الخطي للغة المكتوبة خارج أية إحالة على الصوت، وذلك باعتباره جزءاً لا يتجزأ من النسق اللساني، ومن ثمة إعادة إدماج الرسم الخطي graphique في حقل اللسانيّات الحقيقية[53]. وإذا أردنا أن نكشف عن الشكل الخطي في خصوصيته، فبالإمكان أن يتعلق الأمر بلسانيّات حديثة جعلتها التداولية pragmatics حيوية ومفتوحة على السيميائيات، لسانيّات تغنيها المواجهة مع العلوم الأخرى التي تهتم بالكتابة[54]، بما في ذلك علم الاجتماع والبيداغوجيا والأنثروبولوجيا والسيميائيات...

---

(48) Vachek, J. (1973), p.39.

(49) نفسه، ص17.

(50) Catach, N. (1988), p.9.

(51) Anis, J. (1983), p.33.

(52) Anis, J. (1988), p.214.

(53) Anis, J. (1983), p.31.

(54) Anis, J. (1983), p.43-44.

إلخ. . . وتذهب نينا كاتاش إلى وضع علم جديد يُعنى بالكتابة تسميه بالرسامة la graphémique، الذي عليه أن يجد له موقعاً داخل العلوم اللسانية. وتتعارض الرسامة، في رأيها، مع علم الرسم graphétique. فالرسامة تُعنى بالوحدات الفارغة والوحدات المملوءة من التمفصل الأول la première articulation، وبذلك تكون لسانيّات تامة، أما علم الرسم فَيُعْنَي بشكل الحروف ودراسة مختلف الأبجديات والوسائل الكاليغرافية calligraphiques والتيبوغرافية typographique وما يتعلق بالمراحل المختلفة لإنشاء الخطاب المكتوب، إلخ. . .[55]. وإذا كانت نينا كاتاش تدعو إلى استقلالية نسبية للكتابة، فإن جاك أنيس يدعو إلى استقلاليتها التامة إذ يعتبر أن القراءة تتضمن وضع علاقة مباشرة بين الوحدات الخطية والمدلولات دون توسط المشافهة. وتتميز هذه المرحلة من التواصل اللساني، في رأيه، بتناوب مُؤَسَّسيّ بين مستوى التعبير الصوتي ومستوى التعبير الخطي[56]. وبعد طرحه لإطاره النظري، يعمد إلى عرض عناصر لتحليل الوحدات الخطية القطعية segmentales وتحليل الوحدات الخطية الفوق- قطعية suprasegmentales[57].

لقد عرضنا، إذن، تصورين متعارضين للعلاقة بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، وهو عرض لتصورين للسانيّات، أحدهما يقصي الكتابة من مجال بحثه والآخر يدمجها ضمن مشاغله. غير أن التصور الأول يعتبر التصور السائد، فيما بقي التصور الثاني تصور فئة قليلة من اللسانيين. وهذا يعني أن اللسانيين، في عُمومهم، لم يقتنعوا، بعد، بإسناد وضع نظري لساني إلى الكتابة.

2.1. لسانيّات المنطوق

بناء على ما سبق في القسم أعلاه، فإن اللغة المنطوقة هي التي شكلت موضوع اللسانيّات. فكيف ولماذا غلب مثل هذا التصور على أغلب الاتجاهات اللسانية السائدة-خاصة البنيويتين الأمريكية والأوروبية؟

---

(55) Catach, N. (1988), p.12.

(56) Anis, J. (1983), p.32.

(57) نفسه، ص33-34. وانظر أيضاً: Anis, J. (1988), p.215-220

لقد سبق أن رأينا، في القسم (1.1)، أن موضوع اللسانيّات عند سوسير هو الكلمة المنطوقة التي تشكل النسق اللساني système linguistique[58] وهذا مؤداه أن للغة خاصية تميزها عن غيرها وهي الخاصية الصوتية. وقد شكلت هذه الخاصية معياراً من المعايير الأساسية لتعريف الألسنة[59]. فمارتينيه Martinet، مثلاً، يعتبر أن اللغة تشير إلى الطاقة التي يمتلكها الناس من أجل التفاهم بينهم بواسطة دلائل صوتية[60]، وأن دلائل اللغة الإنسانية هي دلائل صوتية بالدرجة الأولى[61]، وإذن فالخاصية الصوتية للغة الإنسانية ليست مظهراً هامشياً، بل هي ملمح أساسي بدونه سيكون تنظيم التواصل جد مختلف عن التنظيم الذي نعرفه[62]. فالخاصية الصوتية، إذن، خاصية جوهرية ومكوِّن أساسي للغة إذ بدونها لا يمكن أن يكون للسان التنظيم الذي هو له، بل بدونها وبدون أخذها بعين الاعتبار لا تمكن مقاربة اللسان مقاربة علمية. ولهذا السبب، قدم مارتينيه تعريفاً للسان قائماً على هذه الخاصية إذ يقول: "نحتفظ بلفظة لسان لنعين أداة تواصلية مزدوجة التمفصل double articulation وذات تجلٍّ صوتي"[63]. فلا مجال، إذن، للحديث عن اللسان بدون الإشارة إلى التمفصل الأول la première articulation وإلى التجلي الصوتي. وعليه، فالخاصية الصوتية تحتل المركز في تنظير مارتينيه للسانيّات وفي تحديده لموضوعها.

أما ياكوبسون Jakobson، فإنه لم يَحِدْ عن مثل هذا التصور، إذ يرى أنه بالإمكان تخصيص اللغة تخصيصاً أوضح إذا عيَّنّاها بوصفها لغة الفونيمات phonèmes. ويتساءل عما إذا لم يكن هذا الوضع المميز للغة الفونيمات يعود بالضبط إلى الخاصية المميزة لمكوِّناتها، أي إلى الخاصية المتناقضة للعناصر التي تعد، في نفس الآن، دالّة وخالية من أية دلالة[64]. وبذلك، يشكل المقوِّم

---

(58) Saussure, F. de (1975), p.45.

(59) Bouvet, D. (1984), p.87.

(60) Martinet, A. (1960), p.7.

(61) نفسه، ص8.

(62) Martinet, A. (1965), p.17.

(63) Martinet, A. (1960), p.20.

(64) Jakobson, R.(1967), p.78.

الفونيمي عماد اللغة. وهذا هو ما دفع بجاك دريدا J. Derrida إلى القول إن علمية علم اللغة لا يُعترف بها إلا بسبب المقوِّم الصواتي phonological ذلك أن الصواتة phonology تمنح صفتها العلمية للسانيّات[65]. ويعني ذلك أن قاعدة هذا التصور للغة هي الصواتة التي استمدت علميتها من علم الأصوات phonetics الذي يمدها بنتائج مخبرية دقيقة. ومن المعلوم أن هذه النزعة الصوتية المُبالغ فيها تعود، من جهة، إلى الازدهار الذي عرفه علم الأصوات منذ ظهور النُّحاة الجدد new gammarians، ومن جهة أخرى إلى إقصاء المظهر الخطي لارتباطه بالفيلولوجيا philology. فلم يكن بد من تخصيص اللغة من دون إحالة على المادة الصوتية[66]. إلا أن سوسير صرَّح، غير ما مرة، أن الجهاز النطقي لم يوضع للكلام وأن الناس قد كان من الممكن أن يختاروا الإشارة وأن يستعملوا الصور المرئية بدل استعمال الصور الإصغائية ليستنتج أن الجهاز النطقي يعتبر ثانويّاً بالنسبة للمسألة اللغوية[67]. وبذلك، فالجوهري في اللسان langue يعد غريباً عن الخاصية الصوتية للدليل اللساني[68]. وإذن، فإنه يستحيل أن ينتمي الصوت، بوصفه عنصراً ماديّاً، إلى اللسان، والدليل اللساني ليس، في جوهره، صوتيّاً، إنه غير مجسم ولا يتشكل من المادة بل يتشكل فقط من الاختلافات التي تميز صورته الإصغائية عن باقي الصور[69]. وباختصار، فإن اللسان شكل forme لا مادة matière[70].

لقد انتبه سوسير إلى أن اللغة لا يمكن اختزالها إلى النطق، لأن التواصل يمكن أن يكون إشاريّاً أو صوراً مرئية. ومن جهة ثانية، يقوم اللسان على العلاقات الاختلافية، ويشمل ذلك مختلف وحداته الصغرى والكبرى. أما ما هو مادي فيعد مُندرِجاً ضمن الكلام parole ومتصلاً به. وبناء على ذلك، فلا مجال لتقديم تعريف "صواتي" للغة لأن المستوى الصواتي يهتم بالمظهر الصوتي من

---

(65) Derrida, J.(1967), p.44-45.
(66) Chiss, J-L. et Puech, C. (1983), p.17.
(67) Saussure, F. de (1975), p.25-26.
(68) نفسه، ص21.
(69) نفسه، ص164.
(70) نفسه، ص169.

حيث دوره في تمييز الدلالات العقلية، ولأن المكوِّن الصواتي يوفِّر تأويلاً صوتيّاً لا غير، بينما تشمل اللغة، إلى جانب المستوى الصواتي، كما هو معلوم، مستويات أخرى أو مكوِّنات أخرى كالتركيب والصرف morphology والدلالة. ومن ثمة، لا يبدو، من الصواب، اختزال اللغة إلى مكوِّن واحد من مكوِّناتها.

3.1. لسانيّات المنطوق والمكتوب

أوضحنا في القسمين السابقين السبب الكامن وراء حصر موضوع اللسانيّات في اللغة المنطوقة وسبب إقصاء اللغة المكتوبة من حقل الدراسات اللسانية. كما أشرنا إلى ضرورة بناء لسانيّات تُعنى بالمظهرين معاً المنطوق والمكتوب وصلات كل مظهر بالآخر. ونود، في هذا القسم، أن نبين بعض هذه الصلات على مستوى التناسبات والتناظرات الممكنة بين هذين المظهرين وذلك فيما يتصل بالتقطيع segmentation وهرميته ومستوياته. ونقصد بالتقطيع تقطيع السلسلة المنطوقة والسلسلة المكتوبة إلى وحدات متفاوتة الطول. ونقصد بهرمية التقطيع ومستوياته أن هاتين السلسلتين لا تتميز كل منهما بِبُعد واحد، بل بِبُعدين مختلفين، وأن كل سلسلة منهما ليست خطية linear بل تتكوَّن من خطين متوازيين على الأقل. وبذلك فالتمثيل الصوتي phonetic representation والتمثيل الخطي graphic representation يتميزان بكون كل منهما عبارة عن تمثيل هرمي يتكوَّن من خطين متراكبين متوازيين أو من عدة خطوط.

1.3.1. اللغة والصوت

لو سُئلنا عن عدد الأصوات الموجودة في كلمة ما، لما ترددنا في تحديدها وتعيينها واعتبار تلك الكلمة تتكوَّن من قطع متميزة عن بعضها البعض.

غير أن قرارنا هذا يتحكم فيه المستوى اللساني. أما على الصعيد النطقي والصعيد الفيزيائي، فمثل هذا التحديد والتعيين يبدوان غير متيسرين بالسهولة التي قد نتصورها. ومرد ذلك إلى أن الكلام عبارة عن علامات موصولة continuous وممتدة على المستويين النطقي والفيزيائي مشكلة بذلك متوالية خطية زمنية مستمرة موصولة الحلقات، الشيء الذي لا يسهل إيجاد فاصل بين الأصوات محسوم في أمره. وبذلك يصح القول إن العلامة signal اللغوية جد مركّبة "فهي يتم تمثيلها

بوصفها كياناً فيزيائيّاً ديناميّاً ثلاثي الأبعاد، وهو كيان موصول في الجوهر، وإن كان، بمعنى ما، يتوفر على قطع داخله تناظر حدوسنا فيما يتصل بالأصوات اللغوية. وتتميز هذه العلامة اللغوية بانضغاطها الخطي، أو تتميز بإدماج الأصوات اللغوية السابقة بالأصوات اللغوية اللاحقة. ويتبدى ذلك بوصفه نتيجة طبيعية للعمل المتوازي والمستقل للأعضاء الناطقة في الجهاز المصوت appareil phonatoire الذي يمكن النظر إليه بوصفه يشكل نسقاً إرساليّاً متعدد القنوات"[71]. إن العلامة اللغوية علامة مركبة، إذن. فإنتاج الكلام يتطلب عملاً متوازياً ومستقلاً لأعضاء النطق، الشيء الذي أدى إلى اعتبار الجهاز المصوت نسقاً إرساليّاً متعدد القنوات. ويترتب على هذا العمل الفيزيولوجي نشاط فيزيائي ذو أبعاد ثلاثة. ومن المحتم، والحالة هذه، أن يتم النظر إلى العلامة اللغوية بوصفها ممتدة وموصولة continuous على المستويين الفيزيولوجي والفيزيائي. فكيف ذلك؟

1.1.3.1. على المستوى النطقي

نواجه، على هذا المستوى، امتداداً مستمرّاً متواصلاً من الحركات النطقية articulatory gestures التي يقوم بها الجهاز المصوت. فنحن حينما نريد أن نتكلم أو أن ننطق بمتوالية من الأصوات المتميزة، نعمد إلى توجيه تعليمات إلى جهازنا النطقي قصد إصداره هذه المتوالية. ومن المعلوم أن لاشتغال الجهاز النطقي طبيعة خاصة به: إذ صُنع هذا الجهاز بشكل يجعله، حال إنجاز تلك التعليمات، لا يُصدر صوتاً واحداً ثم يتوقف، ويُصدر الصوت الثاني ثم يتوقف... وهكذا دواليك. وإنما هو يشتغل بطريقة تجعله ينتقل من صوت إلى آخر ويتهيأ للتصويت بأصوات لاحقة. فالحركة الواحدة لا تتوقف وتنقطع لتبدأ حركة ثانية. فقُبَيْل الانتهاء من الحركة الأولى، تشرع الحركة الثانية اللاحقة في التشكل. بل إن التلفظ بكلمة ما يستنفر، في فترة واحدة، مختلف العمليات النطقية المناسبة، فتتهيأ بذلك الأعضاء المطلوب اشتغالها دفعة واحدة تقريباً.

وهذا يعني أن النظام الفيزيولوجي بالنسبة للكلام ليس مجموعة من الأعضاء

---

(71) Garman, M. (1990), p.45.

النطقية المستقلة، وإنما هو نظام مركب تتناسق فيه الأنشطة الموصولة المتفاعلة للمكوِّنات المتنوعة المترابطة تناسقاً معقداً في الزمن[72]. من الواضح، إذن، أن للكلام ديناميته، إذ يبين الشريط الراديوغرافي هذه الديناميات بوصفها آثاراً للحركات المتفاعلة للقطع المعدنية على أعضاء النطق[73]. وعلاوة على ذلك، فوحدات الديناميات النطقية عبارة عن حركات ملحوظة وعن علاقة بين هذه الحركات. ومن ثمة، يتضح أن الكلام عبارة عن صنف مركب من الأنساق الحركية المتناسقة[74]، وأن عملية إنتاج الكلام عبارة عن عملية دينامية، عملية متأثرة بتقلبات يعرفها شكل الجهاز المصوِّت وحجمه، وهي تقلبات تحدث من لحظة إلى أخرى[75].

فالجهاز النطقي، إذن، عبارة عن أعضاء نطقية مترابطة فيما بينها ذات نشاط متناسق زمنيّاً تناسقاً معقداً. وبذلك يكون الكلام عملية دينامية يتكوَّن من حركات وعلاقات بين الحركات. وتكون هذه العملية الدينامية متأثرة بالشكل والحجم اللذين يتخذهما الجهاز المصوت.

ومن أهم ما نستنتجه مما سلف أن في العرض النطقي، كما يرى غارمان Garman، قنوات متعددة (كل قناة منها تمثل عضواً ناطقاً معيناً) ذات نشاط متزامن . فقد تكون أسلاك النطق لقناة ما أكثر أو أقل استقلالاً بالنظر إلى أسلاك نطق قناة أخرى[76]. ومن جهة أخرى، فإن أعضاء النطق تعرف حركة مستمرة أو حركة موصولة بحيث إنها تنجز مظاهر الأهداف الكلامية السابقة واللاحقة في آن واحد، وذلك بطريقة متداخلة. إن الصوت، في الكلام، مُشَرَّب بمواقع كل الأعضاء الناطقة بصفة متزامنة. وإذن، فإن الجهاز الفيزيولوجي ذو قنوات متعددة نشاطها متزامن، وبذلك فهي قد تكون أكثر أو أقل استقلالاً . ومن جهة أخرى، فحركات هذه القنوات مستمرة وموصولة وممتدة بحيث تتداخل

---

(72) Laver, J. (1970), p.60.

(73) Garman, M. (1990), p.10.

(74) نفسه، نفس الصفحة.

(75) Caroll, D.W. (1986), p.262.

(76) (1990), p.11.

الحركات فيما بينها وتتقاطع، فتتلون الأصوات، بصفة متزامنة، بموقع كل الأعضاء النطقية المتحركة. وإذن فالحركات النطقية تتعاقب بشكل سريع إن لم تتزامن وتتناسق تناسقاً معقداً.

إن الكلام تُبَنْيِنه قيود constraints. فطول الجهاز المصوِّت وشكله، وحركية الأعضاء الناطقة وبنيتها مثل اللسان والشفتين والحنك والدينامية الهوائية لتدفق الهواء عبر المزمار glottis ـ إن كل ذلك يقيد تقييداً ديناميّاً الصوت اللغوي الذي يمكن النظر إليه بوصفه نتيجة فيزيائية لحركات نطقية متداخلة(77). وقد أشارت كارول Caroll إلى نوعين من القيود على نسق إنتاج الكلام، وهما: القيود الفضائية spatial والقيود الزمنية temporal. تقول كارول: "إن القيد الواقع على حركة أعضاء النطق هو المسافة التي تقطعها للوصول إلى هدفها، ويحدث مثال واضح للطريقة التي تؤثر فيها العوامل الفضائية على عمل أعضاء النطق عن ظاهرة الترافق النطقي coarticulation. . . وتحيل هذه الظاهرة على القيد الذي بمقتضاه يتكيف شكل الجهاز المصوِّت بالنسبة لأي صوت معطى، في الغالب، مع الشكل المطلوب بالنسبة للأصوات المجاورة. ويرد ذلك بالنسبة للأصوات اللاحقة (ترافق نطقي توقعي anticipatory coarticulation)، إلا أنه يرد أيضاً حينما يتأثر صوت ما بأصوات سابقة (ترافق نطقي صائن perseveratory coarticulation)". وتقول عن القيود الزمنية: "يتأثر النسق الكلامي أيضاً ببرامترات زمنية. إذ تؤثر، على وجه الخصوص، نسبة الكلام على السلوك النطقي، وهذه التأثيرات مشابهة لتأثيرات الترافق النطقي. فحينما تتزايد نسبة تكلمنا لا تتزايد نسبة حركات أعضاء النطق وإنما يمكنها أن تتناقص. بل إن النسبة المتزايدة تتممها أهداف نطقية قاصرة(78).

وعليه، فإن الحركات النطقية حركات متداخلة بالنظر إلى طول الجهاز المصوِّت وشكله، وبالنظر إلى حركية الأعضاء وبنيتها. لذا كان من الضروري أن تكون للكلام بنية مقيدة تقييداً فضائيّاً وزمنيّاً. وتمثل ظاهرة الترافق النطقي القيد الفضائي. وتعني ظاهرة الترافق النطقي تداخل العمليات النطقية المتجاورة إذ

---

(77) Darwin, C.J (1987), p.71-72.

(78) Caroll, D.W (1986), p.264-265.

يحدث تغيير في مواضع النطق لمجانسة الصوت المجاور سواء أكان صامتاً consonant أم مصوّتاً vowel. أي أن القطع أو العناصر تؤثر فيها قطع أخرى أو عناصر أخرى من العلامة اللغوية التي يتم إنتاجها. فتتداخل بذلك العمليات النطقية أو الأصوات، الشيء الذي يمكّننا من القول إن إنتاج الصوت يتأثر جزئيّاً بماهية الأصوات المحيطة به من الجانبين. وهذا معناه أن للصوت تأثيراً يمتد إلى ما يليه أو ما يسبقه من أصوات. ومن ثمة، بات من الضروري اعتبار الترافقات النطقية أو التداخل overlap سِمات وملامح جوهرية للكلام(79). ومن المعلوم أن ظاهرة الترافق النطقي تنقسم إلى قسمين: عمليات نطقية توقعية وعمليات نطقية صائنة. ففيما يتعلق بالقسم الأول، يتم التوقع بالعمليات النطقية للأصوات التي سيتم النطق بها، وذلك إلى مدى ما. أي أنه حال النطق بالصوت الأول تستنفر كل العمليات النطقية مسبقاً وتتهيأ سلفاً لإصدار الأصوات اللاحقة. ويمكن أن نمثل لهذا النوع باستدارة الشفتين في حال إنتاج الصوت /ب/ في كلمة "بـو" التي تتوقع الاستدارة rounding المطلوبة بالنسبة للمصوّت الطويل المسمى في العربية بواو المد أو الذي يمكن تسميته بالضمة الطويلة. أما فيما يتصل بالقسم الثاني، فإن العمليات النطقية الخاصة بصوت ما تنزع نحو أن تصان أو نحو امتدادها إلى الصوت اللاحق، أي أن الصوت اللاحق يتأثر بما سبقه من صوت أو أصوات. ويمكن أن نمثل لهذا النوع بتفخيم emphase الصوت الأول من كلمة "صبر" الذي يمتد إلى باقي الأصوات اللاحقة، إذ تتم صيانة سمة التفخيم أو الإطباق التي تميز /ص/ في ما يعقب من صوامت ومصوّتات. ومن المعلوم أيضاً أن تلك المواضع التي تتخذها أعضاء النطق المخصصة لصوت معطى يمكن أن ينظر إليها بوصفها مواضع مستهدفة بالنسبة لهذا الصوت. ويتم النظر إلى نتيجة الترافق النطقي بوصفها قصوراً عن تحقيق أهداف. فحينما ينحو عضو ناطق، في حالة توقع صوت لاحق، باتجاه موضع معطى، فإنه لا يتممه في الحقيقة. ويبدو أن السبب الرئيسي لذلك يكمن في المسافة التي على الأعضاء الناطقة أن تقطعها للوصول إلى سلاسل من الأهداف المتغيرة بسرعة. وحينما يتم إنتاج الأصوات مفردة، يتم الوصول إلى الأهداف، لكن حينما ينطق بها في

---

(79) Waterson, N. (1981), p.323.

سياق صوتي، خاصة في سياق يستلزم حركات متعارضة، يحدث إطلاق قصور نطقي[80].

وبخصوص القيد الزمني، يمكن القول إنه بما أن الكلام يقع في زمان واقعي، فإن على البرنامج النطقي articulatory programme ألا يخصص فقط القطع الصوتية وترتيبها، وإنما عليه أيضا أن يخصص تقطيعها الزمني timing وإيقاعها[81]. ويحيل الإيقاع rhythm، من بين ما يحيل عليه، على السرعة التي ينطق بها الكلام débit. فالمتكلمون يغيِّرون من سرعة الإنتاج بواسطة عدد الوقوف pauses وطولها في الأقوال، وأيضا بواسطة مقدار الزمن الذي ينفق من أجل النطق بالقول. ومن الثابت أنه كلما أسرعنا في كلامنا، كلما اختلست مدة المصوِّت vowel وتغيرت مدة المؤشرات التي تشير إلى مختلف الصوامت consonants، كما أن ضوضاء الاحتكاك الموجودة في الاحتكاكيات fricatives والأصوات المركَّبة affricates تعرف اختلاساً reduction ما، كما يتغير صدر ذبذبة الوترين الصوتيين vocal cords التي تميز الصوامت المجهورة voiced عن الصوامت المهموسة non voiced. ونضيف إلى ذلك الآثار المعطلة لالتواءات اللسان والاختزال مثل اختلاس المصوِّتات وإدغام بعض الصوامت في بعضها البعض، ذلك أنه حينما يكون الكلام سريعاً، فإنه يكون من الصعوبة بمكان الوصول إلى كل هدف target من الأهداف المتعاقبة، فيدعو الأمر بذلك إلى إلغاء بعض الأهداف "المتباعدة" ومن ثمة إدغام بعض الأهداف المتجاورة في حركة واحدة[82]. ولعل الخلاصة تكمن في صعوبة الوقوف على القطع الصوتية لأنها مندرجة في بُعد زمني له بُعد إيقاعي. فالإسراع في الكلام، كما رأينا، له تأثير على السلوك التلفظي، ذلك أن تنامي السرعة في إنتاج الكلام وإصداره لا تناسبه سرعة حركات أعضاء النطق التي يمكن لوتيرة اشتغالها أن تتناقص نظراً للاختلاس الذي يمس المصوِّتات والتغيير الذي يلحق بمدة duration الصوامت ونظرا لإدغام بعض الصوامت في بعضها البعض. وهذا ما يجعلنا نقول، مرة

---

(80) Caroll, D.W. (1986), p.265.

(81) نفسه، ص116. وانظر أيضاً ص128-129.

(82) Clark, H and Clark, E.V. (1977), p.289-291.

أخرى، إن السرعة المتنامية تتممها أهداف نطقية قاصرة. وعليه، فإن ما يترتب على هذا البُعد الزمني من آثار شبيهٌ إلى حد بعيد بظاهرة الترافق النطقي- ولعله من الواضح أن القيود الفضائية والقيود الزمنية المشار إليها أعلاه توضح، كما أشارت إلى ذلك كارول، أن نسق إنتاج الكلام يتميز بوصفه نسقاً ينحو نحو اقتصاد الحركات[83]. بحيث يتم تجنب مواضع النطق المتباعدة وإنتاج القطع بأبسط طريقة ممكنة.

وإذن، فإن القطع الصوتية العميقة يجب أن تمثل بوصفها حركات نطقية دينامية ومتداخلة. ويجمل بنا، هنا، أن نشير إلى أن نتاج السياق النطقي ونتاج التقطيع الزمني timing النطقي يعتبران نوعين من الترافق النطقي الذي يعتقد غارمان Garman بأنه يرتبط بمفهوم التنوع النطقي لأنه يترتب على ذلك أن الحركات النطقية المقترنة بهدف ما ستتغير من سياق إلى آخر[84]. فمن الثابت أن اللغة تعرف تنوعات نطقية معقدة نجملها، مع غارمان، في ثلاثة أنواع هي: التنوع الاحتمالي probabilistic variance والتنوع الفردي individual variance والتنوع الدينامي dynamic variance. فأما التنوع الاحتمالي فيتم افتراضه نظراً لأن الكائنات الإنسانية ليست كائنات آلية، ولذا فهناك تنوع (متأصل) لتكرارات نفس النشاط، وهذا صحيح بالنسبة للحركات النطقية مثلما هو صحيح بالنسبة لباقي الأنساق السلوكية الإنسانية. فالأقوال المختلفة لنفس الكلمة word أو نفس المركَّب phrase التي ينجزها نفس المتكلم في نفس الشروط تتسبب في حدوث أشكال متنوعة. وتعتبر هذه المتغيرات، على مستوى الفرد، غير قابلة لأن يُتنبأ بها، إلا أنها، من خلال الأقوال المتكررة، تنحو نحو التحلق حول مراكز نطقية- فيزيائية، ولذلك أمكن الاصطلاح عليها بأنها تنوعات احتمالية[85]. وفيما يتصل بالتنوع الفردي، يلاحظ غارمان أن المتكلمين المختلفين يتوفر كل منهم على جهاز مصوِّت متميز يتسبب في إحداث حركات نطقية مختلفة اختلافاً طفيفاً. وترتبط بعض هذه الاختلافات بعوامل مراقبة مثل الجنس والسِّنّ. وليست

---

(83) Clark, H and Clark, E.V. (1977), p.289-291.

(84) Garman, M. (1990), p.12.

(85) نفسه، ص190.

الاختلافات الجنسية مجرد مسألة أجهزة مصوِّتة كبرى أو صغرى، فالنسبة الداخلية بين الجهازين الفموي oral والحلقي pharyngal نسبة مختلفة. كما أن هناك اختلافات جذرية بين الجهاز المصوِّت للطفل والأجهزة المصوِّتة عند الراشدين، وعلاوة على ذلك، فهناك الاختلافات المرتبطة بالتنوعات اللغوية، الإقليمية والاجتماعية، لأن هذه الاختلافات تحدد جزئيّاً الاختلافات الفردية من حيث خاصيات العلامة. كما تجب الإشارة إلى أن بعض الاختلافات في مجال السنّ والجنس يمكن أن تُشتق من عوامل اجتماعية وثقافية[86]. وبخصوص التغير الدينامي، فهو يغطي، من ضمن ما يغطيه، عوامل نطقية وعوامل الدينامية الهوائية لتفسير تنوعات المتغيرات الصوتية. ويخلص الباحث، في الأخير، إلى أن كل هذه التنوعات تشترك في كونها متأثرة بالسياق dependant contextually، ولأنها تنكشف انطلاقاً من الترافقات النطقية وانطلاقاً من قوى جامدة في الفترة الدينامية الهوائية[87].

يتضح، مما سلف أعلاه، أن الحركات النطقية لدى نفس الفرد لا تتماثل حينما يكرر النطق بنفس الكلمة أو بنفس القول، وأن هناك اختلافات تشريحية في الأجهزة المصوِّتة تحدث، بالضرورة، حركات نطقية مختلفة. وبعض هذه الاختلافات في النطق الفردي مردها إلى عوامل السن والجنس وعوامل جغرافية واجتماعية وثقافية. ونضيف إلى الاختلافات الخاصة بالفرد التي تُلوِّن صوته والتي من شأنها، مثلاً، أن تساعدنا على التعرف على الصوت المألوف في الظلام، تلك التي تميِّز صوته (نوعية صوته) عن أصوات الأفراد الآخرين. كما اتضح أن هناك تنوعات المتغيرات الصوتية التي يعود تنوعها إلى السياق الصوتي phonic context. وهكذا، بات جليّاً أن الحركات النطقية غير ثابتة، بل هي دينامية ومتداخلة، وأن للقيود النطقية بصمات على العلامة اللغوية وتأثيراً على شكل الكلام وعلى خاصياته. ومن ثمة، ينبغي القول بأن العلامة اللغوية جد معقدة وجد مركبة، وأن هناك تغيراً مستمرّاً في العلامة يساهم فيه، بشكل رئيسي، التناسق الزمني والفضائي للعديد من أعضاء النطق، بحيث تختلط الملامح النطقية

---

(86) Garman, M. (1990), p.12.

(87) نفسه، نفس الصفحة.

articulatory features وتتداخل وتتشابك وتمتد يميناً ويساراً. ومن شأن هذه البنية الوظيفية للجهاز النطقي، كما وصفت أعلاه، أن تفضي بنا إلى مسألة مَوْقَعة الحدود boundaries الصوتية. إن الكلام سلسلة معقدة من الأصوات المتداخلة - أو لنقل من الحركات النطقية المتداخلة- بحيث لا ندري متى ينتهي صوت ومتى يبتدئ صوت آخر، ومتى ينتهي ملمح صوتي ومتى يبتدئ ملمح آخر. بل إن حدود الأصوات، إذا كانت هناك حدود، لا تتوفر بالضرورة على تضايفات correlations نطقية محددة وثابتة. ومن ثمة، يمكن، على الأقل، القول إن هذه الحدود لا تتيسر إلا نادراً. بل إن الإجراءات الآلية نفسها لا تقدر على ضبط هذه الحدود وتعيينها، إذ تُضَيِّع (بضم التاء وتشديد الياء وكسرها) بعض الحدود و"تخلق" حدوداً قصوى، وتغير حدوداً أخرى(88).

إن البناء الصوتي لا يقتصر فقط على الأصوات اللغوية التي تحيل عادة على الفونيمات. وإنما هو بناء متراكب ومتزامن من ظواهر "قطعية" segmental وظواهر "فوق قطعية" suprasegmental أو تطريزية prosodic. أو لنقل، بعبارات أخرى، إن للبناء الصوتي أكثر من بُعد dimension واحد، ذلك أن للجملة مبدأً ثنائيَّ الخطِّية bilinear، إذ تتكوَّن من خطِّ الكلام المكوَّن من صوامت ومصوِّتات، وخط لحني melodic يتراكب مع خطِّ الكلام(89). ولعل في التقاليد البنيوية الأمريكية بوضعها فوق الفونيمات علامات إعجامية diacritics تشير إلى هذه الوحدات "الفوق-قطعية" ما يوحي بأن هذا التصور ليس بالجديد في النظرية الصواتية، فبواكيره موجودة في هذه الكتابات وفي العلامات الإعجامية في الأنساق الخطية للكثير من الأبجديات ومنها الأبجدية العربية وخصوصاً الرسم القرآني. وقد ثبت، في ما بعد(90)، أن هذه الظواهر" الفوق- القطعية" ليست خاصيات للقطع ولا كيانات تابعة لها من حيث وجودها وتنظيمها، وإنما هي قطع بذاتها autosegment تتمتع باستقلال في الوجود وفي التنظيم، وعلاقتها بالقطع"الفونيمية" علاقة تزامن simultaneity وتناسق لا غير. وإذا كانت هذه

---

(88) Vaissière, J. (1981), p.447.

(89) نقلاً عن: Di Crito, A. (1981), p.25 وقد نسب هذا الرأي لـ Trager (1941)

(90) انظر أساساً: Goldsmith, J. (1976)

الظواهر عناصر تمتد على مدى وحدة أكبر من القطعة أو من الفونيم، وإذا كان مصطلح "الفوق-قطعي" يرتبط أحياناً بمفهوم الاستمرارية، فإننا، من هذا المنظور، نعتبر أن كل وحدة صوتية غير قابلة لأن تفكك إلى وحدات متميزة تشكل امتداداً له صلة بالدراسة الفوق-قطعية[91]. وإذن، فالعلامة اللغوية ليست متوالية خطية من الحركات النطقية، وإنما هي متوالية مركبة من المستويين المتزامنين المتوازيين بما أن الكلام ذو نطاق تطريزي prosodic contour. ومن المعلوم أن إنتاج الكلام يستلزم مراقبة النَّفَس breathing (بفتح الفاء) بحيث تقتضي الوحدة التنفسية respiratory group العادية النمطية المفترضة، كما يرى لِيبرمان Lieberman، حالة من مراقبة حنجرية laryngeal عبر إخراج الهواء[92].

ومن المعلوم، أيضاً، أن الضغط التحت- حنجري subglottal pressure يتوقف، في أية لحظة، على عاملين هما، حسب ليدفوغد Ladefoged، القوة التي يمارسها النسق التنفسي (أي العضلات التنفسية) على الهواء المخزون في الرئتين، ومقاومة المزمار glottis وأعضاء النطق لتيار الهواء[93]. ونشير أيضاً إلى أن هذا الضغط التحت-حنجري يعرف عدة تنوعات، وذلك بحسب تنامي المجهود التنفسي والمجهود النطقي أو تناقصهما. وبطبيعة الحال، فمصدر الصوت هو الحنجرة larynx، والوتران الصوتيان vocal cords يتخذان مواقع ما ويعرفان درجات توتر intensity وينفتحان وينغلقان وفق تواترٍ frequence ما. وتعود النقرات beats التي تجعل الهواء يتذبذب في الحلق والفم إلى مفعول الوترين الصوتيين الممارَس على الهواء الخارج من الرئتين. ومن المعلوم، كذلك، أن الهواء في الجهاز النطقي سيتذبذب، بطبيعة الحال، بطرق مختلفة حسب المواقع المختلفة التي تتخذها أعضاء النطق، وتتوقف هذه الطريقة التي يتذبذب بها الهواء على حجمه وشكله. كما أن تنوعات شكل الجهاز النطقي تحددها، بشكل كبير، حركات اللسان والشفتين والحنك اللَّيِّن soft palate. وعليه، فإن نمط تذبذب

---

(91) Dubois et al. (1974), p.312.

(92) Lieberman, Ph. (1967), p.38.

(93) Ladefoged, P. (1967), p.41.

الهواء سيكون نمطاً متميزاً، وهو نمط مناسب لكل موقع من مواقع أعضاء النطق هاته[94]. ويعرف التذبذب، علاوة على ذلك، وتائرَ في التنوع، وتعود هذه التنوعات في الوتيرة إلى الوترين الصوتيين، فقد يتنامى توتر الوترين الصوتيين أو يتناقص فينفتحان ويغلقان بسرعة أو تمهل، ذلك أن العضلات المزمارية، كما يرى فوناغي Fonagy، تغير درجة توتر الوترين الصوتيين أو تقلص من الطاقة المتذبذبة. وتعد هذه التغيرات تغيرات جد دقيقة وجد سريعة إلى درجة أنها لا تدرك بصفة مباشرة[95]. ومن المعروف أن الموجات الهوائية air waves تمر عبر الجهاز النطقي الفوق-حنجري supraglottal: أي عبر الحلق pharynx ثم التجويف الفموي oral cavity أو التجويف الأنفي nasal cavity، فتحدث، نتيجة لذلك، تغيرات مركَّبة على العلامة الصوتية، ويولد شكل التجويف وطوله رنيناً resonance في العلامة.

لعله من الواضح أنه ليس للظواهر الفوق-قطعية حركات نطقية خاصة تتفرد بها عن باقي القطع، كما أن إحداثها وإصدارها ليس إحداثاً مستقلّاً، بل إن هناك تداخلاً بين أنشطة العضلات التنفسية والنطقية الخاصة بالظواهر القطعية والظواهر الفوق-قطعية. وهذا ما يدفعنا إلى القول إن هناك تزامناً نطقيّاً بين القطع والظواهر الفوق-قطعية التي تقترن فيما بينها وفق علاقات مركبة. فكيف، إذن، يتيسر تقطيع هذه الظواهر التطريزية وفصلها عن الظواهر القطعية، هذا مع العلم بأنها تعرف تغيرات جد دقيقة وجد سريعة يصعب إدراكها، وأنها لا تقترن بقطعة واحدة، بل قد تقترن بأكثر من قطعة؟

هكذا، يتبين أن العلامة الصوتية، من زاوية نظر نطقية، علامة مركبة ومتداخلة المكوِّنات بحيث يتعذر تحديد الوحدات النطقية والفصل بينها، سواء أتعلق الأمر بالظواهر القطعية أم بالظواهر الفوق-قطعية. ويعود ذلك، كما رأينا، إلى طبيعة اشتغال الجهاز المصوِّت وإلى كيفية إصدار الأصوات وإنتاجها. وإذن، فالعلامة الصوتية موصولة الحلقات على المستوى النطقي.

---

(94) Ladefoged, P. (1967), p.90.

(95) Fonagy, L. (1983), p.212.

2.1.3.1. على المستوى الفيزيائي

من المعلوم أن الهواء يشكل الوسيط الحاسم بالنسبة لنقل الكلام ونقل الرسالة اللفظية، وبذلك فهو يشكل الخيط الرابط، في السلسلة الكلامية، بين المتكلم والمستمع. وهو يوجد في رئتي المتكلم وفي القناة الفموية، ويوجد في الفضاء الفاصل بين المتكلم والمستمع وفي القناة السمعية للمستمع. وحينما تتحرك الأعضاء الناطقة للمتكلم- الرئتان والمزمار واللسان والحنك اللّيِّن والشفتان ... إلخ - يتحرك الهواء. إن جزيئات particles الهواء تتحرك في مواقع الحركات النطقية، فتحرك بفعلها هذا جزيئات الهواء المجاورة التي تنقل، بدورها، هذه الحركة إلى جزيئات هوائية أخرى. بينما تقوم حركات نطقية أخرى بتعديل طبيعة حركة جزيئات الهواء الناتجة وبمراقبتها. ثم إن العلامة الفيزيائية المولدة بهذه الطريقة تصل مباشرة إلى أذن المستمع إذا كان هناك مستمع قريب من المتكلم. ومن المعلوم أيضاً أن الهواء، حينما يتحرك بقرع حاد، يتذبذب بطرق مختلفة، وأن هذه الذبذبات vibrations هي التي تتسبب في الموجات الصوتية phonic waves التي نسمعها. وهذا يعني أن حركات جزيئات الهواء تتسبب في إحداث تغيرات في ضغط الهواء. وهكذا، فالتغيرات السريعة في انفتاح الوترين الصوتيين وانغلاقهما يسبب سلسلة من التنوعات الحادة في ضغط الهواء. وبذلك، فالأصوات تتألف من تنوعات صغيرة في ضغط الهواء تتم بأكبر سرعة الواحد تلو الآخر. وتتخذ هذه التنوعات في ضغط الهواء شكل موجات صوتية.

وبناء على ذلك، فالعلامة الصوتية تتألف تقريباً من تيار صوتي مستمر، فهي عبارة عن أفعال فيزيائية وذبذبات صوتية موصولة وممتدة، أو هي عبارة عن سلسلة من الموجات الصوتية وتعاقب سريع لتراوحات ضغط الهواء. ذلك أن الصوت لا يتحقق أبداً، في الكلام الحي، منعزلاً ومفرداً، بل يرد مؤلَّفاً مع أصوات أخرى تسبقه أو تليه. ويدل على ذلك أن الشرائط الراديوغرافية والتسجيلات الصوتية قد كشفت عن التداخل بين العناصر الصوتية المختلفة والتنوع الحاصل في الحدث الصوتي الواحد المكرر.

وهكذا، فإنه من المستحيل، فيما يرى ليدفوغد Ladefoged، أن ننظر إلى الشكل الموجي لقول ما وأن نحدد فيه نوعية الأصوات الواردة، ذلك أن

الأشكال الموجية للعديد من الأصوات متشابهة إلى حد كبير مع بعضها البعض بحيث لا تكون قابلة لأن تقوم العين بتحليلها. ولا يمكن تأويل هذه الأشكال الموجية إلا باختزالها إلى مكوِّناتها. إلا أن المرء إذا كان يعرف الأصوات الواردة، فإنه من الممكن، أحياناً، النظر إلى الشكل الموجي ورؤية الموضع الذي يتغير فيه صوت إلى صوت آخر(96). وإذن، فبما أن الأشكال الموجية تتماثل، فإن أمر تقطيعها إلى ما تتألف منه من أصوات قد بات متعذراً، وإذن بات من المتعذر تحديد الموضع الذي يفصل بين صوتين، وهذا يعني أن المتوالية الصوتية ذات شكل موصول الحلقات ومتداخل.

وإذا نظرنا إلى العلامة اللغوية من زاوية بُعدها الزمني، أشرنا مع غارمان Garman إلى أن التقطيع الزمني timing للقطع، كما هي ممثلة في العلامة الفيزيائية، تقطيع زمني متنوع جدّاً، ذلك أن مدة duration بعض القطع طويلة نسبيّاً وأن مدة القطع الأخرى قصيرة جدّاً(97). وفي نفس السياق، يلاحظ فراي Fry تمييزاً بين الصوت والصمت . فالصمت يعني أن الصوت قد انقطع، وإذا بقي الصمت مدة أطول، فإن ذلك يعود إلى الوقف الذي يقوم به المتكلم، غير أن هناك صُمُوتات عديدة قصيرة ترد، وهي تعود إلى النطق بأصوات صامتية انفجارية explosive(98)، ذلك أن ورود صامت انفجاري يسمه صمت قصير أو ما يشبه الصمت يعقبه انفجار قصير من الضوضاء noise إذا أطلق الصامت الوقفي stop consonant. وتتوقف مدة هذه الأجزاء المكوِّنة للصوت إلى حد كبير على وتيرة التلفظ بالقول. . . ويكون الصمت أقصر في الصوامت المجهورة منه في الصوامت المهموسة(99).

وتنزع مدة الصامت الوقفي، في الأصوات المركَّبة affricates، نحو أن تكون لها تقريباً نفس المدة التي لصامت انفجاري explosive بسيط في نفس الموقع. إلا أن الاحتكاك يبقى أطول بكثير من انفجار الضوضاء الذي يسم

---

(96) Ladefoged, P. (1975), p.162.

(97) Garman, M. (1990), p.20.

(98) Fry, D.B. (1979), p.107.

(99) نفسه، ص122.

إطلاقَ انفجاريٍّ[100]، وتنزع الوقفية stop نحو أن تكون أطول في الصوت المهموس وأقصر في المجهور[101]. وبخصوص الأصوات المصوِّتية vocalic، فإنها تحتل الجزء الأساسي من الزمن[102]. وإذا كان بين صامتين مجهورين مصوِّت، فإن للصوت الدَّوْري periodic المناسب للمصوِّت مدة أطول، ويكون الصامت نفسه، بصفة تناظرية، أقصر ويستمر تذبذب المزمار في فعله في بداية الصامت الوقفي على الأقل، وإذا كان المصوِّت بين مهموسين، فإن الجزء المصوِّتي يكون أقصر، ويكون الصامت الوقفي أطول وينقطع تذبذب الحنجرة في الوقت الذي يتم فيه إنتاج الصامت الوقفي[103]. وحينما يتم إطلاق صوت انفجاري، فإن هناك تغيراً فيزيائيّاً سريعاً ينعكس في تغيرات سريعة في تواتر المكوِّن تلحق بكل المكوِّنات لأن فئة من رنينات القناة الفموية قد تحولت إلى فئة أخرى في فترة قصيرة من الزمن[104]. هكذا، يتبين لنا، من هذا الملمح الفيزيائي، أن للقطع، في العلامة الفيزيائية، تقطيعاً زمنيّاً متنوعاً. ومن الواضح أن حدي هذا التقطيع الزمني هما الصوت والصمت، والصمت هو انقطاع الصوت أو حده إذا لم يكن صمتاً طويلاً (أي وقفاً)، إلا أن الصمت القصير لا يعتبر بالضرورة حدّاً للقطعة ما دامت الأصوات الصامتية الانفجارية تتوفر على العديد من الصموتات القصيرة. وترتبط مدة هذه الصموتات بوتيرة التلفظ، فقد تكون قصيرة أو طويلة. وعليه، فإن الصمت لا يمكنه أن يكون مؤشراً على نهاية صوت وبداية صوت آخر. أما زمن النطق بالصوت، فهو زمن يتنوع، من جهة، بحسب وتيرة النطق به، ويتنوع، من جهة أخرى، بحسب الصنف الصامتي المعين. فمدة الصامت الوقفي أطول في المهموس وأقصر في المجهور، بينما تكون مدة الاحتكاكي أطول، وإذا كانت المصوِّتات، بالمقارنة مع الصوامت، تحظى بنصيب زمني أوفر، فإن مدة دوريتها تكون أطول إذا كان المصوِّت بين صامتين مجهورين، أما إذا كان بين صامتين مهموسين، فإن مدة دوريته تكون

---

(100) Fry, D.B. (1979), p.125.

(101) نفسه، ص126.

(102) نفسه، نفس الصفحة.

(103) نفسه، ص136.

(104) نفسه، ص138.

أقصر، كما يتضح أن الأصوات قد تتداخل فيما بينها بفعل عنصر المدة هذا، وأن هناك صعوبة في تقطيع المتوالية الصوتية ما دامت أزمنة قطعها متفاوتة.

ولعل هذا الملمح الفيزيائي يسلمنا إلى الملمح الثاني، والذي يقضي، حسب غارمان Garman، بأنه ليست للقطع، على العُموم، حدود صارمة، إذ إن مراكز القطع محددة بوضوح أكثر من حدودها. وإذن، فهذان الملمحان ينتميان إلى البُعد الزمني للعلامة(105). وهذا يدل على أن الحدود بين الأصوات لا توجد في الموجات الصوتية. وتذهب بيكمان Beckman، في نفس السياق، إلى أنه على الرغم من أن التسجيل الفيزيائي الصوتي لقول ما يوفّر نتائج حدية كافية لتجزيئه إلى قطع متميزة في الزمن، فإن مثل هذه القطع الفيزيائية الصوتية لا تناظر، بالضبط، متوالية القطع الصوتية التي تحددها الملامح المميزة distinctive features. وترى أن غياب التناظر يكمن، جزئيّاً، في مسألة العدد. إذ هناك قطع فيزيائية صوتية أكبر عدداً من القطع الصوتية. وتضيف بيكمان أن علماء الأصوات قد بلوروا مواضعات لجمع القطع الفيزيائية الصوتية في العديد من الوحدات المركبة مثل الفونيمات وذلك للقيام بملاحظات حول الخاصيات المتصلة بالمدة. إلا أنها ترى أن أي جمع من هذا القبيل لم يحلَّ مسألة غياب التناظر، وذلك لأنه لم يبين وجود أي جمع ناتج في القطع الفيزيائية الصوتية خاصيات فونيم واحد فقط(106).

وعليه، فإذا كان التسجيل الفيزيائي قادراً على تجزيئ العلامة الصوتية إلى قطع متميزة، فإن القطع الفيزيائية الصوتية تعتبر أكبر عدداً من القطع الصوتية التي تشكلها الملامح المميزة، وبذلك يبدو أن المنظومتين من القطع لا تتناسبان ولا تتناظران. وحتى حينما يعمد إلى تجميع القطع الفيزيائية الصوتية في الفونيمات، فإن هذا التجميع يفشل في تبيان خاصيات فونيم واحد، لأنه يحتوي على خاصيات أكثر من فونيم. وهذه حجة أخرى على أن العلامة الفيزيائية تتميز بتداخل الخاصيات الفيزيائية للقطع الصوتية لأن هذه العلامة تيار صوتي متدفق. وفي نفس الإطار، أشارت كارول Caroll إلى خاصية تؤكد هذا الرأي وتوضحه،

---

(105) Garman, M. (1990), p.17.

(106) Beckman, M.E. (1988), p.229.

وتسمى هذه الخاصية بالنقل الموازي، وتحيل على أنه لا وجود لكتلة فيزيائية صارمة بين الأصوات المتجاورة في مقطعٍ syllable ما، لأن العلامة الصوتية علامة مستمرة في جوهرها[107]. كما أورد غارمان Garman ملمحاً يتصل بِبُعْد التواتر ويقضي بأن لكل صوت نسقاً من التواترات frequences- صوراً جانبية للتواتر- وتتميز هذه الصور الجانبية عن بعضها البعض. لكن، وبما أن الكلام ظاهرة موصولة في أساسها، فإن هذه الصور الجانبية لا تبين انقطاعات انطلاقاً من جهة ما منها. إنها تندمج وتتدفق، الواحدة في الأخرى، على امتداد بُعد المدة. وهذا هو السبب في كون مواضع الحدود أصعب تحديداً من مواضع المراكز[108].

وبموازاة هذه الملامح، وفي تقاطع معها، يمكن أن نشير إلى أن الأصوات اللغوية تتنوع بشكل كبير. ويُعزى هذا التنوع إلى عدة عوامل ويتخذ عدة صور. فالأصوات اللغوية تولدها الآلية الكلامية لعدد كبير من المتكلمين المختلفين، ويتوفر كل هؤلاء المتكلمين على حنجرة وجهاز نطقي مختلفَي الحجم، ولهم تربية مختلفة وعادات نطقية مختلفة، وتشكل انفعالي مختلف ونوعية صوتية مختلفة. بل إن شخصاً واحداً حينما يتكلم في أزمنة مختلفة سينتج أصواتاً جد مختلفة على المستوى الفيزيائي بحيث إن قولاً ما قد نتخذه موضوعا لتحليل فيزيائي صوتي لا يمكنه إلا أن يكون سوى عينة من ملايين العينات الممكنة[109]، بل إنه حينما ينطق عدد من المتكلمين المختلفين بـ "نفس" الكلمة، فإن الأصوات تكون مختلفة على المستوى الفيزيائي الصوتي من حيثيات متعددة[110]. ويتعدد تنوع الأصوات بالاختلافات الموجودة، مثلاً، بين الرجل والمرأة والطفل، كما يختلف بالعدد الأكبر الذي لا يقاس من المتكلمين، ذلك أن عينة بسيطة من المصوِّتات ستنكشف عن اختلافات فيزيائية صوتية ملحوظة ومقيسة عن أية عينة أخرى[111]، وعلاوة على ذلك، فإنه ليس لأية كلمة معطاة

---

(107) Caroll, D.W (1986), p.115.

(108) Garman, M. (1990), p.20.

(109) Fry, D.B (1979), p.111.

(110) نفسه، ص129.

(111) Fry, D.B (1970), p.34.

صورة فيزيائية واحدة سواء على المستوى القطعي أو الفوق- قطعي. إن العوامل المؤثرة في التحقيق الفيزيائي للكلمة في الجملة عوامل متعددة: هوية المتكلم (تنوعات تذاوتية intersubjective)؛ ووتيرة التلفظ؛ وأسلوب التكلم؛ والجملة التي أُدمجت فيها الكلمة؛ والسياق السابق[112].

هكذا، يظهر أن العلامة الفيزيائية تتنوع باستمرار وتتغير، وأن الآثار الفيزيائية الصوتية غير متناهية و متشعبة. وأمام هذا التنوع الكبير والرهيب، لا يقدر الإنسان على أن يحدد الوحدات الصوتية التي تتكوَّن منها تلك العلامات. ويمكن تلخيص تلك العوامل الداعية إلى التنوع الفيزيائي في ما يلي:

1) الاختلاف التشريحي للجهاز النطقي عند الأفراد وحسب الجنس والسن.
2) التربية المختلفة والعادات النطقية المختلفة.
3) التشكل الانفعالي المختلف.
4) نوعية الصوت المختلفة أو هوية المتكلم.
5) وتيرة التلفظ: Débit (الإسراع والإمهال).
6) أسلوب التكلم.
7) الجملة التي أُدمجت فيها الكلمة.
8) السياق السابق.

وعليه، فإننا، كما يقول فراي Fry، إذا أخذنا عينة من "نفس" الكلمة وقد نطق بها رجل وامرأة وطفل، وقمنا بقياسات فيزيائية على كل صوت، فإننا لن نحصل على قياسات مطلقة متماثلة أو مرتبطة ارتباطاً وثيقاً فيما بينها. بل سنلاحظ اختلافات في التوتر tension بمجمله، وفي التوزيع الطيفي للطاقة، وفي التواتر الأساسي frequency، وفي المدة duration[113]. وعلى العُموم، فقد لُوحظ أن تغيرات قليلة في البرامتر النطقي تنتج تغييرات كبرى في البرامتر الفيزيائي، وأن

---

(112) Vaissière, J. (1981), p.445.

(113) Fry, D.B (1970), p.37.

التغيرات الكبرى في البرامتر النطقي، إما تنتج تغيراً قليلاً في البرامتر الفيزيائي وإما أنها لا تنتج أي تغيير[114]. ولُوحظ، في نفس السياق، أن حركة نطقية بسيطة يمكن أن تتوفر على نتائج فيزيائية متعددة. ويمكن أن نقدم هنا مثالاً عما يسمى بزمن صدر الجهر voice onset الذي هو الزمن الموجود بين إطلاق الصامت الوقفي وصدر الجهر.

وللتغيير البسيط في التقطيع الزمني لهاتين الحركتين عدد من النتائج الفيزيائية[115]. ومن ثمة، أمكننا القول بألا وجود لتماثل فيزيائي بخصوص "نفس" الكلمة -بل و"نفس" الصوت- المحققة - والمحقق- من قبل رجل وامرأة وطفل. بل إنه لا وجود لتماثل فيزيائي حتى بالنسبة لنفس الشخص حينما يكرر إنتاج نفس الكلمة ونفس الصوت. وإنما هناك اختلافات تلحق بعدد من الخاصيات الفيزيائية. ذلك أن للحركة النطقية البسيطة آثاراً فيزيائية متعددة، فتكون، بذلك، علاقة هذه الحركة بهذه الآثار علاقة عنصر بعدة عناصر. كما أن تغيراً قليلاً في الحركة النطقية يفضي إلى تغير كبير في المقوم الفيزيائي.

وعلاوة على هذه التنوعات، هناك التنوعات الناتجة عما يسمى بالانتقالات المكوِّنية. إذ كلما حدث تغير سريع - أو جد سريع بحسب الأصناف الصامتية- في تواتر مكوِّن ما - وهذا يحدث في الكثير من المواضع - ترتب عليه بالضرورة انتقال مكوِّني. فمن الثابت أن كل صوت من الأصوات الوقفية لا يحمل نوعيته إلا بتأثيره على المصوِّت المجاور[116]، وأن الموقع الواقعي لمصدر المكوِّن يتوقف على المصوِّتات المجاورة[117]، وأن الصوتين الأنفيين /م/ و /ن/ يتوفران على بنية مكوِّنية مماثلة للبنية المكوِّنية للمصوِّت[118]. وعادة ما تعتبر البنية الفيزيائية لصامت ما أكثر تعقيداً من البنية الفيزيائية للمصوِّتات، إذ في الكثير من الحالات، يمكن القول فقط بأن صامتاً ما ليس سوى طريقة خاصة لبداية

---

(114) Beckman, M.E. (1988), p.219.

(115) Darwin, C.J. (1987), p.63.

(116) Ladefoged, P (1975), p.174.

(117) نفسه، ص177.

(118) نفسه، ص178.

مصوّت ما أو نهايته[119]. وعلى هذا الأساس، فالكلام حركة مستمرة- والحركة هنا حركة فيزيائية - وبعض الحركات تتم بسرعة، بينما تتم حركات أخرى ببطء وتمهل، وتقتضي بعض الحركات، بالمقارنة مع بعضها البعض، مساحات كبيرة، في حين تقتضي حركات أخرى مساحات صغيرة. إن مساحة الحركات وامتدادها تنعكس في وتيرة التغيرات الفيزيائية ومداها، وعلى وجه الخصوص التغيرات الطارئة في تواتر المكوّن. وإذن، فالمظهر الفيزيائي مظهر للتغير المستمر لأنه ثمرة حركة مستمرة لجزء من آلية إنتاج الكلام، وهو ما يؤكد أن هناك تداخلاً بين الأصوات، من هذه الوجهة، لأنها عُرْضة لأن تتأثر بما يجاورها من أصوات.

وترتبط بهذه الظاهرة الخاصية التي سمتها كارول بالتنوع المشروط بالسياق- وهي خاصية ترتبط في رأيها بخاصية النقل الموازي-، وتصف هذه الخاصية ظاهرة كون الظهور الطيفي المكتوب لصوت معطى يرتبط (أو يشرط) بالسياق اللغوي، ذلك أن الطيف الخطي لصامت ما مشروط بالصوت اللاحق... وتوحي هذه الظاهرة، في رأيها، بأننا لا ننتج الأصوات اللغوية وفق طريقة إنتاج كل صوت في زمان معين، كما أنه يبدو أن الإخبار الخاص بكل قطعة صوتية إخبار يمتد إلى المقطع syllable[120]. وهكذا، فإن العلامة الفيزيائية الناتجة عن الترافق النطقي تنحو نحو التنوع مع السياق الصوتي. وترتبط بهذا النوع من التنوع الطريقة التي يتم بها إنتاج المقاطع. ومن جانب آخر، فإن الخاصيات الفوق- قطعية للغة، من قبيل ما له صلة بالتنغيم intonation والمجموعة الإيقاعية groupe rythmique ووتيرة النطق، تشكل صنفاً من العوامل التي تسبب التنوع الفيزيائي.

وبالإضافة إلى الخاصيات الفيزيائية المذكورة، تحتوي العلامة الفيزيائية على مجموعة أخرى من الإخبارات والمعلومات. فإلى جانب العناصر الصوتية اللغوية والعناصر الفردية والجماعية والعناصر المشروطة بالسياق اللغوي، توجد عناصر زائدة وعرضية ومشروطة بعوامل أخرى في التواصل غير تلك العوامل اللسانية الخالصة. وفي هذا السياق، أشار فراي Fry إلى أن الرسائل المنطوقة تظهر أيضاً خاصيات حشوية redundant، إذ تحتوي هذه الرسائل على إخبار أكبر

---

(119) Ladefoged, P (1975), p.174.

(120) Caroll, D.W (1986), p.115.

مما نحتاج إليه في الواقع لفهم الرسالة. ويصح هذا الأمر، على وجه الخصوص، بالنسبة للمستوى الفيزيائي. وهذا يعني أننا لا نحتاج، في الحقيقة، إلى كل هذا الإخبار الفيزيائي لفك سَنَن code الرسالة المنطوقة[121].

وعليه، فالعلامة اللغوية، من وجهة النظر الفيزيائية، ليست قابلة لأن تُقَطَّع إلى الوحدات الصوتية التي تتكوَّن منها بما أن هذه العلامة موصولة وممتدة، وبما يعتور عناصرها من تداخل وتشابك وتنوع.

3.1.3.1. التقطيع ومعاييره

لقد اتضح، مما أوردناه أعلاه، أن المتوالية الصوتية موصولة وممتدة على المستويين النطقي والفيزيائي، وأن تقطيعها إلى قطع صوتية segments يبدو أمراً صعب المنال. إلا أننا، وفي تعارض مع هذا الواقع الموضوعي العنيد، ندرك كل متوالية صوتية كما لو أنها متوالية مكوَّنة من الكيانات المتميزة أو من القطع الصغرى التي تنتسب كل قطعة منها إلى مقولة مجردة مسماة بـ"الصوت اللغوي" language sound. ومن جهة ثانية، فقد عودتنا التحليلات اللسانية افتراضها إمكان تقطيع هذا الامتداد إلى متوالية séquence من الوحدات المتقطعة المتميزة التي بإمكانها أن تحيل على "القطع الصوتية" أو "أصوات اللغة". وعلاوة على ذلك، فإنه من الصعب، بداهة، تصور أي وصف صواتي علمي يمكن القيام به بدون التسليم بوجود مثل هذه الوحدات المتميزة distinctive units. ومن ثمة، فإن اللجوء إلى التقطيع يسوِّغه، أساساً، التحليل اللساني والوصف الصواتي. وهذا ما حدا بميلز Meles إلى اعتبار التقطيع تبريراً ذا طبيعة إجرائية. ذلك أن الحياة تهدم دائما مجموع التصنيفات التي تسمح لنا وحدها بدراستها. وهذه الفكرة هي فكرة النظرية الذرية atomic theory. فلكي نفهم العالم، وإذن لكي نعيد بناءه، لا بد من تقطيعه إلى أجزاء لنجعله مشابها للعبة من المكعبات. إنها نظرية ذرات اللغة، وتبريرها الوحيد تبرير براغماتي[122].

إن فهم العالم ومختلف ظواهره يستوجب تفكيكه (وتفكيكها) إلى جزيئاته

---

(121) Fry, D.B (1979), p.129.

(122) Meles, A. (1966), p.235.

(وجزيئاتها) وعناصره (وعناصرها) المكوِّنة له (ولها)، وذلك بُغية معرفة النظام المعتمد ومعرفة العلاقات بين الجزيئات وتضافرها من أجل بناء نسق وبنية. وبذلك يستطيع الإنسان الوقوف على مختلف القواعد الخفية (الضمنية) implicit rules التي تنتظم ظواهر الكون المختلفة. ومن ثمة، يكون الإدراك تفكيكاً deconstruction وإعادة بناء reconstruction، ويكون تشكيلاً لرؤى ذاتية انطلاقاً من وقائع موضوعية، وتقطيعاً لوقائع ممتدة وموصولة. وإذا كانت العلوم السلوكية تشير إلى أن سلوك الإنسان يكشف عن تنوع غير محدود، فإنها تشير، بذات الوقت، إلى أنه يضمر نظاماً منتظماً للبنية المعرفية. وهذا يعني أن التقطيع، باعتباره عملية واعية، ليس سوى أثر للصورة التي تشكل قاعدة معارفنا عن النسق المجرد المختفي وراء الوقائع الملموسة[123].

إن العلامة signal اللغوية هي الناقل الأولي للغة. وهي غنية من حيث الإخبار لا فقط فيما يتصل بالبنية الصواتية المجردة لقول ما، وإنما هي غنية أيضاً فيما يتصل ببنيتها التركيبية والدلالية. وبذلك، فإن إدراك اللغة يكمن في فهم هذه البنية، وهذا فعل لا ينجزه سوى مستمع يعرف تلك اللغة. وهكذا، يجب عليه أن يعرف، على الأقل، الوحدات اللسانية المجردة التي تشكل الرسالة message- الكلمات words أو الصَّريفات morphemes أو الفونيمات phonemes- ويجب عليه أن يعرف كم عدد الوحدات التي تتحقق في العلامة[124]. ومؤدى هذا الكلام أن البنية الصوتية يتم تمثيلها في الدماغ بوصفها شكلاً مجرداً كافياً وإلا لما كان بالإمكان أن يتحقق التبادل التواصلي بين المستمع والمتكلم. أي أن البنية المتميزة التي يفرضها المستمع على العلامة الممتدة ليست شيئاً مصطنعاً أو شيئاً أملاه علينا التحليل اللساني، وإنما هي استدعاء للمعرفة الضمنية التي يختزنها المستمع في ذهنه. وإذن، فإن المتكلم- المستمع يختزنان معرفة خفية (الكفاءة اللسانية linguistic competence)، والمعرفة، هنا، عبارة عن بنية ذهنية تنمو ومعها كل الخاصيات المعيارية الأخرى للأجناس البشرية وذلك في إطار المسار العادي لنضج الفرد. وبذلك يعني إدراك اللغة تنفيذ مختلف العمليات الذهنية مثل عزل

---

(123) Malmberg.B (1974), p.180.

(124) Studdert-Kennedy, M (1981), p.3.

الأصوات والكلمات والمركَّبات phrases والوحدات الكبرى وتقطيعها. وانطلاقا من هذا التصور للسانيّات، فإن البناءات النظرية للنظرية اللسانية يجب اعتبارها تُعَيِّن (بضم التاء وكسر الياء المشددة) وحدات ذهنية واقعية.

ومن المعلوم أن الخاصيات النطقية والفيزيائية لا توظف كلها لأغراض لسانية، إذ هناك خاصيات مميزة لسانيّاً liguistically distinctive وخاصيات غير مميزة لسانيّاً non linguistically distinctive. ولا تعتبر الخاصيات المميزة لسانيّاً كذلك إلا لأنها تخضع لقواعد، إذ تلعب دوراً رئيسيّاً في تغيير المعني وتحديد هوية القطع وفي العمليات الصواتية phonological process المختلفة. ويترتب على هذا الإقرار أن ما تظهره الأشعة السينية والمطياف لا يحظى كله بنفس المستوى من الأهمية بالنسبة للساني، خاصة وأنه يهتم، في الجوهر، ببنية اللغة لا بالفيزياء الصوتية acoustics أو بفيزيولوجيا physiology الكلام. إن الفرد يقوم بتأويل الفعل الكلامي، وهو تأويل لا تحدده فقط الخاصيات الفيزيائية والنطقية، إذ في الكثير من الحالات لا يعي الفرد أغلب تلك الخاصيات، بل إن تأويله يمكن أن يدمج عناصر ليست لها تضايفات correlations فيزيائية مباشرة. وإذن، فإن ما يدركه الفرد لا يتعلق فقط بالتكوين النطقي والفيزيائي للعلامة اللغوية. وإنما يتعلق أيضاً بمعرفته للغة. وفي هذا الباب، يؤكد تشومسكي وهالي Chomsky & Halle أن ما "يسمعه" المستمع هو ما يتم توليده generated توليداً داخليّاً بواسطة قواعد، أي أنه "يسمع" الشكل الصوتي الذي حددته البنيات التركيبية المفترضة والقواعد المضمرة[125]. وإذا صح ذلك، فإن إدراك perception اللغة عبارة عن سيرورة process فاعلة يتم فيها توظيف الحافز الفيزيائي الذي يصل إلى أذن المستمع ليشكل فرضيات بخصوص البنية العميقة deep structure للجملة. وهكذا، فبمجرد توفر البنية العميقة وقواعد النحو يمكن تفريغ كل التمثيلات representations الأخرى. وعليه، فلا بد من معرفة اللغة وبنيتها لكي يسهل على المرء الحسم، بصفة موضوعية، في تقطيع قول ما إلى مكوِّناته الصوتية.

لا شك، إذن، في أن التقطيع عملية واقعية وعلمية في نفس الآن. ولا

---

(125) Chomsky, N. and Halle, M. (1968), p.24.

شك في أن معاييره ليست نطقية ولا فيزيائية، وإنما هي معايير تقوم وتتأسس على القواعد المضمرة، وأن الطبيعة المميزة للغة واقع تؤكده عدة عوامل نذكر من بينها ما يلي:

أ ـ **يمكن اعتبار الكتابة الأبجدية** alphabetic writing **دليلاً** على أن اللغة متوالية من الوحدات المتميزة. فقد كتب هالي Halle مؤكدا هذا الرأي الذي يعود، فيما يظن، إلى أننا نحقق نوعاً من الترميز في الكتابة، بينما ننجز، في القراءة المتمهلة، عكس هذه العملية، أي أننا ننطلق من الترميز المتميز إلى علامة فيزيائية ممتدة[126]. كما أوردت إموري Emmorey وفرومكين Fromkin حجة طريفة عن طلبة اللسانيّات الذين يتعلمون الأبجدية الصوتية العالمية International Phonetic Alphabet (IPA)، وهي حجة توحي بارتباط قوي بين التمثيل الخطي والتمثيل الصواتي للكلمات، ذلك أن الطلبة يجدون الأبجدية الصوتية العالمية أحياناً صعبة للغاية إذ لا تقدر على إلغاء معرفتهم لإملاء الكلمة وتشد انتباههم فقط إلى الأصوات[127]. ونضيف إلى ذلك ما أورده بلومفيلد Bloomfield من أن اللسانيين قد كانوا ينقادون إلى أن الانحراف في دراستهم للغات يعود إلى عجزهم عن عزل أصوات اللغة عن إملائها[128]. ومن جهة أخرى، وجد بيكر Becker أن الناس يقومون أحياناً بارتكاب "أخطاء إملائية orthographic حينما يطلب منهم أن يضعوا جدولة للكلمات التي تحتوي على نفس الأصوات. ويكمن تفسير صعوبة إلغاء الإملاء، في رأيه، في أن هناك ترابطاً بين صواتة الكلمات وإملائها"[129].

يتضح، إذن، أن الحروف الخطية رموز وضعت بإزاء الأصوات، ونحن، فيما يتصل بالكتابة، ننتقل من أصوات موصولة إلى حروف خطية متميزة تناسبها. وإذا تعلق الأمر بالقراءة المتمهلة، فإننا ننتقل من رموز خطية متميزة إلى علامة فيزيائية ممتدة. ولا تعني هاتان العمليتان إلا شيئاً واحداً وهو أن المتوالية الصوتية

---

(126) (1956), p.510.

(127) Emmorey, K.D and Fromkin, V.A (1988), p.130-131.

(128) (1933), p.14 et 278.

(129) Emmorey, K.D and Fromkin, V. (1988), p.131. نقلاً عن:

الممتدة قابلة لأن تُقطَّع إلى كيانات متميزة عن بعضها البعض. كما يتضح أن بين التمثيلين الخطي والصواتي ارتباطاً وثيقاً تدل عليه، على الأقل، وقائع ثلاث:

(1) عجز الأبجدية الصوتية الدولية عن إلغاء معرفة الطلاب للإملاء وشد انتباههم إلى الأصوات،

(2) عجز اللسانيين عن عزل الأصوات عن إملائها،

(3) الوقوع في أخطاء إملائية كلما تعلق الأمر بجدولة الكلمات التي تحتوي على نفس الأصوات.

وهكذا، تُوظف الكتابة الأبجدية، في واقع الأمر، بوصفها حجة لصالح وجهة النظر القطعية للغة، وذلك على اعتبار أن هناك تضايفاً correlation بين متوالية الرموز الخطية والمتوالية المستهدفة من أصوات اللغة. ومع أن هذا التوازي ليس ذا طبيعة مثالية، دائماً، فإن هذا التضايف أمر غير مشكوك فيه البتة. وعلى أية حال، فإن وجود نسق كتابة أبجدية يفترض تحليل الامتدادات الكلامية إلى قطع متميزة(130).

إلا أن الإقرار بكون الكتابة الأبجدية دليلاً على الطبيعة القطعية للغة قد يثير بعض الاعتراضات. فليدفوغد Ladefoged يذهب إلى أن الاعتقاد بكون الوحدات المستلزمة في إنتاج production اللغة وإدراكها perception عناصر متميزة في حجم الفونيم phoneme قد عزَّزه كوننا قد اعتدنا على وصف اللغة معتمدين في ذلك على الكتابة الأبجدية. وقد كان لهذا النسق في تحليل اللغة واختزالها إلى شكل مرئي ملائم تأثير كبير في الفكر الغربي حول طبيعة اللغة. غير أنه ليس الشكل الوحيد للتقطيع الذي وجده الناس طبيعيّاً. وبما أنه يمكن للمستمعين أن يصفوا الاختلافات بين الأفعال اللغوية اعتماداً على رموز مثل الحروف الأبجدية، فإنه لا يترتب على ذلك كون كل رمز يناسب فعلاً إدراكيّاً. فإذا رمزنا إلى كلمة بـ "cap"، ورمزنا إلى كلمة أخرى بـ "cab"، فإن الاختلاف الإدراكي بين الفعلين الكلاميين المناسبين يمكن ألا يكون في القطعة الأخيرة من القطع

---

(130) Schane, S. (1973), p.3-4.

الثلاث[131]. إن هذا الاعتراض ينص على أن الفونيم، بوصفه وحدة إدراكية perceptive unit، ناتج فحسب عن اعتيادنا على وصف اللغة انطلاقاً من مظهرها المكتوب، وإذا كان ليدفوغد Ladefoged لا يعتبر تقطيع اللغة إلى فونيمات خاطئاً فإنه لا يعتبر أن شكل التقطيع هذا هو الشكل الوحيد - وهذه قضية أخرى سنعود إليها فيما بعد-. ومن جهة ثانية، إذا كانت الاختلافات بين الأفعال الكلامية speech acts يمكن أن توصف اعتماداً على الرموز الخطية، فإن ذلك لا يجب أن يدفعنا إلى الاعتقاد بأن كل رمز يناسب فعلاً إدراكيّاً، ذلك أنه لا يوجد، بالضرورة، أي تناظر بين الاختلافات الإدراكية والاختلافات الخطية- الإملائية. فقد يكمن الاختلاف في طول المصوّتات ولا يكون هناك أي اختلاف، على وجه الإطلاق، في النطق بالصامت الأخير في المثالين اللذين أوردهما ليدفوغد أعلاه.

غير أن هذا الاعتراض ليس اعتراضاً يمسّ في الجوهر الطبيعة القطعية للغة وإمكانية الاحتجاج بهذه الطبيعة بالاعتماد على الكتابة الأبجدية. وإنما هو اعتراض يتعلق، على وجه الخصوص، بأمرين اثنين: أولهما، غياب التناظر بين المدركات والعناصر الخطية- الإملائية، وهو لا يطعن، كما رأينا أعلاه، في اعتماد الكتابة الأبجدية حجة لصالح قابلية اللغة للتقطيع؛ وثانيهما، أن هناك شكلاً آخر للتقطيع متحرراً من هيمنة الكتابة الأبجدية وسلطتها. وهذا أمر لا نعتقد أنه يطعن في تقطيع اللغة إلى أصوات لغوية.

ب ـ وبجانب عامل الكتابة الأبجدية، يمكن أن نذكر عاملاً آخر بخصوص الافتراض القائل **إن اللغة عبارة عن متوالية من الكيانات المتميزة.** فقد أكد هالي Halle أن العديد من اللسانيين كانوا مَيّالين إلى افتراض وجود كيانات متميزة في اللغة حتى في حال قبولنا إقرار علماء الأصوات الآلاتيين حقيقة انعدام وجود خطوات إجرائية بخصوص عزل هذه الكيانات. ذلك أن هناك **سوابق عديدة عرفها العلم لصالح مثل هذا الموقف.** فقد افترض هيلمهولتز Helmholtz, H.L.F.، على سبيل المثال، أن التيار الكهربائي عبارة عن سيل من الجزيئات المتميزة وذلك من دون القيام بعزل جزيئة من هذه الجزيئات أو حتى أن يكون لدينا طموح كبير للقيام

---

(131) Ladefoged, P. p.147.

بذلك. ومن ثمة، فإن وضع الفُوينم، في اللسانيّات، مماثل لوضع الإلكترونات electrons في الفيزياء. وبما أنه لا يمكننا أن ننظر إلى هذه الإلكترونات بوصفها "صنيعاً" artefact فإنه لا وجود لأي سبب لتطبيق هذه اللفظة على الفونيمات. فهي واقعية تماماً مثلها في ذلك مثل أي كيان نظري آخر في العلم(132). يطرح هالي هنا إمكانية عزل الأصوات وتمييزها وذلك على الرغم من النزعة الآلاتية التجريبية التي لا تقر بأية وسيلة إجرائية قادرة على تحقيق هذا المبتغى. ويستند هالي، في ذلك، إلى أن العلم قد سبق له أن عالج ظواهر مماثلة للغة، من حيث الامتداد، وأقر بأنها تتكوَّن من جزيئات حتى ولو لم يتم عزلها، مؤكداً أن هذه الجزيئات المكوِّنة للامتداد ليست مجرد صنائع artefacts.

وحتى يتضح مثل هذا التصور، نرتئي أولاً مواجهته بتصورين للعلم. فهناك، من جهة، تصور قائم على الملاحظة والتجربة ينص على أن قاعدة المعرفة العلمية توفرها الملاحظات والتجارب التي يقوم بها ملاحظ أو مجرِّب خالٍ من أية أحكام مُسبَّقة. وهناك، من جهة ثانية، النزعة الآلاتية في العلم التي يكمن هدف العلم فيها في بَلْوَرة نظريات تكون عبارة عن إجراءات أو آلات ملائمة تربط مجموعة من الأوضاع الملحوظة بمجموعة أخرى من الأوضاع الملحوظة. وتشتغل النزعة الآلاتية اعتماداً على تمييز واضح بين مفاهيم قابلة للتطبيق على أوضاع ملحوظة ومفاهيم نظرية. وإذا كان النوع الأول من المفاهيم يصف، بالفعل، ما الذي يشبه في الواقع العالَم (بفتح اللام) المشتمل على كيانات ملحوظة، فإن النوع الثاني من المفاهيم الذي يهم وصف الأنساق المشتملة على مفاهيم نظرية لا يقوم بأي شيء من هذا القبيل. لذا يجب أن تدرك هذه المفاهيم النظرية بوصفها صنائع مفيدة تسهل حساباتنا(133). ومن الواضح أن هذين التصورين يعتبران الملاحظة سابقة على النظرية. ومن هذه الزاوية، كيف يمكن قبول مفاهيم مثل جزيئات الضوء عند نيوتن والإلكترون... إلخ، والحال أنه، من وجهة نظر الفيزياء المعاصرة، لا وجود لإلكترون له فردانيته المحددة وموقعه المحدد ومساره المحدد.

---

(132) نقلاً عن: Ladefoged, P. (1967), p.171-172.

(133) Chalmers, A.F. (1987), p.192.

وفي مقابل هذين التصورين وغيرهما، قدَّم تشالمرز Chalmers وجهة نظر سَمّاها بالواقعية، وهي وجهة نظر لا تفترض أن نظرياتنا تصف كيانات العالم، لأننا لا نلج هذا العالم ونحن عُزَّل من نظرياتنا عن الطريقة التي ستسمح لنا بالحكم على كفاية adequacy هذه الأوصاف. ولأن نظرياتنا نتاجات اجتماعية خاضعة لتغيرات جذرية، فإنها تحتوي على "صور" جد مختلفة أحياناً عن الواقع. إن الواقع هو هو، مهما كان تفكير الأفراد والجماعات[134]. وإذن، فإن النظرية تسبق الملاحظة والتجريب واستعمال الآلة، وبذلك فنحن لا نصف كياناً واقعيّاً وموضوعيّاً وممتداً، وإنما نصف "تصورنا" عنه، وهو تصور اجتماعي وثقافي قد يختلف عن هذا الكيان الواقعي اختلافاً كبيراً. وبعبارة أخرى، إننا نعيد بناء الواقع وننظمه وفق تصورنا عنه فنؤسس مفاهيم مثل مفهوم "القطعة" و"الكيان الصوتي المتميز"، وهما مفهومان قد يكونان، إلى هذا الحد أو ذاك، مختلفين عن الواقع الصوتي الملحوظ.

ج ـ **ويعود العامل الثالث إلى الأخطاء اللغوية** وخاصة ما يعرف منها **بفلتات اللسان** slips of tongue. فقد اهتم العديد من اللسانيين بكيف يمكن للأخطاء اللغوية أن تعكس النسق اللساني العميق وبإمكانية استخدام الأخطاء اللغوية بوصفها حجة مقبولة في اللسان. ومن بين هؤلاء اللسانية فرومكين Fromkin التي أشارت إلى أن هناك نوعين أساسيين من الأخطاء: أخطاء تلحق بالوحدات اللسانية، أي خرق وترتيب القطع والصريفات والكلمات وحذفها وإضافتها؛ وأخطاء تلحق بالقواعد النحوية، أي تطبيق قاعدة لا يجب أن تطبق، أو فشل تطبيق قاعدة كان يجب أن تطبق[135]. ومن البديهي أن النوع الأول من الأخطاء هو الذي يهمنا هنا. ذلك أن المرء قد يخرق ترتيب القطع بحيث تتبادل القطع فيما بينها المواقع، كأن يقول المتكلم: "خال حالي" وهو يريد أن يقول: "حال خالي". تقول فرومكين في هذا السياق: "فقبل أن يعالج أي كان المظهر اللساني لفلتات اللسان، تم الاتفاق، عُموماً، على أن هناك، في عُمق الطبيعة شبه المستمرة للعلامة اللغوية التي ينتجها المتكلم ويفهمها المستمع، سلسلة

---

(134) Chalmers, A.F. (1987), p.211-212.

(135) Fromkin, V. (1988). p.121.

مجردة مكوَّنة من قطع صواتية متميزة مجموعة في بُنية هرمية مكوَّنة من مُرَكَّبات وجمل وصريفات متميزة كبيرة [...] إن مثل هذه القطع المتميزة أو البنيات تصير شفافة في الأخطاء اللغوية(136). وتضيف قائلة: "إن هذه الأخطاء تجسد التمييز بين الطبيعة المميزة للبنيات المجردة للقول المراد، وبين الطبيعة المناظرة لعلامته الفزيائية"(137). ومن بين الخصائص التي وقف عليها هذا النوع من المقاربة واقعية القطع الصوتية واعتبار المجموعات clusters الصامتية متواليات من القطع، وواقعية الملامح الصوتية والوحدة المقطعية مشيرة إلى أنه لم يكن بالإمكان فهم أية خاصية من تلك الخاصيات دون الإحالة على نَحْو الكفاءة اللسانية linguistic competence grammar(138)، وإلى أنه لم يكن بالإمكان فهم الأخطاء اللغوية من دون تمييز بين الكفاءة competence والإنجاز performance(139). وفي نفس الإطار، برهنت فرومكين، في موضع آخر، على أن الأشكال اللسانية التي تساهم في فلتات اللسان تناسب وحدات اللغة التي وضعها اللسانيون المنظِّرون(140).

صحيح أن العلامة اللغوية ذات طبيعة مستمرة وممتدة، إلا أنه صحيح أيضاً أنها تخفي سلسلة مجردة من القطع الصواتية المتميزة التي لا تتبدى إلا من خلال الأخطاء اللغوية نموذج فلتات اللسان، ومن ثمة، أمكن القول بأن للبنيات المجردة المميزة ما يناظرها في العلامة الفيزيائية. وبذلك تتم البرهنة على أن القطع، بوصفها بناء نظريّاً لسانيّاً، تناسب، في الواقع، الأشكال اللسانية المساهمة في فلتات اللسان. ذلك أن العلامة اللسانية إذا كانت مكوَّنة من وحدات غير قابلة للتفكيك، فإن القطع الصوتية، إذن، ما كان لها أن تتبادل المواقع فيما بينها. وهكذا، فالكلام يُقَطَّع، أفقيّاً، إلى قطع صوتية، في حين تُقطَّع القطع الصوتية، عموديّاً، إلى ملامح مميزة distinctive features.

---

(136) Fromkin, V. (1988). p.122.

(137) نفسه، ص123.

(138) نفسه، نفس الصفحة.

(139) نفسه، ص124.

(140) نقلاً عن: Tanenhaus, M.K. (1988), p.26.

د ـ **وبجانب هذه العوامل**، يمكن إضافة عامل آخر يبرهن، من جهته، على إمكانية تقطيع المتوالية الصوتية إلى وحدات متميزة. فقد أورد سانفورد شين Sanford Schane أن **القوافي** rhymes توحي أيضاً بالحاجة إلى الاعتراف بالقطع العينية[141]. فقد أصبح من المعروف أن للمقطع بُنية هرمية وأن له مكوِّنات ثلاثة، وهي الصدر onset والنواة nucleus والقفل coda، أو أن له مكوِّنين هما الصدر والقافية rhyme، والقافية عبارة عن نواة زائد قفل[142]. فإذا تأملنا في الكلمات الثلاث التالية: "مهدي" و"نفسي" و"أرضي" تمكَّنّا من أن نلاحظ أن المقطع الأخير تتألف قافيته من كسرة وياء ساكنة، وإذن، فالقافية تتكوَّن من قطعتين متعاقبتين خاصة إذا تذكرنا أن القافية لا بد أن تتكوَّن أولاً من مصوِّت يعقبه صامت أو أكثر. هكذا، إذن، تمدنا القوافي بشهادة أخرى على واقعية الوحدات المميزة.

هـ ـ **وإذا كانت هذه الحجة حجة صواتية** على وجود القطع، فإنها ليست الحجة الصواتية الوحيدة. ذلك أن **القواعد الصواتية السانكرونية** synchronic **والعمليات الصواتية الدياكرونية** diachronic توفر لنا حجة أخرى على الطبيعة المميزة للغة. فقد أشار هانس بازبول Hans Basboll إلى أنه يجد الحجج الصواتية لصالح القطعة حججاً مقنعة، إذ تُمكن معاينة اجتلاب epenthesis كل القطع وحذفها deletion وقلبها metathesis باعتبارها، في نفس الآن، قواعد صواتية سانكرونية وعمليات دياكرونية. ويؤكد أنه حتى في حالة ما إذا كان بالإمكان وصف العمليات الصواتية دون الحاجة إلى استعمال القطع فإن ذلك لا يعني أن القطع ليست كيانات صواتية دالة[143].

لقد استعرضنا، أعلاه، مجموعة من العوامل- لا كل العوامل- التي تبرهن على أن العلامة اللغوية قابلة للتقطيع إلى كيانات متميزة عن بعضها البعض. وبناء على هذه البراهين، يمكن القول إن العلامة اللغوية قد ظلت، في غالبية التراث

---

(141) Tanenhaus, M.K. (1973), p.4.

(142) انظر على سبيل المثال: Pike, K.L. and Pike, E. (1947) P. 78-91 وانظر أيضاً: Kurylowics, J. (1948), p.80-114.

(143) Basboll, H. (1988), p.195.

الصوتي والصواتي، إلى حين ظهور الصواتة العروضية metrical phonology والصواتة المستقلة القطع autosegmental phonology والصواتة التبعية dependancy phonology، عبارة عن متوالية من القطع المرتبة ترتيباً خطيّاً. وقد بلغ هذا التصور أَوْجَه مع تشومسكي وهالي إذ أصبحت المتوالية الصواتية متوالية خطّية أحادية unilinear تتكوَّن من وحدات صواتية تُمثل بوصفها مصفوفات matrix مكوَّنة من ملامح تؤلف بين ملامح قطعية وملامح فوق- قطعية ([نبر] و[مقطعي]...). ولأن هذا النسق التمثيلي لا يعترف بوحدة أكبر من القطعة، فقد عُولجت الملامح الفوق- قطعية وكأنها ملامح قطعية، أي أن الصواتة الفوق- قطعية suprasegmental phonology قد عُولجت بوصفها صواتة قطعية segmental phonology. وهذا يعني، حسب هويكسيما Hoeksema، أن تشومسكي وهالي قد وَسَّعَا الإطار النظري للملامح لمعالجة الظواهر الفوق- قطعية، مثل النبر، والظواهر القطعية معالجة موحدة(144). وهكذا، أسندت التخصيصات النبرية والنغمية إلى القطع [+ مقطعي]، أو تم اعتبار الخاصيات الصواتية لقول ما، بما فيها تلك الخاصيات المسماة بـ"الفوق-قطعية"، مثل النطاقات النغمية intonational contours وأنساق النبر stress systems، "قطعيةً"، بمعنى أنه يمكن اختزالها إلى تمثيل بواسطة مركبات الملامح المميزة لتشكل بذلك جزءاً لا يتجزأ من المتوالية الخطية الأحادية، كما أوضحت سيلكرك(145).

إن البنية الصواتية، في الإطار النظريّ المعيار standard theory، بنية قطعية خطية وأحادية البُعد unidimentional، وهي بنية تشكل فرضية مفرطة القوة. فنحن حينما نصف نظام تعاقب القطع، وفق النموذج المسطر في **النسق الصوتي للغة الإنكليزية** Sound Pattern of English (1968)، نكون قد أتينا على ذكر ما كان ينبغي ذكره في ما يتصل بتنظيم التمثيلات على امتداد المحور الزمني. إلا أننا نعلم أن القطع تتجمع، من خلال تنظيم الحدود من مختلف الأنواع (+، #، ##، إلخ...)، في وحدات كبرى كالصريفات والكلمات والمركبات الصواتية phonological phrases... إلخ، غير أن هذه التجميعات ليست من

---

(144) Hoeksema, J (1985), p..83.

(145) (1984), p.5.

طبيعة صواتية داخلية. ومعنى ذلك أن متواليات الفونيمات تُمثل وكأنه ليس لها أي تنظيم آخر غير ذلك التنظيم الذي يفرضه التركيب syntax. وإذن، فإن الإطار النظري التوليديّ المِعيار لم يستدعِ أية مقولة صواتية phonological category غير القطعة والمجموعة الصواتية وكأنه لا وجود لأي تقطيع آخر من طبيعة صواتية. وحتى في الوقت الذي يتم فيه الحديث عن الوحدات التطريزية، فإن هذا الإطار النظري لا يعترف صراحة بهرمية هذه الوحدات. ويتم تجسيد ذلك، في رأي بوييج Booij، في الطريقة التي تُفسر بها القيود التأليفية الصوتية phonotactic constraints والنبر stress[146]. وبخصوص التعبير عن القيود التأليفية الصوتية بواسطة شروط بنية الصريفة morphemic stucture في الصواتة التوليدية المعيار، يلاحظ بوييج أن هناك خلطاً بين الهرمية الصواتية phonological hierarchy والهرمية النحوية grammatical hierarchy (قطعة-صريفة -مركب، إلخ...). و هو الأمر الذي دفع بالصواتيين التوليديين إلى اعتبار الصريفة morpheme المجال الملائم للقيود التأليفية الصوتية. كما لاحظ أن هذا الخلط قد عززه كون هاتين الهرميتين تتداخلان جزئيّاً[147]. وبخصوص النبر، لا يتم الاعتراف إلا بالهرمية النحوية إذ يُعتقد أنها الهرمية الملائمة، ذلك أن البنيات التركيبية (السطحية) surface syntactical structure هي التي تحدد، بشكل مباشر، الخاصيات النبرية للجمل. غير أن بوييج يلاحظ أن تشومسكي وهالي ولايكوف Lakoff (1956) يعرفون ملاءمة البنية المكوِّنية component structure للصواتة، إلا أن البنية المكوِّنية التي يستعملونها هي البنية التركيبية- الصرفية الموجودة في المستوى الصواتي العميق underlying phonological level[148].

وعلى الرغم من ذلك، فإن التراث الصواتي لم يخلُ من إشارات إلى الوحدات الصواتية الأخرى وإلى طبيعة البنية الصواتية. وهكذا ميَّز بايك Pike بين الوحدات النحوية والوحدات الصواتية. فبينما تتضمن الوحدات النحوية الصريفات والكلمات **والمتصلات** clitics والمركبات والأقوال utterances، فإن الوحدات الصواتية تشمل

---

(146) Booij, G.E. (1983), p.250.

(147) نفسه، نفس الصفحة.

(148) نفسه، ص261.

الفونيمات والمقاطع والمجموعات النبرية والمجموعات التنغيمية والأقوال...[149] وقد أكد نفس الباحث، في عمل لاحق، وجوب التمييز بين الهرميتين النحوية والصواتية[150]، فيما قال، في عمل آخر: "يجد المرء، في مادتنا القطعية، وحدات صواتية [....] إلا أننا نتوفر، بالإضافة إلى ذلك، على هرمية معجمية lexical hierarchy تشكل الصريفة أساسها. وتحتوي متواليات الصريفات على الكلمات في المستوى الأعلى من نفس الهرمية، مع مستويات أخرى بالنسبة للمركبات والجُمَيْلات clauses والجُمَل [...]. إن تشابك الصواتة مع الهرمية المعجمية والنحوية يعد هامّاً جدّاً بالنسبة لبنية اللغة[151]. وكتب تشارلز هوكيت Hockett قائلاً: "إن المكوِّنات الصواتية القصوى لا ترد في قول ما مثلما ترد القراميد قرميداً قرميداً في صف من القراميد. بل إنها ترد في مجموعات، وهذه ترد أيضاً في مجموعات كبرى، وهكذا دواليك، وصولاً إلى مستوى القول بِرُمَّته، أي أن البنية الصواتية للقول تكشف عن تنظيم هرمي[152]". وفي هذا السياق، اقترح الهرمية التالية: القطعة الكبرى (قول بدون تنغيم) والقطعة الصغرى (=الكلمة الصواتية)، والمقطع، والنواة والهامشان، والقطعة[153]. كما اقترح هوغن Haugen، بالنسبة للغة السويدية، الهرمية التالية: الجُمَيْلة، والمركَّب، والكلمة الصواتية، والمقطع، والنواة والهامشان، والقطعة[154]. أما ماك ماهون McMahon فقد رأى وجوب افتراض الهرمية التالية بالنسبة لِلُغة كورا- وهي لغة بالمكسيك-: الخطاب discourse، والجملة، والجُمَيْلة، والمركَّب، والتفعيلة foot، والمقطع، والقطعة[155]. وفي نفس الإطار يقول روبنز Robins: "يمكننا، إذن، أن نتحدث عن تطريزات مقطعية syllabic prosodies، وتطريزات

---

(149) Pike, K.L. (1947), p.90.

(150) Pike, K.L. (1947) نقلا عن: Booij, G.E. (1983), p.250

(151) Pike, K.L. (1972), p.409.

(152) Hockett, C.F (1955), p.43.

(153) نفسه، نفس الصفحة.

(154) Haugen; E (1956). نقلاً عن: Booij, G.E. (1983), p.249

(155) McMahon, A. (1967), p.128.

المجموعات المقطعية، وتطريزات المركَّب أو تطريزات الجملة"[156].

وعلى إثر ظهور الصواتة العروضية على يد كل من ليبرمان Lieberman (1975) وليبرمان وپرينس Lieberman & Prince (1977) تغيرت الأوضاع، فحاولت سيلكرك Selkirk (1980 أ، 1980 ب، 1984، 1986) تقديم مقاربة تستلزم إغناء تصور ليبرمان وپرينس حول البنية الصواتية الفوق- قطعية أو التطريزية. ويكمن هذا الإغناء في طرح وجود طائفة من المقولات التطريزية prosodic categories أسندت إليها أدوار الوحدات الدالة في الوصف اللساني، وهي: المقطع، وتفعيلة النبر، والكلمة التطريزية، والمركَّب الصواتي، والمركَّب التنغيمي intonational phrase، والقول[157]. وترى سيلكرك أن هذه الهرمية التطريزية، مع أنها لا تناظر البنية التركيبية، فإنَّه يتوجب عليها أن تُحدد في علاقة معها تحديداً جزئيّاً على الأقل[158]. أما نيسبور وڤوغل Nespor & Vogel فقد اقترحتا هرمية تطريزية مؤلَّفة من سبع وحدات وهي: القول الصواتي، والمركَّب التنغيمي، والمركَّب الصواتي، ومجموعة المتصلات، والكلمة الصواتية، والتفعيلة، والمقطع[159].

فما هي الاعتبارات المعتمدة بخصوص هذه الوحدات التطريزية؟ وما هي الحجج التي عملت على التعرف والاعتراف بهذه الوحدات؟ وما المراد من كل وحدة من هذه الوحدات؟

في ما يتصل **بالمقطع** syllable، تَمَّت البرهنة على اعتبار المقطع وحدة صوتية أو صواتية. وقد تضافرت عدة حجج متنوعة تتوخى الإقناع بمثل هذا التصور. ويمكن إجمالها، حسب بيل وهُوبر Bell & Hooper، في نوعين من الحجج: حجج صواتية وحجج غير صواتية. وتشتمل الحجج الصواتية على القيود التوزيعية distributional constraints على المتواليات القطعية، والعمليات

---

(156) Robins, R.H (1970), p.192.

(157) Selkirk, E.O (1980a), p.576 وانظر أيضاً سيلكرك: (1986)، (1980b)

(158) Selkirk, E.O (1980), p.383-384.

(159) Nespor, M. and Vogel, I (1986), p.11.

السانكرونية والدياكرونية التي يحددها موقع القطعة، وتناغم الملامح داخل متواليات القطع، وخاصيات الأنساق النغمية والنبرية والإيقاعية[160]، فيما تعود الحجج غير الصواتية إلى علم الأصوات الآلي (الترافق النطقي المركّب للقطع اللغوية، والتقطيع الزمني النسبي للحركات النطقية، وإدراك اللغة)، كما تعود إلى دراسة الأنساق الخطية والأشكال الشعرية واللغات السرية وأخطاء اللغة وباثولوجياتها . . .[161].

وباختصار، فإن الدراسات التي أنجزت منذ النصف الثاني من السبعينيات، وخاصة في الإطار النظري التوليدي، قد أسندت إلى المقطع موقعاً متميزاً في النظرية "وذلك بوصفه، في نفس الآن، وحدة في التمثيل الصواتي ووحدة يتم التعبير بواسطتها عن العديد من التعميمات ذات الصلة بالتمثيلات الصواتية والقواعد الصواتية[162]". وقد برهنت سيلكرك (1978) وبرهن كل من كيبارسكي Kiparsky (1979) وماكارثي McCarthy (1979 أ و ب) وهالي وڤيرنيو Halle & Vergneau (1979) وآخرون على أن للمقطع بنية مكوّنية داخلية تشكل القطع سلسلتها الختامية. ومن الجدير بالذكر أن هذه الأعمال قد انطلقت من أعمال پايك وپايك Pike and Pike (1974)، وكاريلويتس Kuryliwics (1948) وفادج Fadge (1969) وغيرهم وتوصلت إلى نفس الخُلاصات التي توصل إليها هؤلاء. وبذلك بات المقطع يشكل، حسب نيسبور وڤوكل، المكوّن الأصغر في الهرمية التطريزية[163].

أما الوحدة التطريزية الثانية فهي **التفعيلة** foot. وقد تأسست أغلب الحجج لصالح التفعيلة، خاصة في الصواتة العروضية metrical phonology، على قاعدة مسألة إسناد النبر، كما أنها تُعتبر الميكانيزم الوصفي المفضل بالنسبة للعديد من اللغات التي تكشف فيها الكلمات عن تناوب alternation لمقاطع منبورة وغير منبورة. وتعود البرهنة على هذه المقولة التطريزية إلى كل من ليبرمان

---

(160) Bell, A. and Hooper, J.B. (1978), p.3.

(161) نفسه، نفس الصفحة.

(162) Selkirk, E.O (1980), p.22.

(163) Nespor, M. and Vogel, I (1986), p.61.

وپرينس(1977)، وهالي وڤيرنيو (1978) وكيبارسكي (1979) وسيلكرك (1980ب) وهييز Hayes (1981). إلا أن سيلكرك، في عمل لاحق، ترى أن هناك، نسبيّاً، القليل من الحجج التي تفيد بأن التفعيلة ذاتها تُوظف بوصفها مجالاً للقواعد الصواتية فتقول: "يمكن لأغلب القواعد المتأثرة بالتفعيلة المفترض فيها أن تصاغ بسهولة ودون افتقاد للتعميم وذلك بوصفها قواعد متأثرة بالتمييز بين منبور- غير منبور. ففي النظرية الحالية يمكن لمثل هذه القواعد أن تصاغ بوصفها قواعد متأثرة بالرصف المُدْرَجي (المُدْرَج grid) العروضي للمقاطع. وإذن فنحن نفترض أنه لا وجود للتفعيلة كمكوِّن تطريزي"[164]. وبخصوص بنية التفعيلة، ترى نيسبور وڤوكل أنه يمكن لهذه البنية أن تتميز بوصفها تتألف من سلسلة مكوِّنة من مقطع قوي نسبيّاً وأي عدد من المقاطع الضعيفة نسبيّاً، هذه المقاطع التي تشرف عليها عُجْرة node مفردة[165]. وإذا كانت سيلكرك لا ترى أن التفعيلة تشكل وحدة في الهرمية التطريزية[166]، فإن نيسبور وڤوكل تعتبران أنها، على العكس مما سبق، تشكل مكوِّناً في هذه الهرمية[167].

وتتعلق الوحدة التطريزية اللاحقة بما تسميه سيلكرك **بالكلمة التطريزية** prosodic word وما تصطلح نيسبور وڤوكل على تسميته بالكلمة الصواتية phonological word. ومن الجدير بالذكر أن مجموعة من رواد اللسانيّات، نذكر من بينهم تروبتزكوي Troubetzkoy (1949) والعديد من اللسانيين البنيويين الأمريكيين وتشومسكي وهالي (1968)، قد اعتبروا ضرورة عزل وحدة في حجم الكلمة تقريباً على مستوى التمثيل الصواتي. وتستخدم هذه الوحدة، في رأي سيلكرك، لتحديد مفاهيم ملائمة صواتيّاً مثل "بداية الكلمة" و"نهاية الكلمة" و"حشو الكلمة". وقد يظهر أنها تكون لازمة، على وجه الخصوص، حينما تفشل كلمات الجملة المحددة تركيبيّاً في أن تناظر تناظراً دقيقاً " الكلمات" التي تلعب دوراً في الصواتة[168]. وقد اقترحت سيلكرك (1980 أ

---

(164) Nespor, M. and Vogel, I (1984), p.31.

(165) (1986), p.84.

(166) (1984), p.31.

(167) (1986), p.30.

(168) (1984), p.30.

و ب) وجود وحدة في البنية المكوِّنية التطريزية سَمَّتها بالكلمة التطريزية. وهي ترى أن علاقات البروز prominence الخاصة بالوحدات التي هي في حجم الكلمة لا تتحدد إلا في الكلمة (التطريزية)، أي أنها ترى أن وحدة "الكلمة (التطريزية)" تلعب دوراً في النظرية العروضية إذ تسمح بتمييز "نبر الكلمة الرئيسي". وبالإضافة إلى ذلك، رأت أن الوحدة التي تُستخدم لتحديد نبر الكلمة الرئيسي هي الوحدة التي يتحدد بواسطتها مفهوم "الكلمة" الملائم لتطبيق القواعد الصواتية[169]. أما نيسبور وڤوكل فتعتبران الكلمة الصواتية المكوِّن الأكثر انخفاضاً في الهرمية التطريزية والتي تُبنى على أساس قواعد التحويل transformational rules التي تَستعمل استعمالاً جوهريّاً مفاهيم غير صواتية. وتمثل الكلمة الصواتية، على وجه الخصوص، التفاعل بين المكوِّنات الصواتية للنحو. وتمثل قواعد التحويل التي تحدد الكلمة الصواتية التفاعل بين الصرف morphology والصواتة، أي أنها تجمع العناصر الختامية للبنية الصرفية بحيث لا تناظر بالضرورة الوحداتُ الناتجة أيَّ مكوِّن صرفي[170].

وإذا كانت سيلكرك لا ترى وجود وحدة تطريزية بين الكلمة التطريزية والمركب الصواتي phonological phrase إذ لم تشر إلى ذلك في أي عمل من أعمالها، فإن نيسبور وڤوكل تبرهنان على أن المتصلات clitics لا يمكنها دائماً أن تُدمج قسراً في مقولة من هاتين المقولتين، ذلك لأن سلوكها الصواتي سلوك يختلف أحياناً عن سلوك الزوائد affixes والكلمات المستقلة. وهذا يعني، في رأيهما، أن هناك ظواهر صواتية لا تميز فقط إلا المجموعة المؤلفة من كلمة زائد متصل (متصلات).

وبناء على هذه الملاحظات، تستخلص الباحثتان أنه يجب أن يكون هناك مكوِّن في البنية التطريزية يتوفر بالضبط على هذا الامتداد spreading[171]. وتضيفان قائلتين: "إن كون التأليفات الخاصة بين كلمة ما ومتصل (متصلات) تشكل مجالاً لتطبيق بعض القواعد الصواتية التي لا تُطبق في أي سياق آخر في

---

(169) Nespor, M. and Vogel, I (1984), p.30.

(170) (1986), p.109.

(171) نفسه، ص145.

لغة مُعطاة يوفِّر تعليلاً لصالح وجود مكوِّن في البنية التطريزية يجمع بالضبط بين هذه العناصر. إن مجموعة المتصلات تشرف إشرافاً مباشراً على كلمة صواتية أو أكثر وتشرف عليها مقولة لاحقة في الهرمية التطريزية، أي المركَّب الصواتي[172]. وهو ما يعني أن مجموعة المتصلات هي المستوى الأول من الهرمية التطريزية الذي يمثل التحويل بين المكوِّن التركيبي والمكوِّن الصواتي في كون بعض المتصلات تختار اتجاهَ اتصالها حسب بنية المكوِّن التركيبي[173].

وتتعلق المقولة التطريزية السادسة بما يسمى **بالمركَّب الصواتي** phonological phrase. وتستعمله سيلكرك بالنسبة لأي مستوى في البنية المكوِّنية التطريزية التي يمكن أن تشتمل على مقولة واحدة أساسية أو أكثر للكلمات (تحيل المقولة الأساسية على "المقولات المعجمية" lexical categories: اسم وفعل وصفة adjective وربما الظرف adverb). ومن حيث المبدأ، سيسمح التحليل المقترح بإمكان اكتشاف اللغة عن أكثر من مستوى للمركَّب الصواتي. وقد تم استعمال المركَّب الصواتي ليطبق على مستوى (مفترض) للبنية التطريزية للغة الإنكليزية الواقعة بين المركب التنغيمي والكلمة التطريزية (انظر سيلكرك 1978، 1981). وقد نُظر إلى المركب الصواتي باعتبار أن له دوراً في التقطيع الزمني timing للقول، مع تأثير على خاصياته الإيقاعية (سيلكرك 1978) وعلى تقسيمه إلى وقوف pauses (غي وغروجان Gee et Grosjean 1983)[174]. أما نيسبور وڤوكل فتريان أن المكوِّن في الهرمية الصواتية الموجود أعلى مجموعة المتصلات هو المركب الصواتي، أي أن المركب الصواتي هو المكوِّن الذي يجمع مجموعة أو أكثر من المتصلات. وتعللان وجود مكوِّن المركب الصواتي على أساس الدور الذي يلعبه في تحديد مجال تطبيق قواعد صواتية في عدد من اللغات التي يمكن أن تُمثل بنيتها التركيبية في نسق جَ[175]. وبناء على ذلك، فالمركب الصواتي يستعمل الكثير من المفاهيم التركيبية العامة في بنائه بالمقارنة مع مجموعة

---

(172) Nespor, M. and Vogel, I (1986), p.149.

(173) نفسه، ص162.

(174) Selkirk, E.O (1984), p.29.

(175) (1986), p.165.

المتصلات. وهكذا، تُحيل قاعدة بناء المركب الصواتي على مفاهيم مثل مفهوم المركَّب التركيبي syntactical phrase والرأس التركيبي syntactic head، كما تحيل على البرامتر الذي يقيم الاتجاه الذي تدمج فيه الجمل في لغة من نمط جَ[176].

أما **المركَّب التنغيمي** intonational phrase فهو، في رأي سيلكرك، وحدة تناسب مدى الجملة المقترنة بنطاق تنغيمي intonational contour مميز أو لحن. ويمكن للجملة أن تناسب مركَّباً تنغيميّاً واحداً أو أكثر. والمركب التنغيمي يشتمل، على نحو نموذجي، على مواد تنتمي إلى متوالية الكلمات و/أو المركبات. ويُعلل وجود المركب التنغيمي، في المقام الأول، بواسطة ضرورة تحديد النطاقات التنغيمية بالنظر إلى بعض وحدات التمثيل التي تعد، في نفس الآن، أكبر من الكلمة ومتغيرة من حيث امتدادها. وهو يستخدم بوصفه مجالاً تُحدد بالنظر إليه أنساق البروز الإيقاعي rhythmic prominence[177]. أما عند نيسبور وڤوكل، فالمركَّب التنغيمي يجمع مركَّباً صواتيّاً واحداً أو أكثر اعتماداً على الإخبار التركيبي. إلا أن طبيعة هذا الإخبار هي أعم مما نحتاج إليه بخصوص تعريف مجال المركب الصواتي. وهذا يكشف بوضوح كيف أن مكوِّناً في الهرمية التطريزية يكون أعلى، وأن طبيعة تحديده تصير عامة جدّاً. وعلاوة على العوامل التركيبية الأساسية التي تلعب دوراً في الإخبار المتعلق بالمركَّبات التنغيمية، فإن هناك أيضاً عوامل دلالية ذات صلة بعوامل البروز والإنجاز مثل وتيرة النطق والأسلوب اللذين يمكن أن يؤثرا في عدد من نطاقات التنغيم الموجودة في قول ما. وهكذا، فإن أي تحديد لمجال المركب التنغيمي يجب أن يسمح بهذا التنوع[178]. أما بخصوص صياغة القاعدة الأساسية لتشكيل المركَّب التنغيمي فهي تقوم على المفاهيم القاضية بأن المركَّب التنغيمي هو مجال نطاق تنغيمي وأن نهايات المركبات التنغيمية تتطابق مع المواقع التي يمكن أن تدرج فيها الوقوف في جملة ما[179]. إن المكوِّن الصواتي المسمى بالمركَّب التنغيمي

---

(176) Selkirk, E.O (1986), p.184-185.

(177) (1984), p.27-28.

(178) (1986), p.187.

(179) نفسه، ص188.

قادر على تفسير الظواهر القطعية وغير القطعية في آن واحد... في الوقت الذي تخفق فيه المكوِّنات التركيبية في القيام بمثل هذا الأمر[180].

ويشكل **القول** utterance الوحدة التطريزية الأخيرة. إلا أن هناك اختلافاً بصدده بين كل من سيلكرك من جهة، ونيسبور وڤوكل من جهة أخرى. فقد اعترفت به سيلكرك، في مرحلة ما، بوصفه وحدة تطريزية ثم عادت، فيما بعد، لتشكك في مشروعيته. أما رأيها الأول، فيمكن تلخيصه على النحو التالي: إن وجود وحدة سنسميها بالقول ستعتبر أمراً مسلَّماً به فحسب وهو سيناسب، في العادة، جملة مفردة "أعلى" (يمكن أن تتضمن جُمَلاً مدمجة embedded)، ويمكن أن يتضمن أحيانا أكثر من جملة. إن القول عبارة عن وحدة من التمثيل الصواتي لبنية تطريزية... وباختصار، فإن القول يجب، إذن، أن يُنظر إليه بوصفه يتألف من مركب تنغيمي واحد أو أكثر[181]. لكنها عادت لتقول إن وحدة القول، إذا كانت موجودة، يمكن أن تكون عبارة عن مركَّب صواتي بالمعنى الذي قدمته سيلكرك له[182]. أما نيسبور وڤوكل فتتحدثان عما تسميانه بالقول الصواتي phonological utterance الذي يعد عندهما المكوِّن الأكبر في الهرمية التطريزية. وهو يتألف من مركَّب تنغيمي واحد أو أكثر، ويمتد عادة إلى طول السلسلة التي تشرف عليها العُجْرة العُلْيا للشجرة التركيبية التي نُحيل عليها بوصفها س ©، وهذا لا يعني، مع ذلك، أن القول الصواتي هو مجرد نظير صواتي لـ س ©، ومكوِّن صواتي تم إدراجه فقط لتفادي الإحالة المباشرة على التركيب في صياغة القواعد الصواتية. وفي الحقيقة، فإن س © والقول الصواتي لا يُحيلان دائماً على نفس الشيء... إن هذا النوع من التعارض بالضبط هو الذي يوفِّر التعليل الأقوى لصالح مكوِّن القول الصواتي في الصواتة لأننا نواجه، مرة أخرى، الظواهر الصواتية التي لا يمكن لمجالات تطبيقها أن تصاغ صياغة مضبوطة بالاعتماد على البنية المكوِّنية التي يوفِّرها التركيب ... إن القول الصواتي يستعمل الإخبار التركيبي في تحديده، ولو أن النتيجة النهائية ليست بالضرورة

---

(180) Selkirk, E.O (1986), p.218.

(181) Selkirk, E.O. (1981b), p.385.

(182) (1984), p.29.

مناظرة لأي مكوِّن تركيبي ... إلا أن المهم، على وجه الخصوص، فيما يتصل ببنية مستوى القول الصواتي، هو أنه لا يعتمد فقط على العوامل الصواتية والتركيبية، بل يعتمد أيضاً على عوامل من طبيعة منطقية-دلالية[183]. وتحصر القول الصواتي بداية المكوِّن التركيبي س © ونهايته. وبعبارة أخرى، فهما تفترضان أن القول الصواتي يتألف من تلك المركبات التنغيمية التي تشرف عليها نفس العُجْرة node س © في الشجرة التركيبية[184]. إن هناك بعض القواعد الصواتية التي لا تُطبق فقط في أي مكان من المكوِّن الكبير في التركيب، أي السلسلة التي تشرف عليها س ©، بل تُطبق أيضاً عبر مثل هذه المكوِّنات. وتوفر مثل هذه القواعد حجة حاسمة لصالح وجود المكوِّن الصواتي الكبير: القول الصواتي، أي أن كون مجال تطبيق هذه القواعد لا يمكن أن يتماثل مع أي مكوِّن تركيبي يجعل منه شيئاً ضروريّاً لوضع وحدة تطريزية متميزة، أي القول الصواتي، بوصفها مجال تطبيقها[185].

بعد استعراضنا لهذه الوحدات التطريزية، نرى من اللازم الحديث عن هذا التمثيل الهرمي وعن العلاقة بين هذه المكوِّنات التطريزية وبين المكوِّنات التركيبية. تقصد سيلكرك بالتنظيم الهرمي hierarchical organisation تنظيم وحدات التحليل الصواتي إلى مراتب مرتبة عموديّاً على نفس المستوى[186]. وهي تحيل على الجزء الفوق - قطعي المرتب ترتيباً هرميّاً في التمثيل الصواتي بوصفه بنية تطريزية. وتحيل سيلكرك على الوحدات الصواتية بوصفها مقولات تطريزية. وتعتقد أن مصطلح "مقولة" قد تم اختياره عن وعي وذلك من أجل استحضار تناظر ملائم جدّاً مع مقولات التركيب. ذلك أن مفهوم "المقولة"، في التحليل التركيبي، مفهوم مركزي. فبتحديدنا لمجموعة من المقولات التركيبية، مثل المركَّب الاسمي nominal phrase والجملة sentence والصفة adjective... إلخ والعلاقات بينها، تمكن صياغة تعميمات أساسية حول ما الذي يشكل جملة

---

(183) Selkirk, E.O (1986), p.221.

(184) نفسه، ص221-222.

(185) نفسه، ص224.

(186) Selkirk, E.O (1984), p.7.

سليمة التكوين تركيبيّاً wellformed syntactically في لغة ما. ويتكوَّن التمثيل التركيبي لجملة معينة من هذه المقولات نفسها: ويفترض أن يكون التمثيل التركيبي بنية شجرية tree structure (مرتبة هرميّاً) توسم عُجْراتها nodes بالمقولات التركيبية syntactic categories، مثل م س، ج،... إلخ. ولا يختلف التمثيل الصواتي عن التمثيل التركيبي في هذا الموضوع. إذ يجب على الإخبار المتعلق بتحليل جملة إلى المقولات التطريزية أن يشكل جزءاً من ذلك التمثيل، بخصوص قواعد المكوِّن الصواتي التي يتطلبها[187]. وإذن، فالتمثيل التركيبي ليس التمثيل الهرمي الوحيد، بل إن التمثيل الصواتي ذاته تمثيل هرمي من حيث طبيعته. ويعود هذا التغيير الدالّ إلى عمل ليبرمان وپرينس (1977). فحسب نظريتهما العروضية، فإن بعض المظاهر (التطريزية) للصواتة، مثل نبر الكلمة ونبر المركب، "لا ينبغي أن تحال، في المقام الأول، على خاصيات القطع الفردية (أو المقاطع)، بل إنها تعكس، بالأحرى، بَنْيَنة إيقاعية هرمية تنظم المقاطع والكلمات والمركَّبات التركيبية لجملة ما"[188]، بل إنهما يعتقدان أن "العديد من الخاصيات الجوهرية للأنساق النبرية يمكنها أن توصف وصفاً متبصراً فقط في نظرية تعترف بالهرمية باعتبارها طريقة في التنظيم الصواتي"[189]. وتتألف هذه البنية الهرمية من أشجار متفرعة تفريعاً ثنائيّاً binary branching. وقد وسع ڤيرنيو وهالي (1978) مقترح ليبرمان وپرينس المعتمد على اللغة الإنكليزية فحسب وذلك ليشمل تحليل الأنساق النبرية في العديد من اللغات، ومنها اللغة العربية وبعض لهجاتها[190]. في حين ترى نيسبور وڤوكل أن التمثيل الذهني mental representation للُّغة، حسب النظرية التطريزية، مقسم إلى أجزاء مرتبة ترتيباً هرميّاً. ذلك أن الأنواع المختلفة للمؤشرات المنسقة انطلاقاً من تغييرات قطعية واقعية إلى تغيرات صوتية أكثر دقة تشير، في التدفق المستمر للكلام، إلى مثل هذه الأجزاء الذهنية أو المكوِّنات التطريزية للنحو. أي أن كل مكوِّن تطريزي

---

(187) Selkirk, E.O. (1981b), p.381.

(188) Liberman, M. and Prince, a (1977), p.249.

(189) نفسه، ص333.

(190) Vergnaud, J-R and Halle, M. (1978).

يُوظف بوصفه مجالاً لتطبيق قواعد صواتية خاصة وعمليات صوتية[191]. إن كون النظرية التطريزية توفر طائفة وحيدة من المكوِّنات النحوية، يمكن لكل مكوِّن منها أن يشار إليه في السلسلة الكلامية بواسطة مؤشرات صوتية خاصة، يوحي بأن طائفة المكوِّنات التطريزية، لا الأنواع الأخرى من المكوِّنات، هي بالضبط التي تفسر المستوى الأول للمعالجة في إدراك اللغة. إن ملاءمة التقسيم إلى مركَّبات تقسيماً تطريزيّاً بالنسبة للإدراك تدعمها نتائج مخبرية يتم فيها التنبؤ، بشكل صحيح، بإمكانية رفع التباس الجُمَل الملتبسة بواسطة البنية التطريزية للجُمَل المعنية لا بواسطة بنيتها التركيبية[192]. وتريان، في موضع آخر، أن المكوِّنات التطريزية، بالإضافة إلى حصرها لوحدات إنتاج اللغة، تلعب أيضاً دوراً في إدراك اللغة، لأنه نتاج تطبيق مختلف الظواهر الصواتية والصوتية التي تسمح للمستمع بتحديد البنية الداخلية في سلسلة الأصوات اللغوية التي يسمعها. وتوفر المرحلة الأولى لمعالجة العلامة اللغوية القادمة، أي التجزيئ الاستهلالي لسلسلة معطاة إلى مكوِّنات مختلفة للهرمية التطريزية، الأساس لإعادة بناء المستمع للبنية التركيبية للسلسلة وفي النهاية لفهمه الرسالة التي تحملها السلسلة[193].

لقد أُنجزت عدة أبحاث حول إدراك اللغة، وقد كانت مكرَّسة للبَرْهَنة على أن الوحدات الملائمة هي مكوِّنات الهرمية التركيبية. وقد كان ذلك، بالفعل، هو الهدف المتوخى من العديد من التجارب (مثل فودور Fodor وبيفر Bever 1965؛ غاريت Garett وبيفر Bever وفودور Fodor 1966؛ فودور Fodor وغاريت Garrett ولينكر Linker 1975)، كما كان ذلك هو الهدف المتوخى من أعمال حديثة، مثل عمل لوهيست Lehiste (1973) وعمل كوبر وباكيا- كوبر Cooper, W. E. and Cooper, J.P. (1980). وقد كانت دراسات أخرى تستهدف، على الأخص، بيان كون بعض الظواهر التطريزية تطبق في مجالات تحددها بنية تركيبية وبذلك يمكنها أن توفر القرائن الضرورية ليقوم المستمع بتحليل السلسلة إلى بنيتها التركيبية المناسبة (انظر لوهيست Lehiste، 1972؛

---

(191) (1986), p.1.

(192) نفسه، ص3.

(193) نفسه، ص249.

لوهيست Lehiste وأوليف Olive وستريتر Streeter، 1976؛ وكلات Klatt، 1975).

وقد اقترحت سيلكرك (1978)، وبرهنت على ذلك فيما بعد نيسبور وڤوكل (1983) اعتماداً على معطيات إدراكية، أن المكوِّنات التطريزية، لا المكوِّنات التركيبية، هي التي توفر الإخبار المناسب في المرحلة الأولى لمعالجة سلسلة مُعطاة في اللغة. وهذا لا يعني أن البنية التركيبية غير ذات صلة بالموضوع، وإنما يعني أنها ذات صلة بالموضوع بشكل غير مباشر فقط، وذلك نظراً لأن الإخبار التركيبي يُحال عليه في بناء المكوِّنات التطريزية المختلفة فوق مستوى الكلمة. وفي هذا الصدد، ترى نيسبور وڤوكل، أنه يترتب على الرأي القائل بأن المكوِّنات التطريزية، لا التركيبية، توفر الوحدات الملائمة للمستوى الاستهلالي للمعالجة كون التمييزات التركيبية التي لا تنعكس في البنية التطريزية لا يمكن أن تدرك في هذه المرحلة من سيرورة الإدراك(194).

لقد رأينا، أعلاه، أن التمثيل الصواتي، في الإطار النظري التوليدي الكلاسيكي، يتألف أساساً من متوالية من القطع. إلا أنه تم الاعتراف بكون متوالية القطع الصواتية لا يمكنها وحدها أن تسمح بوصف متبصر للخاصيات الصواتية الدالّة لقول ما. ولهذا أمكنت البرهنة على أن هناك أنواعاً مختلفة من العلاقات بين القطع في المتوالية، علاقات يمكن النظر إليها بوصفها "درجات من الترابط" متنوعة. ومن المعلوم أن النظرية التوليدية المعيار generative standard theory قد مثلت بعضاً من هذه العلاقات بين القطع بوصفها عناصر مفصلية "juncture"، أو حدوداً boundaries، مقترحة أن تكون هذه الحدود ذاتها عبارة عن قطع تحتل حيزاً بين القطع الصواتية الحقة في الترتيب الخطي للتمثيل الصواتي. وعلاوة على ذلك، وحسب الصواتة التوليدية المعيار، فإن تمييز العلاقات بين القطع في التمثيل الصواتي لجملة ما يستلزم أيضاً سلسلة كاملة من الإخبار الممثل له في التعقيف الموسوم marked bracketing أو في شجرة تمثيله التركيبي(195). إلا أن سيلكرك تعتقد، واعتماداً على التنظيم (أو التنظيمات)

---

(194) (1986), p.250.

(195) Selkirk, E.O (1984), p.5.

الهرمية للتمثيل الصواتي، أن "المفصل" juncture أو "درجات الترابط" بين القطع في التمثيل الصواتي التي يمكنها أن تؤثر في تطبيق القواعد الصواتية يجب أن يتم التمثيل له أو لها وفق التنظيم الهرمي. وقد تمَّت البرهنة، طوال سنوات، على أن الخاصيات المفصلية للجُمَل يجب أن تمثل، بطريقة أو بأخرى، تمثيلاً "فوق- قطعيّاً" بدل أن تُمثل بوصفها حدوداً قطعية في النظرية المعيار (ماكاولي MacCawley 1968؛ بايل Byle 1972؛ سيلكرك 1981؛ روتنبرغ Rotenberg 1978، بازبول Basboll 1978). وتقترح سيلكرك وجوب تمييز هذه الخاصيات المفصلية وفق البنيات الهرمية للتمثيل التي سبق لها أن قدَّمت تعليلاً له. ومن ثَمَّة فنظرية التمثيل الصواتي التي تدافع عنها تلغي العناصر الحدية كلها[196]. وتشير نيسبور وڤوكل إلى أن هناك، في الصواتة التوليدية التقليدية، حالات عديدة يتوقف فيها تطبيق القواعد الصواتية توقفاً حاسماً على إخبار غير الإخبار الصواتي الصرف. إلا أن مثل هذا الإخبار قد تسنَّن encoded، على نحو نموذجي، في مصطلحات شبه صواتية بواسطة أنواع مختلفة من الرموز الحدية[197]. وهكذا، قد يتطلب تفسير العمليات الصواتية إخباراً غير صواتي، أي إخباراً ذا طبيعة صرفية، وإخباراً ذا صلة بالبنية التركيبية. وبذلك عولجت الحدود المشتركة بين الصواتة والتركيب، في الجزء الأكبر منها، في الصواتة التوليدية التقليدية بطريقة مماثلة لتناول الحدود المشتركة بين الصواتة والصرف، أي اعتماداً على أنواع مختلفة من الرموز الحدية[198] (انظر القسم المخصص للمفاصل والحدود في كتابنا **في الصواتة الزمنية**). وتذهب نيسبور وڤوكل إلى أن النظرية الملائمة للصواتة يجب أن توفر طريقة للإحالة لا على التعقيفات الصرفية- التركيبية للبنية التركيبية السطحية syntactic surface structure فحسب، بل توفر طريقة للإحالة أيضاً على مفاهيم تركيبية أخرى وعلى مفاهيم دلالية. وقد تم إنجاز ذلك في النموذج المقدم في كتابهما (1986) بواسطة قواعد التحويل التي تجمع العناصر الختامية في سلسلة ما بحيث تنشئ وحدات لا تنسج بالضرورة علاقة عنصر بعنصر مع مكوِّنات الهرمية الصرفية- التركيبية. وتشكل مثل هذه الوحدات

---

(196) Selkirk, E.O (1984), p.8.

(197) (1986), p.3.

(198) نفسه، ص4.

الصواتية مجالات تطبيق القواعد الصواتية وتجعل من نظرية الحدود نظرية يستحيل الاحتفاظ بها. وتعتبر طائفة قواعد التحويل الطائفة التي توفر، بالضبط، الحدود المشتركة بين الصواتة والمكوِّنات الأخرى للنحو نظراً لأن القواعد التي تحدد المكوِّنات التطريزية المختلفة تستعمل أنواعاً مختلفة من المفاهيم النحوية بالنسبة لكل مستوى من مستويات الهرمية(199).

إن ما نود أن نبرزه، هنا، هو ما تمَّت الإشارة إليه أعلاه والمتصل بأن نظرية صواتية تستخدم الحدود لتحديد مجالات تطبيق القواعد الصواتية لهي نظرية غير ملائمة، أي أن النظرية الصواتية التي يجب أن يتم التعبير فيها عن مجالات تطبيق القواعد الصواتية بالإحالة على الحدود الصرفية وحدود الكلمة تعتبر نظرية غير ملائمة، وذلك بالنظر إلى أن مكوِّنات البنية الصرفية لا تناظر، بالضرورة، مجالات طائفة من القواعد الصواتية. ومن جهة أخرى، فإن المكوِّنات التركيبية لا تتناسب ومجالات تطبيق القواعد الصواتية، ذلك أن التعقيفات لا يمكنها أن تماثل بين مجالات تطبيق القواعد الصواتية والمكوِّنات التركيبية، لأن المكوِّنات التركيبية لا تتنبأ بشكل صحيح بما له صلة بمجالات القواعد الصواتية إذ يمكن لمكوِّنات تركيبية متماثلة أن تتصرف بشكل مختلف بالنظر إلى نفس القاعدة الصواتية. ومن جهة أخرى، فإن المبادئ التي تحدد المكوِّنات التركيبية لا تضع في اعتبارها عوامل غير بنيوية مثل طول المكوِّنات، ومن ثمة فإن هناك اختلافاً أساسيّاً بين طبيعة المجالات التي لها صلة بالقواعد الصواتية وبين مكوِّنات التركيب. ومن جهة ثالثة، فإن المكوِّن الأكبر في التركيب هو الجملة، ولا وجود، في ما وراء الجملة، لأية وحدة تسمح لنا بأن نجمع بين زوجين من الجُمَل لنميز بذلك مجال تطبيق قاعدة ما اعتماداً على هذه الوحدة(200). وعلاوة على ذلك، فلا وجود لأي تناسب بين حدود نطاقات التنغيم والأجزاء التركيبية الكبرى إذ لا يناسب التحليل إلى مكوِّنات الذي يوفِّره التركيب التقسيم إلى مجالات ممكنة لنطاقات التنغيم(201).

---

(199) Selkirk, E.O (1986), p.5.

(200) نفسه، انظر من ص36 إلى ص48.

(201) نفسه، ص57-58.

مثلما نود أن نبرز، أيضاً، أن مجالات تطبيق القواعد الصواتية لا تناظر بالضرورة المكوِّنات الصرفية والتركيبية. وهذا يعني أنه لا وجود هناك لعلاقة عنصر بعنصر بين مكوِّنات التركيب والسلاسل التي تشتغل عليها القواعد الصواتية. بل إنه يبدو أن الوحدات غير تلك التي وفرها المكوِّن التركيبي تعتبر ضرورية لأجل تفسير تطبيق القواعد الصواتية التي تشتغل في المستوى الموجود فوق مستوى الكلمة. وقد أشار بوييج Booij إلى أن الكلمات النحوية قد تناظر وقد لا تناظر الكلمات الصواتية، وأن تناسب عنصر بعنصر بين الكلمات النحوية والكلمات الصواتية يتم خرقه بحيث تناسب كلمة صواتية أكثر من كلمة نحوية، وأن الكلمة الصواتية قد تكون أكبر من الكلمة النحوية فتماثل بذلك المركَّب الصواتي[202]. وهذا يفضي بنا إلى القول بضرورة تمييز الوحدات الصواتية عن الوحدات التركيبية وتمييز الهرمية التركيبية عن الهرمية الصواتية إذ لا وجود لعلاقة عنصر بعنصر بين التمثيل التركيبي لجملة ما وبين تمثيلها الصواتي، بل هناك علاقة عنصر بعدة عناصر فيما يتصل، مثلاً، بالبنية التنغيمية. وفي هذا السياق، تقول نيسبور وڤوكل: "بينما يحيل تقسيم السلسلة الكلامية إلى وحدات صواتية مختلفة على بنيات موجودة في مكوِّنات أخرى للنحو، فإن المظهر الأساسي للنظرية التطريزية هو كون المكوِّنات الصواتية ليست بالضرورة متناظرة مع المكوِّنات الموجودة في أي موطن من مواطن النحو[203].

وهكذا، فإن الوحدات الصواتية تبدو وحدات مستقلة عن الوحدات التركيبية. وهذا الرأي مستمد من اعتبار التركيب والصواتة مكوِّنين مستقلين. وقد سبق لسيلكرك أن افترضت أن القواعد الصواتية لا تحيل بشكل مباشر على البنية التركيبية، وأن تطبيقها يتحكم فيه فقط التمثيل الصواتي نفسه. وبعبارة أخرى، فهي تقول إن المكوِّن الصواتي للجملة حُرّ تركيبيّاً[204]. إلا أن واقع دراساتها يكذِّب هذا الرأي، إذ تعد أبحاثها "الصواتية" غير حرة تركيبيّاً.

---

(202) Booij, G.E. (1983), p.267-270.

(203) (1986), p.299.

(204) (1984), p.409.

2.3.1. اللغة والكتابة

على عكس الإنتاج اللغوي الصوتي، يتميز الإنتاج اللغوي المكتوب بنسق كتابي يتكوَّن من حروف خطية متميزة أو رموز متميزة عن بعضها البعض أو من عدد محصور من الأنماط التعارضية المركَّبة من بياض وسواد. وبعبارة أخرى، فالمكتوب عبارة عن سلسلة مكوَّنة من وحدات متميزة مرئية تتحقق في الفضاء. وهذا يعني أن كل نشاط للإنتاج اللغوي المكتوب يشغل سيرورة تقطيع خطي، ذلك أن "إنتاج اللغة يعني، إذن، أن "نطبق" = بالمعنى الرياضي لهذه اللفظة = تنظيماً غير خطي بالضرورة في تنظيم آخر خطي لا غير[205]". وتتألف هذه السلسلة الخطية من قطع وحدود، أي من حروف خطية وبياضات أو فراغات بين الحرف والحرف أو بين "الكلمة الخطية" mot graphique و"الكلمة الخطية" الموالية... فالتمثيل الخطي، إذن، تمثيل مؤلف من متواليات من الحروف منفصلة أو غير منفصلة عن بعضها البعض (الكتابة المرقونة في بعض اللغات والكتابة اليدوية) ومتواليات مكوَّنة من حروف مؤلَّفة، أي أن التمثيل الخطي تمثيل يتألف من كلمات. وهذا يعني أن الفضاء مقسم إلى مكتوب وبياض، والمكتوب مكوَّن من كلمات خطية.

غير أن غارمان Garman يلاحظ أن خَرْج output الكتابة اليدوية موصول وممتدّ في الجوهر، إلا أن هذا الامتداد ذو قطع قابلة للتحديد في الامتداد ذاته وذلك بالاعتماد على مراكزها أكثر مما هو بالاعتماد على حدودها. ومن شأن ذلك أن يثير، مرة أخرى، مسألة ما إذا كان الدَّخْل input إلى النسق قطعيّاً، مع مَحْوٍ لاحق للحدود القطعية، أم أنه شكل مَوْجي متذبذب مستمر form continuous oscillatory wave، مع التغيرات اللاحقة بالنسبة للأشكال القطعية[206].

ومن جهة ثانية، نشير إلى أن النسق الخطي يعرف تنوعاً كبيراً. ويمكن لهذا التنوع أن يوجد في أشكال الحروف، مثلاً بين نوع من الطباعة في مقابل نوع أخر، وبين الكتابة الطباعية والكتابة اليدوية؛ وبين الكتابة اليدوية لشخص ما

---

(205) Fayol, M. (1989), p.24.

(206) (1990), p.232.

والكتابة اليدوية لشخص آخر؛ الخ... وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا النسق يتم إدراكه بوصفه ثابتاً ومستقرّاً ومطرداً.

وفيما يتصل بإدراك اللغة المكتوبة، أشارت كارول Caroll إلى وجوب فهمه على عدد من المستويات: مستوى الملمح والحرف والكلمة. وبمجرد ما يتم التعرف على الكلمة، تتيسر لنا خاصياتها المختلفة مثل تهجئتها spelling والنطق بها والمعنى الذي تحمله(207). ومن البديهي أن للعين دوراً في الإدراك، فهي بالنسبة للحروف بمثابة الأذن للأصوات. وفي هذا السياق، ترى كارول أن الملامح والحروف والكلمات التي تشكل الأجزاء الثلاثة من الإخبار المرئي تستخرج من خلال سلاسل حركات العين، وتحدد سرعة القراءة تثبيتاتنا، ومجال المادة التي ركزنا عليها النظر، ونسبة الحركات الإرجاعية للعين(208)".

وفيما يتصل بوحدات النسق الخطي يمكن أن نميزها، حسب جاك أنيس Jacques Anis، كما يلي: غرافيمات (رَواسِم) graphèmes قطعية (أو أبجدية) وهي عبارة عن وحدات متميزة تتركب منها الكلمات، أي أن الغرافيم (الروْسَم) القطعي عبارة عن صنف من الحروف تحدده وظيفته المميزة في السلسلة الخطية، وغرافيمات (رواسم) فوق- قطعية وهي وحدات فاصلة وخطابية discursives تنظم الأقوال(209)، ومعنى ذلك أن الغرافيم (الرَّوْسَم) الفوق- قطعي عبارة عن غرافيم (رَوسِم) يغير قولاً ما أو جزءاً منه، وذلك بفضل تموقعه في موضع ما من السلسلة الخطية أو بفضل امتداده على قطعة كاملة(210). وفي عمل آخر، يميز جاك أنيس بين الوحدات التالية:

- الألفاغرامات alphagrammes (الأبجدية الخطية) وهي الوحدات المتميزة الخاصة التي تتجمع في وحدات دالة تنقل جوهر معنى الأقوال(211)؛
- الطوبوغرامات topogrammes وهي العلامات التي تجسد التنظيم المركّبي

---

(207) (1986), p.132-133.

(208) نفسه، ص134-136.

(209) Anis, J (1983), p.33.

(210) نفسه، ص41.

(211) Anis, J (1988), p.215 et 216-218.

والقولي في السلسلة الخطية. وهي تساهم في إنتاج المعنى، ومنها علامات الترقيم والبياض وتنوعات أشكال الحروف[212]،

- اللوغوغرامات logogrammes وهي غرافيمات تناسب وحدات دلالية (مثل الفقرة والأرقام...الخ[213].

أما نينا كاتاش Nina Catach، فقد حددت نمطية وحدات المكتوب على الشكل التالي: دلائل-مقاطع signes-syllabes؛ دلائل-صوامت signes-consonnes؛ دلائل- فونيمات signes-phonèmes. وتعتبر هذه الوحدات وحدات سونمية cénémiques. وإلى جانب هذه الوحدات، هناك مواد مَضْمَنِية plérémiques ذات وفرة في التنوع وهي عبارة عن: ـ تعزيزات رمزية، ـ أنساق جزئية (مثل علامات الترقيم...)، ـ ومواد مُضَمَّنية منطوقة أو لسانية ـ خطية وتنقسم إلى دلائل ـ كلمات signes-mots ودلائل ـ صريفات signes-morphèmes[214].

وعلى الرغم من الإجماع الحاصل حول الوحدات الصغرى للكتابة والمتمحورة حول الغرافيم (الروْسم) باعتباره الوحدة الدنيا للشكل الخطي للتعبير، فإن النسق الخطي يتوفر على وحدات أخرى أكبر منه، نذكر من بينها: الكلمة الخطية mot graphique والجملة الخطية phrase graphique والفقرة paragraphe. فإذا كانت الكتابة مرغمة على نمط خاص من جعل السلسلة فضائية، فإن فصل المكتوب أمر لا غنى عنه. فالمكتوب، إذن، يُفصَل إلى كلمات خطية وجمل خطية وفقرات. وهكذا، ذهب البعض إلى القول بأن المعيار الخطي لتحديد الكلمة يعتبر معياراً محدداً في نهاية التحليل[215]، وأنه لا يبدو أن للكلمة وجوداً واقعيّاً إلا في المكتوب، وذلك من خلال البياضات التي تفصله[216]. وهكذا، فإنه بالإمكان إخضاع الكلمة، باعتبارها وحدة طبيعية أعلى هرميّاً من الغرافيم (الروسم)، إلى مواجهة مع الوحدات الشكلية التي

---

(212) Anis, J (1988), p.215 et 216-215.

(213) نفسه، ص215 و 220.

(214) Catach, N. (1988), p.251-252.

(215) Berrendonner, A et Reichler-Beguelin, M-J (1989), p.103.

(216) Anis, J (1983), p.35.

كشفت عنها اللسانيّات[217]. كما يتأكد أيضاً أن الجملة، باعتبارها كياناً لعلامات الترقيم إذ تحدها مثلاً نقطة قبل بدايتها ونقطة بعد نهايتها، وحدة خطية متميزة عن الكلمة. ومهما يكن من أمر، فإن الجملة "بوصفها وحدة لعلامات الترقيم عبارة عن تقسيم فرعي هجين: فمن جهة، لا تعود كل العلاقات بين المكوِّنات إلى تركيب عاملي؛ ومن جهة أخرى، فإنها نفسها ليست دائماً مُكَوِّناً ذا موقع في التمفصل (الموضوعي/أو الحِجاجي) للنص[218]". وأما الفقرة فتتحدد من أول السطر إلى أول السطر اللاحق.

هكذا، إذن، يبدو أن الكتابة قابلة للتقطيع إلى وحدات هرمية بدءاً من الحرف إلى الفقرة مروراً بالكلمة الخطية والجملة الخطية. ومن جهة ثانية، فإن الفضاء الخطي إذا كان يجبر الرموز الخطية على التعاقب والتتابع- إذن يكون تمثيل الكتابة تمثيلاً خطيّاً، فإن وجود علامات إعجامية- مثل علامة المد في الكتابة القرآنية وعلامة الوقف المشار إليها بعلامة صه وعدد من العلامات الأخرى بما في ذلك الكاليغرافيا.. إلخ، ووظيفة علامات الترقيم التي ليست مرتبطة بمواضعها بل بما يسبقها من رموز خطية - أقول إن وجود علامات إعجامية وعلامات الترقيم يشير، من جهة أخرى، إلى أن تمثيل الكتابة ليس في جوهره تمثيلاً خطيّاً فحسب، وإنما هو أيضاً تمثيل متعدد الأبعاد وهرمي.

وإذا كان نسق الكتابة تضبطه قواعد إملائية orthographic، وكان الإملاء غير صواتي في جوهره، وكانت التهجية spelling غير صوتية دائماً بسبب وجود عدد كبير من الكلمات التي تفتقد التناظر بين الغرافيمات (الرواسم) والفونيمات، فهل معنى ذلك أن الإملاء نسق ضعيف لتمثيل اللغة المنطوقة؟ وهل يكون النقص والقصور اللذان تشكو منهما اللغة، في العديد من الحالات، باعتبارها كتابة صوتية للُّغة المكتوبة بالضرورة مدعاة لاعتبارها نسقاً تمثيليّاً ضعيفاً؟

لقد سبق لتشومسكي وهالي أن اعتبرا أن الإملاء التعاقدي عبارة عن نسق شبه أمثل بالنسبة للتمثيل المعجمي للكلمات الإنكليزية، وأن المبدأ الأساسي للإملاء يكمن في أنه لا يشار إلى التنوُّع الصوتي حينما يكون بالإمكان أن تتنبأ به

---

(217) Berrendonner, A et Reichler-Beguelin, M-J (1989), p.104.

(218) نفسه، ص123.

قاعدة عامة. وبذلك فالإملاء نسق موضوع لقراء يعرفون اللغة ويفهمون الجمل، وإذن فهو موضوع لقراء يعرفون البنية السطحية للجمل. ويمكن لهؤلاء القراء أن ينتجوا الأشكال الصوتية الصحيحة، إذا هم توفروا على التمثيل الإملائي والبنية السطحية، وذلك بواسطة القواعد التي يستعملونها حينما ينتجون الخطابات أو يؤولونها. وإذن، فلا يعقل أن يشير الإملاء إلى التنوعات التي يمكن التنبؤ بها. فعلى إملاء أمثل أن يوفِّر تمثيلاً وحيداً لكل دخل معجمي lexical input، ما عدا بالنسبة للتنوعات التي لا يمكن التنبؤ بها. وما دامت الالتباسات منعدمة، فإن نسقاً من هذا النوع يضمن تناظراً وثيقاً بين الوحدات الدلالية والتمثيلات الإملائية. إن نسقاً من هذه الطبيعة يوفِّر فوائد أقل بالنسبة لمن يرغب في إنتاج خطاب مقبول دون أن يكون له علم باللغة وذلك مثل ممثل يقرأ نصّاً بلغة غير مألوفة لديه. ولهذه الغاية، فإن أبجدية صوتية phonetic alphabet، أو التمثيلات الصوتية المطردة المدعوة بـ "الفونيمية" في اللسانيّات الحديثة، تكون هي الأنسب. إلا أن هذه الوظيفة ليست وظيفة الأنساق الإملائية التعاقدية إذ هي موضوعة لتكون في متناول المتكلمين باللغة[219]. ويشير تشومسكي وهالي، من جهة أخرى، إلى أنه علينا أيضاً أن نلاحظ أن لهجات جِدّ مختلفة يمكنها أن تتوفر على نفس النسق (أو على نسق شبيه به إلى أبعد الحدود) من التمثيلات العميقة. وهذه واقعة إمبريقية تأكدت بوفرة ومفادها أن التمثيلات العميقة تصمد صموداً قويّاً أمام التغير التاريخي الذي ينزع، في عُمومه، نحو تشغيل قواعد صوتية متأخرة. وإذا كان ذلك صحيحاً، فإننا سنجد نفس نسق تمثيلات الأشكال العميقة في مساحات شاسعة ومراحل زمنية عريضة. وهكذا، فإن إملاءً تعاقديّاً يمكنه أن يُصان لفترة طويلة وبصفة نفعية بالنسبة لمجموعة كبيرة من اللهجات المختلفة صوتيّاً[220].

وفي شرح لكارول تشومسكي لهذا المنظور وتبريره، ترى أن أحد مظاهر كتابة نحوٍ ما بالنسبة للغةٍ ما هو الحسم في كيف يجب تمثيلها في النحو أو المعجم. وهذا يعني، في الجوهر، الحسم في تهجية معجم كل كلمة، أي ما

---

(219) Chomsky, N. and Halle, M (1968), p.49.

(220) نفسه، نفس الصفحة.

تسميه بـ "التهجية المعجمية"[221]. إن متكلمي اللغة يتعرفون على أزواج الكلمات المشتملة على التناوب المصوّتي vocalic alternation وذلك بوصفها أشكالاً متنوعة لنفس الكلمة، ولو أنها مختلفة. وإذن، فهي تكشف، حينما يتم تحديد معجم النحو، عن افتراض تهجية معجمية lexical spelling واحدة فقط بالنسبة للمصوّت، وتكشف بعد ذلك عن صياغة المبادئ العامة التي تطبق على هذا المصوّت المشترك لإنتاج المصوّتَيْن المختلفين الموجودين في الواقع في التلفظات بالكلمات. وهكذا، فإن التهجية المعجمية تكتسب طبيعة تمثيل مجرد Abstract representation يتم التنبؤ، انطلاقاً منه، بالتحقيقات الصوتية الواقعية وفق قواعد النطق العامة[222]. ومن شأن اختلاف التعاقد الإملائي أن يوفّر مزية التعبير عن واقع عميق للُّغة تطمسه الملامح الصوتية السطحية[223].

وبخصوص الموقع الذي تحتله التهجية المعجمية المجردة في النحو، ترى كارول تشومسكي أن التهجية المعجمية هي الوسيلة التي تتم بها تهجية الكلمات في معجم النحو. والمكوّنات الأخرى للنحو التي تهمنا هنا هي المكوّن التركيبي والمكوّن الصواتي. ويتألف المكوّن التركيبي من قواعد البنية المركّبة وقواعد التحويل، ويكون خَرْجه output، من بين ما يكونه، عبارة عن جملة تُعَيّن بنيتها التركيبية، يتم فيها تمثيل الكلمات بتهجيتها المعجمية، وذلك بالضبط مثلما تأتي من المعجم. وهذه السلسلة من الكلمات المرفقة بإخبار حول بنيتها التركيبية هي التي تُوظف بوصفها دَخْلاً input للمكوّن الصواتي. ويعد المكوّن الصواتي، بدوره، نسقاً مركّباً من القواعد الصواتية التي تطبق على هذه السلسلة وتحولها إلى تمثيل صوتي Phonetic representation[224]. ويحتوي المكوّن الصواتي على القواعد التي تشتغل على مستوى التهجيات المعجمية آخذة بعين الاعتبار بيئاتها التركيبية، وذلك من أجل إنتاج تمثيل صوتي... ويكمن دورها في إحداث تمثيلات معجمية مجردة داخل سياقها التركيبي من أجل إنتاج الأشكال الصوتية

---

(221) Chomsky, C. (1970), p.314.

(222) نفسه، ص315.

(223) نفسه، ص316.

(224) نفسه، نفس الصفحة.

التي ترد، بالفعل، في الكلام[225]. ومن بين القرارات المهمة التي ينبغي اتخاذها، حينما يتم تحديد النحو، القرار المتعلق بمسألة تحديد الإخبار الذي ينتمي، على وجه الدقة، إلى التهجية المعجمية وتحديد الإخبار الذي يجب أن تدرجه القواعد الصواتية. فالخَرْج output الصوتي يمكن أن ينجزه عدد من التوزيعات المختلفة للإخبار والعمليات في النحو. وعلى العُموم، فإن المبدأ الملتزَم به هو المبدأ القاضي بكون التنوع الصوتي لا يشار إليه في التهجية المعجمية حينما تتنبأ به قاعدة عامة[226]. ويسمح الإملاء التعاقدي، بواسطة تناظره مع التهجية المعجمية بدل تناظره مع التمثيل الصوتي، بتحديد مباشر وفوري للوحدة المعجمية المعينة، وذلك دون أن يتطلب الأمر من القارئ أن يصرف الأنظار عن التفاصيل الصوتية غير الملائمة. فالإملاء التعاقدي قد صرف الأنظار بنفسه عن التفاصيل الصوتية، ويقدم الوحدة المعجمية بشكل مباشر، إن جاز القول[227]. فالإملاء، بالنظر إلى أنه "غير صوتي" وغير كاشف عن التناظر بين القوانين والحَرْف، قادر على أن يعكس اطرادات دالّة توجد في المستوى الأعمق للنسق الصوتي للغة، وبذلك يجعل القراءة الفعالة أسهل[228]. إن العديد من الملامح الصوتية المتنبإ بها في اللغة المنطوقة يتم إلغاؤها في التهجية المعجمية.. فالتهجية المعجمية والإملاء التعاقدي الذي يناظرها بصفة وثيقة جداً يصرفان النظر عن هذه التنوعات في النطق ويمثلان تشابهات عميقة لها وظيفة دلالية في اللغة. إن الوحدات المعجمية هي، قبل كل شيء، وحدات حاملة للمعنى في اللغة. وتمثل التهجياتُ المعجميةُ الوحداتِ الحاملة للمعنى تمثيلاً مباشراً، دون إدماج تفاصيل صوتية لا تلائم تحديدها. وإذن، فإن الكلمات المتماثلة، على المستوى المعجمي وفي الإملاء، تبدو متماثلة مع أنها تبدو مختلفة في الكتابة الصوتية. بينما يساعد المرءَ، على الأرجح في القراءة، هذا الملمحُ للإملاء التعاقدي. إذ يسمح بأن تجري القراءة بفعالية أكثر. أي أن نسق

---

(225) Chomsky, C. (1970), p.317.

(226) نفسه، نفس الصفحة.

(227) نفسه، ص318.

(228) نفسه، ص319.

التهجية يفضي بالقارئ مباشرة إلى الوحدات الحاملة للمعنى التي يحتاج إلى تحديدها دون أن يستلزم منه ذلك صرف الأنظار عن تفاصيل صوتية سطحية وغير ملائمة. ومن جهة أخرى، فإن المرء، في اللغة، يشتغل على المستويين المجردين معاً، بالقواعد الصواتية التي تتوسط بينهما(229). إن المستوى المعجمي للتمثيل والمظاهر التناظرية للإملاء يتوفَّران على واقع نفسي بالنسبة لمستعمل اللغة. فما تشترك فيه بعض الأزواج من الكلمات هو شكلها العميق وتهجيتها المعجمية التي يناظرها الإملاء تناظراً وثيقاً جدّاً. والقول إن لهذا الشكل واقعاً نفسيّاً psychological reality يعني القول فقط أن هذه الوحدة المشتركة يتعرف عليها مستعمل اللغة بوصفها وحدة مشتركة وأن تحقيقاتها الصوتية المختلفة تحقيقات مُطردة في النسق الصوتي للغة(230).

وتنتهي كارول تشومسكي إلى الإقرار بأن ما يترتب على هذه النظرة إلى الإملاء الإنكليزي بالنظر إلى القراءة أمور عديدة نذكر منها ما ينشده القارئ الراشد ويتعرف عليه حينما يقرأ ليس ما ألفنا تسميته بالتناظرات بين الفونيمات والحروف، وإنما التناظر بين الرمز المكتوب والتهجية المعجمية للكلمات. فالحروف تمثل القطع الموجودة في التهجيات المعجمية، ولا تمثل الأصوات. إن نسق القواعد الصواتية للغة، الذي يقود القارئ، هو ما يربط القطع المعجمية بالأصوات بطريقة منتظمة(231). وعليه، فالقارئ يؤول الرموز المكتوبة اعتماداً على التهجيات المعجمية. وييسِّر هذه المهمةَ كونُ الإملاء يناظر التمثيل المعجمي تناظراً وثيقاً... وما يحتاج القارئ إلى تحديده يكمن في الوحدات المعجمية، الوحدات الحاملة للمعنى، التي تعتبر في متناوله بأكبر قدر من السهولة انطلاقاً من الإملاء القائم على المعجم(232).

ومن الملاحظ أن كُلّاً من تشومسكي وهالي وكارول تشومسكي يقترحون أن لكل وحدة معجمية تمثيلها الإملائي بالإضافة إلى تمثيلاتها الصواتية. ويتميز

---

(229) Chomsky, C. (1970), p.320.

(230) نفسه، ص322.

(231) نفسه، نفس الصفحة.

(232) نفسه، ص323.

التمثيل الإملائي بكونه تمثيلاً مجرداً عميقاً يكتب بنفس الطريقة كل الأشكال المتنوعة لنفس الكلمة. وهو، إذن، بذلك نسق تهجية معجمية. والتهجية المعجمية تمثل أسرة كلمة، أي تمثل القواسم المشتركة بين الأشكال المتنوعة لهذه الأسرة، أو لنقل بين الأعضاء المتفردة من هذه العائلة، إذ يعرف كل عضو منها نطقاً واقعيّاً خاصّاً. وبهذا المعنى، فإن نسق التهجية، في أساسه، هو مستوى معجمي صوتي. ومن ثمة، فالإملاء لن يعكس التنوع الصوتي، ذلك لأن هذا التنوع الصوتي ناتج عن تطبيق القواعد الصواتية. ومن الواضح أن المراد بذلك هو أن نسق التهجية يمثِّل الكلمات قبل إجراء التغيرات الصواتية المتنبإ بها. وعليه، فالتهجية تضمر كل الأشكال المنطوق بها الواقعية وترتبط بها ارتباطاً منتظماً. وتشتق النطق الواقعي لأي عضو معين من تلك الأسرة من الكلمات مجموعة من القواعد الصواتية. وإذا صح ذلك، فإنه يصح القول إن الملامح الصوتية السطحية تطمس واقعاً لغويّاً عميقاً وهو أن الإملاء يقدم، بشكل مباشر، الوحدة المعجمية وأنه يناظر التمثيل المعجمي تناظراً وثيقاً. هكذا، إذن، يتم تمثيل الكتابة في النحو أو في المعجم. وبذلك باتت التهجية المعجمية الوسيلة التي تتم بها تهجية الكلمات في معجم النحو.

ومن جهة أخرى، فإن للتهجية المعجمية، بداهةً، صلةً بالنحو. فالكلمات تُمثَّل، في خَرْج output المكوِّن التركيبي، بتهجيتها المعجمية. وبطبيعة الحال، فإن هذه السلسلة من الكلمات تشكل دَخْل input المكوِّن الصواتي المكوَّن من قواعد تطبق على هذه السلسلة فتحولها إلى تمثيل صوتي. ومن البديهي أيضاً أن الوحدات المعجمية وحدات لغوية حاملة للمعنى، والتهجيات المعجمية تمثل الوحدات الحاملة للمعنى تمثيلاً مباشراً مستغنياً عن التفاصيل الصوتية. هكذا، إذن، يتصل الإملاء بالكفاءة competence اللغوية للمتكلِّم- المستمع اتصالاً وثيقاً ويشكل جزءاً لا يتجزأ من نحو اللغة. وإذا سلَّمنا بذلك، وجب أن نسلِّم أيضاً بأن الإملاء، في تناظره مع المستوى المعجمي للتمثيل، يشكل واقعاً نفسيّاً بالنسبة لمستعمل اللغة.

ومن الجدير بالملاحظة أن مثل هذا التصور للإملاء يجعل الإملاء لا يكشف عن التناظر بين الحرف والفونيم، وذلك لأن الإملاء ليس صوتيّاً، أي ليس كتابة صوتية أو نقلاً للإنجاز الصوتي بكل تنوعاته. إن الرمز المكتوب لا

يحيل على التهجية المعجمية للكلمات. إذ الحروف لا تمثل الأصوات، بل تمثل القطع الموجودة في التهجيات المعجمية. أما ما يربط القطع المعجمية بالأصوات فهي القواعد الصواتية.

4.1. خلاصة

لأننا نتوخى الوقوف على صلات علامات الترقيم باللسانيّات أساساً وبالظواهر التطريزية في الفصل الثاني من هذا البحث مُتوخِّين وضع الحجر الأساس لما سميناه بالصواتة البصرية، كان علينا أن نعيد النظر في التصور اللساني الكلاسيكي للكتابة ليسمح لنا بإعادة النظر لاحقاً في علامات الترقيم وإذن ربطها بهذا القطاع من الصواتة. وهو تصور يعتمد، كما رأينا، على نظرة "صوتية" للغة. وقد كان على إعادة النظر هذه أن تساهم في صياغة تصور لساني جديد يمتح من عدة روافد منها أطروحات بعض الوظيفيين (ڤاشيك)، أولدال...) وبعض اللسانيين الفرنسيين (كاتاش وجماعتها...) واللسانيين التوليديين (تشومسكي وهالي وكارول تشومسكي...).

وتقوم ملامح هذا التصور الجديد على اعتبار اللغة نسقاً مركَّباً من نسقين فرعيين هما المنطوق والمكتوب، وعلى اعتبار المكتوب لا يحيل على الأصوات، وإنما يحيل على التهجية (القطع) المعجمية للكلمات. أما ربط هذه القطع بالأصوات فلا يتم إلا بواسطة القواعد الصواتية. وبناء على ذلك، فالنسقان الصوتي والخطي نسقان متمايزان ومستقلان عن بعضهما البعض. إذ يتميزان على مستوى قابليتهما للتقطيع، وعلى مستوى وحداتهما الهرمية المتنوعة، وعلى مستوى إدراك وحداتهما وتنظيمها، وعلى مستوى الخلفية الثقافية التي تسند كل نسق منهما.

ولأن الكتابة باتت نسقاً مجرداً، فإن كل ما يمكن أن يمت بصلة إليها مما يسمى بعلامات الضبط واللحن سيكون بالضرورة جزءاً لا يتجزأ من هذا النسق الكتابي المجرد. ومن جهة أخرى، إذا كانت الكتابة نسقاً لسانيّاً فرعيّاً يُشكِّل ضمن النظام الصواتي نسقاً واحداً مركَّباً، فمن المحتمل جدّاً أن يترتب على ذلك تصورٌ ما لصلات الوقف بعلامات الترقيم. وهذا أمر سنخصص له في الفصل اللاحق العناية المطلوبة.

الفصل الثاني

اللسانيّات ووضع علامات الترقيم

0.2. تمهيد

ننطلق، في هذا المبحث، من اعتبار الكتابة، باعتبارها مكوِّناً من مكوِّنات الصواتة البصرية، بمثابة وضع نحو للفضاء ينظمه ويُبَنْيِنه بواسطة الحروف الخطية والبياضات والفواصل الخطية. وبذلك فهي تجريد خطي للمسموع اللفظي وإلغاء للذات الناطقة ومقام التخاطب. وبما أنها نسق لساني، مثلها في ذلك مثل اللغة المنطوقة، فإن لها وحداتها الخاصة بها التي قد لا تناسب وحدات اللغة المنطوقة، فقد عمدت، ولأسباب ودواعٍ مختلفة سنعود إليها أسفله، إلى وضع الحدود بين الكلمات الخطية والجمل الخطية والفقرات مستحدثة ما سُمِّي بـ"**علامات الترقيم**" (Punctuation Marks). ولأن علامات الترقيم قد عرفت أوضاعاً خاصة، فما هو الوضع اللساني الذي أُسندَ إليها؟ وما مدى اهتمام اللسانيّات بها؟ وما هي دواعي وضعها (Status) وما أصولها التي تعود إليها؟ وما العلاقة التي تنسجها مع **التطريز** (Prosody) عُموماً ومع **الوقف** (Pause) على وجه الخصوص؟

نتوخى في هذا المبحث معالجة علامات الترقيم عملاً منا على ربط المقاربات المختلفة لهذا النظام بأصوله الضاربة عميقاً في تاريخ الفكر البشري. ونتوخى، في ذات الوقت، البرهنة على أن إعادة قراءة الكتابات القديمة، في هذا الموضوع، قد كرست الغموض الناتج عن هذا التنوع في الأصول.

وهكذا، وعلى إثر عودتنا إلى تاريخ علامات الترقيم، وخلافاً لما درج عليه

البعض من تأريخ تتبُّعي للوقائع وتطورها، فإننا سنعمد إلى تقديم نظرة تفكيكية - تركيبية تقويمية تستهدف البحث عن الأصول الحقيقية "المنسية" لعلامات الترقيم. ونبادر إلى رسم حدود دراستنا فنقول: إنها تقتصر على علامات الترقيم عند الغرب على أن نعمل في الفصل اللاحق على بحث أصول علامات الترقيم عند العرب ونظامها ووظائفها. ومع أنني سأتناول وظائف هذه العلامات بهدف التوصل إلى تبيان وضع لساني لها، وإذن وضع صواتي لها، فإني سأتفادى التمثيل لمختلف وظائف مكوِّنات هذا النسق حتى نجنب أنفسنا ما قد يبعدنا عن الموضوع الذي يقتصر على تقويم الوضع الذي تم إسناده إلى علامات الترقيم في النظريات اللسانية والعمل على تصحيح هذا الوضع مع إيجاد وضع طبيعي لها ضمن المشروع اللساني الحديث، وإذن ضمن تصور جديد للصواتة يشمل المنطوق والمكتوب.

وبالنظر إلى الإشكالات المطروحة، فإننا سنعرض لعلامات الترقيم مقدمين تقويماً أوليّاً للوضع اللساني لهذه العلامات (القسم 1)، ثم نتعرف، بعد ذلك، على أصول هذه العلامات لنخلص إلى دورها في تنوع المقاربات (القسم 2). وعلى إثر ذلك، نعرض لثلاث مقاربات لسانية لهذه العلامات (القسم 3). وفي (القسم 4) نختم هذه الدراسة بالكشف عن أهم استنتاجاتنا وخلاصاتنا.

1.2. اللسانيّات وعلامات الترقيم : تقويم أولي

على الرغم من أن اللغة المكتوبة نسق لساني مختلف عن اللغة المنطوقة، فإن لعلامات الترقيم وجوداً سابقاً على الكتابة؛ لأن النسق الأكبر الذي ينتظم هذين النسقين الفرعيين (subsystems) يشمل خاصيات لغوية مجردة ومضمرة تتخذ أشكالاً مختلفة في كل نسق فرعي من هذين النسقين. وهكذا، فأمر **الترقيم يسبق بكثير ظهور الدلائل في الكتابات المؤسساتية**، على حد تعبير جيلو دورفليس Dorfles[1]. إلا أن فوناغي Fonagy يرى أننا قد لا نمانع في القول إن علامات الترقيم قد تمتعت، منذ بدايتها، **ببعض الاستقلال عن الكلام**، وأنها قد انبثقت، على مر الزمن وشيئاً فشيئاً، عن التطريز لتعوِّضها دلائل (signs) مستقلة. وعن هذا

(1) Dorfles, G. (1988), p.87.

الاستقلال توجد قرائن مثيرة تشهد على الاقتراضات المتواترة من العلامات الخطية التي يُرغَم الكلامُ على اللجوء إليها. ويرى أنه يكفي أن نفكر في صيغ متداولة مثل صيغة: "أقول بين مزدوجتين"[2]. ويعني هذا أن علامات الترقيم مستقلة نسبيّاً عن الكلام، ذلك لأن الكلام كان يُجْبَر على استعارتها ويوظفها ألفاظاً في ثناياه. وقد تكون هذه هي بدايتها. إلا أنها ستنبثق، فيما بعد، عن **التطريز** (prosody) وتوضع لها دلائل مستقلة.

وعلى الرغم من التقدم الهائل الذي عرفته اللسانيّات، تنظيراً وتطبيقاً، فقد ظلت علامات الترقيم، ولفترة طويلة، مُبْعدَة ومُقْصاة من المجال الحيوي للسانيّات، شأنها في ذلك شأن الكتابة، بل لأنها رموز خطية مثل الرموز الكتابية. وإذا كان الاهتمام اللساني بها حديث العهد، فإن أمر هذا التناول يستدعي إثبات الملاحظات التالية بخصوص المقاربة اللسانية لهذه العلامات:

(1) تتبنى هذه الأعمال، في غالبيتها، منظورين اثنين، يكمن أحدهما في **دراسة التطور التاريخي لأنساق الترقيم**، ويكمن الثاني في **دراسة وتحليل خاصيات هذا الاستعمال أو ذاك** الترقيم من وجهة نظر متمايزة في الجوهر[3]. وفي هذا الصدد، يلاحظ فايول Fayol أن الأبحاث التي يكون موضوعها هو إيضاح بنية الترقيم وتشغيله عند أي كان، لهي أبحاث نادرة[4]. إلا أنه يرى أن هناك إجماعاً نسبيّاً فيما يتصل بـ: أ) عدد الوحدات، ب) هرمية الدلائل في حالة اقتصارنا على العلامات "الوقفية": الفقرة > النقطة > الشّبْه-نُقْطة > الفاصلة > ϕ، ج) استحالة اعتبار الترقيم الحالي سَنَناً (code) يعوِّض التنغيم[5] intonation.

(2) لهذه الأعمال مكاسب جوهرية تتمثل في المظاهر الشكلية، إلا أن معلوماتها قليلة في ما يتصل بتشغيل الترقيم في نصوص غير أدبية[6].

---

(2) Fonagy,I. (1980), p.101.

(3) Catach, N. (1980 a).

(4) Fayol, M. (1989), p.21.

(5) نفسه، نفس الصفحة.

(6) نفسه، نفس الصفحة.

(3) نزوع الأعمال اللسانية واللسانية النفسية (psycholinguistics) "الكلاسيكية" نحو وضع القضايا المتصلة بالترقيم، بشكل منتظم، موضع تأويل للجمل[7].

(4) لا يمكن للمرء إلا أن يندهش لكون الترقيم مُبْعَداً، لا فقط عن مستوى التعبير، بل عن اللسانيّات ككل، وهذا على الرغم من أن الأبحاث التي أُجريت حول التنغيم قد عرفت تقدماً مثيراً[8].

وإلى جانب المنظورَيْن اللذين أشارت إليهما نينا كاتاش Nina Catach، يمكن إضافة **منظور ثالث** يمثله فايول Fayol الذي يرى **ضرورة معالجة القضايا المتصلة بالترقيم من منظور أوسع مرتبط بالقيود الملازمة للإنتاج production** اللغوي المنظور إليه من زاوية الكتابة. ذلك أن نشاط الإنتاج اللغوي يُوظِّف عملية خطية تتصل بعناصر من مستويات مختلفة: حروف ومقاطع وكلمات وجمل، إلخ... في حين ليس التمثيل الما قبل- لساني الذي تحيل عليه الرسالة سوى تنظيم خطي. ويطرح فايول افتراضاً يقضي بأن يَسِمَ الترقيمُ بين أجزاء الجمل، على مستوى السطح، درجةَ الوصل (أو "الفصل") بين الأجزاء المتجاورة للجمل. ومن هنا، فهو يشير إلى متانة العلاقات بين الأحداث أو بين الحالات الموجودة في "النموذج الذهني" modèle mental للموقف الموصوف. ومن شأن هذه الفرضية العامة أن تفضي بنا إلى أن المتانة القصوى أو الدنيا للعلاقات التي تنسجها الأحداث أو الحالات الموصوفة في جُزأين متعاقبين من الجملة ستُعتبر هي المحدّد الأساسي لاختيار كاتب النص لهذه العلامة أو تلك من علامات الترقيم[9]. وإذن، فالوظيفة الأولى لهذا المنظور اللساني الثالث تنحصر في **الإشارة إلى العلاقات التي تنسجها الوحدات المتعاقبة أو المنفصلة في "النموذج الذهني" للموقف.** ويجمع هذا النسق من العلامات، في مستوىً ما على الأقل، بين نسقين فرعيين يُعالَجان بشكل منفصل، على العُموم، وهما **الروابط**

---

(7) Fayol, M. (1989), p.40.

(8) Catach, N. (1987), p.39.

(9) Fayol, M. (1989), p.23 et 24 وانظر أيضاً باقي المقالات في نفس العدد من المجلة المذكورة، فهي، في عُمومها، تنطلق من نفس المنظور الذي نتحدث عنه.

(Connectors) والترقيم. ومن الواضح أن الترقيم يوضع، هنا، في الإطار الأعم للقيود الملازمة لخطية (linearity) الإنتاج اللغوي.

لقد طرح الترقيم على اللساني سلسلة من المشاكل النظرية التي بات من المتعذر تلافيها. وهي مشاكل تتصل **بطبيعة وحداته وخاصياتها ووظائفها، وصلتها باللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، وعلاقتها** بوظائف اللغة. الشيء الذي تترتب عليه مشاكل نظرية أخرى تتصل **بتصور** اللسانيّات للكتابة وللغة وللعلاقات الراهنة المنسوجة بينهما. وقد أفضى التأمل في هذه القضايا النظرية ودراستها إلى مجموعة من الخُلاصات ندرج بعضها كما يلي:

(1) تعتبر علامات الترقيم نسقاً من العلامات غير الأبجدية، وهي توظَّف بوصفها دلائل لسانية وإن كانت لا تتوفر على ما يناسبها في النطق[10]. إذ لا يُتلفظ بعلامة الترقيم. وهذه الخاصية خاصية أساسية. إنها دليل خطي متميز لا يتوفر على تناسب صوتي[11].

(2) تشكِّل علامات الترقيم نسقاً أو أنساقاً، لكل نسق منها وضع لساني[12]، وبذلك فهي عبارة عن دلائل لسانية حقيقية[13]، تتصرف في جملةٍ ما باعتبارها صُرَيْفَة (Morpheme) حقيقية[14]، أو أنها شبيهة بالكلمات[15]. إنها تماثل، نوعيّاً، الكلماتِ العادية، بمعنى أنه يمكن أن تُسند إليها طبيعة نحوية وروابط تركيبية معروفة محدَّدة في كل سياق[16].

(3) يعتبر الترقيم مركز كل وظائف اللغة بما في ذلك ظواهر فعل القول (Enonciation)، فهو لا ينحصر فقط في وظيفة تقطيع (Segmentation)

---

(10) Catach, N. (1980 b), p.16.
(11) Tournier, C. (1977-1979), .fasc.1., p.255.
(12) Fonagy, I. (1980), p.116.
(13) Catach, N. (1980b), p.27.
(14) نفسه، ص4.
(15) Tournier, C. (1980), p.36.
(16) Hirschberg, L (1965), p.25-26.

الخطاب[17]. أي أنه يُعَدّ مُحَقِّقاً (Actualisateur) وفعلاً قـوليّاً. وإذن، فهو لا يتموضع كلية، بما هو كـذلـك، لا في "الكـلام" (parole) ولا في "اللسـان" (langue)، وإنمـا يتمـوضع فيهـما معـا فـي آن واحـد[18]. وبـهذه الصفة يكون **الترقيم جُزءاً لا يتجزأ من اللغة**. بل إنه ليس كـذلك فقـط، وإنمـا يـجب أن يعتبـر بـوصفه **مؤشراً هامّاً على شخصية الكاتب**[19]. وعليه، فإن مجموع الوظائف المسندة إلى علامات الترقيم ينبغي أن تندرج في خُطاطة التواصل (schéma de communication)[20].

(4) بما أن علامات الترقيم دلائل لسانية، فإنها تتوفر على الخاصية الأساسية للدلائل والتي تقتضي خضوع هذه الدلائل لنمط توظيف مضبوط وذلـك على المسـتويين المركّبي (syntagmatic) والاسـتبـدالي (paradigmatic) في آنٍ واحد[21].

(5) تشكِّل علامات الترقيم، من جهة أخرى، **نسقاً سيميولوجيّاً** (sémiologique) شديد الارتباط بالتواصل اللساني[22]. وتشكل القواعد المتحكمة في استعمال علامة خطية، في حالة علامات الترقيم، دلالتَها. إن دلالة العلامات الخطية ليست أقل بَنْيَنَة (structuration) من دلالة الوحدات المعجمية والصرفية[23].

(6) يجب أن يُنظر إلى الترقيم في علاقته باللغة المكتوبة لأنه **ترقيم مجرد وليس ترقيماً شفويّاً**[24] لأن القراءة صارت قراءة مرئية لا قراءة تهيمن عليها المشافهة[25]. وبذلك، أصبحت بعض علامات الترقيم مندمجة في نسق

---

(17) Catach, N. (1977-1979), fasc. 2., p.37.

(18) Catach, N. (1987), p.39.

(19) Catach, N. (1977-1979), fasc.2., p.40.

(20) Védénina, L.G. (1980), p.70.

(21) Perrot, J. (1980), p.69.

(22) Fonagy, I (1980), p.95.

(23) نفسه، ص110.

(24) Varloot, J. (1977-1979) fasc. 2, p.17.

(25) Catach, N. (1977-1979) fasc. 1., p.9.

"الوضوح المرئي"[26] فتمتلك بذلك سلطة الفصل (démarcation)[27] لأن الكتابة صارت تتمتع بالاستقلال[28]. وأصبحت الرسالة المكتوبة مخصصة لنقل الإخبارات informations، وذلك في أغلب الإنتاج المكتوب المعاصر على الأقل[29]. ومن هنا، يمكن اقتراح تصنيف علامات الترقيم في علاقتها بالوحدات الأخرى للرسالة المكتوبة، أي الكلمة الخطية والجملة الخطية والفقرة[30].

(7) إن تناولاً من هذا القبيل لعلامات الترقيم قد دعا إلى معاودة النظر في مفهومنا المألوف للغة بوصفها قائمة على عناصر مسماة بالفونيمات phonèmes[31]. بل إن استهداف فهم أفضل للترقيم يستدعي إعادة النظر في ثلاثة تصورات هي تصورنا **للكتابة**، وتصورنا **للغة**، وتصورنا **للعلاقات الراهنة المنسوجة بين الكتابة واللغة**[32].

(8) وانطلاقاً مما سبق، فإن الترقيم يعرف وضعية مزدوجة يتخللها تناقض ظاهر. فهو، مرة، تابع للصوت ومعوِّض للوقائع التطريزية ومشير إلى أشكال التنغيم الجِهية (modales) المميزة. وهو، مرة أخرى، مستقل عن الصوت، ومنظم لمساحات مرئية وعامل على تمفصل الخطاب نحويّاً ودلاليّاً.

تلك مجموعة من القضايا النظرية التي طرحت على اللسانيّات منذ أن باشرت معالجة الترقيم. وإذا كانت بعض القضايا قد حُسِمت وتوضَّحت، فإن قضايا أخرى قد بقيت معلَّقة يتطلب حلها دراسات تطبيقية تمس نصوصاً إبداعية وعلمية على حد سواء. كما يتطلب حلُّها النظر إلى اللغة في كليتها وفي العلاقات

---

(26) Catach, N. (1977-1979) fasc. 2., p.38.
(27) نفسه، نفس الصفحة.
(28) Barko, I. (1977-1979) fasc. 1, p.70.
(29) Tournier, C. (1977-1979) fasc. 2, p.262.
(30) نفسه، نفس الصفحة.
(31) Catach, N., (1980b), p.16.
(32) نفسه، نفس الصفحة.

المتشابكة بين نسقيها الفرعيين **المنطوق والمكتوب في سياق ما نسميه بالصواتة البصرية**، وربما ساهمت أصول الترقيم - أي المصادر التي تشكَّل منها نسق الترقيم - في استشراف حل بعض هذه القضايا.

2.2. أصول علامات الترقيم وأصول تنوع المقاربات

من خلال الأدبيات المتصلة بعلامات الترقيم، ومن خلال قراءة نقدية فاحصة لها، يمكننا الكشف عن خمسة أصول نعتقد أنها كفيلة بتفسير تنوع وظائفها واستعمالاتها وتفسير علاقاتها بكل من النسقين الفرعيين للغة: النسق الفرعي المكتوب والنسق الفرعي الشفوي. وهذه الأصول هي:

(1) **تحقيق النص** (Philology): وكان من دواعي نشأته التأكد مما إذا كانت النسخة المخطوطة صحيحة أم فاسدة، الشيء الذي أدى إلى ما سمي بـ "**تحقيق النص**". ومن أجل ذلك، وضع زينودوت Zénodote (320-240 ق. م) وأريستوفان البيزنطي Aristophane de Byzance (257-180ق.م) وأريستارك دو ساموتراس Aristarque de Samothrace (220-143 ق.م) **علامات "نقدية"** منها: ذكر الهوامش، وفصل الفصول عن بعضها البعض، ووضع العناوين، وعَنْوَنة الإضافات المُتتابعة، إلخ. وهذا ما تسميه نينا كاتاش بتنظيم الصفحة...[33] وبطبيعة الحال، فهذا النوع من الترقيم هو عبارة عن **ترقيم فيلولوجي**. إذ يتعلق الأمر بتحقيق نص قديم لتيسير فهمه فهماً أفضل ولنقله كذلك إلى الغير[34]. وبذلك، كانت الفيلولوجيا مصدراً من مصادر علامات الترقيم أي تنظيم هندسة فضاء الكتابة المقسم بين الكتابة والبياضات...

(2) **تيسير القراءة**: ويتعلق الأمر، هنا، بكيفية إنشاد بيت ما وبكيفية التلفظ بكلمة ما. وهذا ما دفع بالناس إلى التعوُّد على وضع بعض "**النقط**" أو بعض **العلامات الإعجامية** (diacritics) النبرية فوق السطر أو تحته للإشارة إلى المصوِّتات (vowels)، وإلى المقاطع (syllables) النغمية (المنبورة) والحروف الصامتة (consonants)، إلخ... كما تعود الناس على وضع "**نقط**" أخرى بجانب

---

(33) Catach, N. (1988), p.35.

(34) نفسه، ص38.

الوحدات وبينها، وذلك للإشارة إلى تقطيع الكلمات (segmentation) وتمييز المتشابهات الخطية والكلمات المفردة والمزجية، إلخ[35]. فقد كانت اللغة اليونانية تُكتب دون فصل الكلمات عن بعضها البعض، إذ كانت كتابتها كتابة موصولة. ولكي يفهم المرء محتوى ما يراه، كان من اللازم توفُّر ثلاث عمليات متميزة هي: فكّ الحروف، وفهم الكلمات، وأخيراً "قراءتها". ذلك لأن القصائد كانت تُقرأ، بطبيعة الحال، جهراً أو همساً، ولا تُقرأ بالبصر. وعلاوة على ذلك، فإن أغلب القراء لم يكونوا يونانيين. ومن هنا، ظهر نوعان من العلامات: "**نقط**" يمكن تسميتها بـ "**المجهورة**" (sonores) **وهي تشير إلى النطق**، و"**نقط**" يمكن تسميتها بـ "**المرئية**" visuels. ويُفهم من هذه "النقط" كل أنواع العلامات الإعجامية النبرية، والعلامات المساعدة، وعلامات الترقيم، إلخ ... وإذا كانت العلامات الأولى قد أصبحت، في عُمومها، العلامات الإعجامية النبرية المعروفة في اللغات الأوروبية، فإن العلامات الثانية قد صارت جزءاً هامّاً من الترقيم[36]. وتلاحظ نينا كاتاش Nina Catach، بخصوص اللاتين، حرصَهم، هم أيضاً، على **الفصل بين الكلمات**، أو **تمييز "الالتباسات"** إلـخ، مُقرِّرة أن الترقيم الأول هو **ترقيم الكلمات**[37] (أي الإعجام). أما "**ترقيم الجمل**" فلم يظهر إلا مؤخراً. وهكذا نجد، مرة أخرى، في إنكلترا، في القرن الثاني عشر، مخطوطات خالية من علامات تفصل بين الكلمات، أو أن الفصل فيها فصل فاسد... ومن هنا، تم ابتكار "**دلائل-كلمات**" (signes-mots) أو "**دلائل- مقاطع**" (signes-syllabes)... وبذلك، يشكل الإنكليز، نُساخاً ونُحاة، مصدراً من المصادر الجوهرية لعلامات الترقيم الحالية[38].

(3) **الإنشاد الشعري والموسيقي**: تشير نينا كاتاش Nina Catach إلى أننا نجد في فواصل الشعر ونُقَطه، على وجه الخصوص، **معالـمَ من أجل الإنشاد والإلقاء الجماهيري أو الخاص**. وإذن، فنحن نجد دلائل قليلة جداً تلائم التنفس... بل

---

(35) Catach, N. (1988), p.35.
(36) نفسه، ص36.
(37) نفسه، نفس الصفحة.
(38) نفسه، نفس الصفحة.

وتلائم أيضاً الطبيعة **التعبيرية**: من قبيل الاحترام والخشية والسخرية والمعنى الدرامي، وكل ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بـ**التنغيم**. فالنقطة point، مثلاً، يمكن أن توضع أمام اسم علم، أو أمام اسم بطل يشرف على الموت، أو يظهر لأول مرة، وهذا، فقط، لأن الأمر يتعلق بموضع يجب فيه **رفع الصوت والقيام بنوع من التوكيد والإبراز**. ويمكن لمجرد فاصلة virgule أن تعوِّض حرفاً مبَرَّزاً (majuscule)، ولفاصلة مزدوجة أن تعوض الهلالين أو المزدوجتين الحاليتين، وأن تشير إلى **وقف ضروري وتوكيد كلمة ما وإبرازها**[39]. وانطلاقاً من العصور الحديثة (وهذا يعود إلى أزمان قديمة جدّاً)، أصبح الأمر يتعلق بـ**لذة الأسلوب**، ويتعلق، قبل كل شيء، بـ**لذة الغناء ولذة الشعر**[40]. أما في الموسيقى، فنحن نجد **الوقفة**، **ونصف الوقفة la demi-pause**، والزفرة **le soupir**، ونصف الزفرة **le demi-soupir**، ورُبْعَها **le quart** وثُمُنَها **le huitième de soupir**. ونجد، إلى جانب كل ذلك، **الوقفة العامة**، وهي ترقيم أهم، دون أن نحتسب كل **علامات التمهل والإسراع والزيادة في الصوت والنقص منه**. ويخفي هذا الثراء الترقيمي الهائل شيئاً ذا أهمية بالغة، ويتمثل **في تصور النص**، وهو تصور أتلفناه بينما احتفظت به الموسيقى. ومن المعلوم أن الموسيقى تَعرف ما يسمى بـ **"الجملة الموسيقية"** la phrase mélodique (**اللحنية**). والجملة الموسيقية هي وحدة كبرى يمكن أن تشتمل على مجموعات صغيرة متعددة، وعلى مستويات متعددة من الغناء والتناغم، سواء بالنسبة للآلات أو بالنسبة للأصوات المختلفة. و**"الدَّوْرة"** (période) الموسيقية هي عبارة عن وحدة تعبيرية تامة تشمل كل هذا الذي ذكرناه. وقد كان الأمر كذلك بالنسبة **للنص المُلْقى**، وهذا يندرج ضمن إطار تصور الخطاب القديم[41].

(4) الطباعة: ظهرت مع الطباعة، وخاصة منذ ج. توري Tory (1533)، **علامات-كلمات** signes-mots ذات أهمية كبيرة مثل **"علامة الحذف"**، و**"علامة الربط"** trait d'union[42]. ويمكن تلخيص تصور الطباعيين كالتالي: **لا يهتم**

---

(39) Catach, N. (1988), p.38.

(40) نفسه، ص39.

(41) نفسه، ص40.

(42) نفسه، ص37.

الترقيم إلا بتمثيل المكتوب. وتصورهم للنص تصور أحادي ذو مستوى واحد ومـركَّبي (Syntagmatic). إنهم صُمّ، والمعنى عندهم يتوزع كله على الصفحة. ومن هنا، ظهر نزوع إلى مسار قائم على **المنطق** (logic) **والقواعد**[43] rules). وقد استجاب الترقيم النحوي لبعض الضرورات الممكنة للصفحة المطبوعة، ولم يستجب لغيرها. ولهذا السبب جعل الطباعيون من أنفسهم نُحاة على طريقتهم الخاصة[44].

(5) **الخطابة والنحو والفلسفة**: ويتعلق الأمر، هنا، بتصور "جامع": إذ تستمر **الدورة الخطابية** ما دام المعنى لم يُستنفد. إن الوحدة الأساس لم تعد هي "الجملة"، وإنما صارت الفقرة على الأقل، ذلك لأننا نعود إلى السطر حينما "ننتقل إلى شيء آخر". وإذن، فإن التقطيعات والوقوف و"الزفرات soupirs" و"القياسات mesures" تتوزع على مستوى الفقرة التي يمكن اعتبارها "جملة موسيقية" حقيقية. وبذلك يتعلق الأمر هنا، في الجوهر، **بالإيقاع والتعبير**، بالفن لا "بالمنطق". وقد كان هذا المجموع يسمى بـ "**وحدة الفكرة الكاملة**" unité de pensée totale. وكل ما يوجد داخلها ليس سوى أفكار جزئية. ومن الضروري توزيع اقتصاد الدلائل حسب نسبتها المضبوطة، وذلك لحمل القارئ على أن يبقى متشوقاً، وأن ينتظر ما يأتي لاحقاً. وهذا يعني أن المعوَّل عليه ليس الجُمَل وإنما أجزاء الجمل المندمجة في بعضها البعض[45]. فنحن نكتب لنقرأ، ونتحدث بما كتبناه[46]. إن الدورة توزِّع، إذن، وحداتها بفضل **بنية متصاعدة** ascendante أولاً ثم بفضل **بنية متناقصة descendante**: إذ ينتهي الجزء الأول بقمة تسمى **بالأوج acmé** موسومة آنذاك بنقطة مزدوجة double point. أما الجزء الثاني، فهو يُمهِّد بحذق "**لسقوطه sa chute**" الموسوم في نهايته بعلامة كان لها شكل الشِّبْه ـ نقطة الحالية point-virgule، والذي كان يسمى، بطبيعة الحال، بـ "**الدَّوْرة**" (وهي **ترقيم قوي**). وقد كان الأمر يتعلق منذ ابتكار العلامات بـ "النقطة" اليونانية ذات القيمة القصوى. وبإمكان "**الشرط**" protase (التصاعد)

---

(43) Catach, N. (1988), p.41.

(44) Laufer, R. (1977-1979) fasc. 2, p.250.

(45) Catach, N. (1988), p.41-44.

(46) نفسه، ص44.

كما كان بإمكان "**الجزاء**" apodose (التناقص) أن يحتويا، بدورهما، على أجزاء عديدة، تفصل بينها فواصل أو نقطتان، وهما علامتان كانت لهما قيمة الفواصل المعززة. وفيما بعد، عَوَّضت نقطةُ النهاية "الدَّوْرةَ"، وعادت إلى الظهور متخذة شكل الشِّبْه-نقطة بوصفها ترقيماً متوسطاً[47].

هذه الأصول الخمسة إذا نحن تأملنا فيها حَقَّ لنا أن نقول إن هذه العلامات متنوعة المصادر ومتنوِّعة الحقول المعرفية والإبداعية التي ظهرت فيها. وإذا كان هذا الأمر بديهيّاً، فإننا نحرص على التشديد على أهميته لأنه يفصح عن خُلاصة شديدة الأهمية مفادها **أن علامات الترقيم تختص باستعمالات ووظائف متنوعة بتنوع المصادر والحقول المعرفية والإبداعية.**

إن لعلامات الترقيم،

أولاً، غاية تعليمية وتربوية ومعرفية تمكِّن القارئ من قراءة النص بسهولة قراءة تتوخَّى الفهم (تركيب ودلالة)، وتمكِّن الناسخ من أدوات الإقراء والإفهام.

وهي، **ثانيا، لا تعدو كونها علامات مرئية للتنظيم والعرض ترافق النص المكتوب وتشكل جُزءاً لا يتجزأ من بنيته الخطية** ويشترك فيها المخطوط والمطبوع.

وهي، **ثالثاً، علامات دالّة على التطريز**، أي أنها وسائل تُمَفْصِل الخطاب تمفصُلاً تطريزيّاً (تنغيميّاً وإيقاعيّاً...).

ويمكن اعتبارها، **رابعاً، ذات وظيفة أسلوبية وتواصلية إخبارية** تساعد على توكيد الوحدات الإخبارية وإبرازها.

وهي، **خامساً، وسائل تعبيرية وفردية** تعكس انفعال الفرد ومختلف حالاته النفسية كما تجسدها اللغة المنطوقة.

وعلاوةً على ذلك، يمكن لعلامات الترقيم أن تقوم بـ**وظيفة إضمارية** (Ellipse) لتلعب دوراً فيما يمكن تسميته **باقتصاد الكلمات.**

بل إن علامة الترقيم قد تناسب علامة تطريزية واحدة أو عدة علامات

---

(47) Catach, N. (1988), p.41-44.

تطريزية، وقد لا تناسبها أية علامة تطريزية، كما يمكن للعلامة التطريزية (الوقف مثلاً) ألا تناسبها أية علامة ترقيمية[48]. بل إن الأمر الأكثر تعقيداً هو أن بعض هذه الوظائف قد يَتَراكب وذلك في استعمالٍ ما لعلامة من علامات الترقيم كَأنْ تدل علامة ترقيمية ما على وظيفة نحوية ودلالية وتطريزية في آن واحد.

وإذا نحن سلَّمنا بذلك، فإنه لا يصح الإقرار بأن علامات الترقيم "علامات سطحية تترجم تجميعات/فواصل وحدات دالّة على مستويات هرمية مختلفة" كما يذهب إلى ذلك فايول Fayol[49]. وإنما الصحيح اعتبارها **علامات مجردة تنتمي، مثلها في ذلك مثل الإملاء، إلى التهجية المعجمية. وإذن، فهي غير ذات صلة بالتمثيل الصوتي أو الأداء التلفظي، أي أنها ليست صوتية أو كتابة صوتية أو نقلاً للإنجاز الصوتي بكل تنوعاته. وإنما تُحوَّل إليه بفضل قواعد صواتية - تركيبية دلالية وتواصلية. إنها رموز مكتوبة لا تحيل على تحقق ولا تمثله، وإنما تمثل قطعاً مجردة، وهي الحدود، وهي قطع معجمية ترتبط بالتحقق بقواعد صواتية وتركيبية ودلالية وتواصلية.** إنها، في الحقيقة، تمثِّل أحياناً slots **فضائية فارغة أو مفرَّغة.**

3.2. إعادة القراءة والوضع اللساني لعلامات الترقيم

صحيح أن "مفهوم الترقيم قد عتَّمه غُموض دلالي وتنوعات تاريخية"[50]، وصحيح أيضاً أن "غُموض مفهوم الترقيم يعكس التشكيك في العلاقات بين الكلام المنطوق واللغة المكتوبة"[51]، لكن الصحيح أيضاً هو أن إعادة قراءة الكتابات القديمة حول الترقيم قد كرست مثل هذا الغموض والالتباس. إذ أُريدَ لمثل هذه القراءات أن تكون إضفاءً للشرعية على تصورات لهذه العلامات. ولكي نقف على ذلك، سنعمد إلى عرض ثلاثة تصورات نطمح إلى مناقشتها وتبيان ما ينبغي تبيانه من حقائق.

---

(48) انظر: Védénina, L. G. (1973)

(49) Fayol, M. (1989), p.37.

(50) Laufer, R. (1980), p.77.

(51) نفسه، ص80.

تتشبث أغلب الدراسات الحالية للترقيم، وخاصة تلك التي تقوم بها نينا كاتاش وفريقها، بأن تقدم تصوُّرين للترقيم. يقوم **أحدهما على القراءة الشفوية**، ويقوم **الثاني على القراءة المرئية**. وكل قراءة من هاتين القراءتين ترتب وظائف الترقيم ترتيباً مختلفاً، وذلك من منطلق الوظيفة المهيمنة.

1.3.2. التصور القائم على المشافهة

لقد كتب تورنييه Tournier أنه قد أُسنِد إلى الترقيم، قديماً، **دورُ الإشارة إلى الوقوف والتنغيم وتعيين الروابط المنطقية بين عناصر الجملة**[52]، ويضيف أنه من المتعذر، يقيناً، أن نعتبر أنه قد كانت هناك علاقة تناظرية بين ترقيم نص مكتوب من جهة، وبين تركيب الجملة والتطريز والوقف، إلخ... من جهة أخرى[53]. كما يذهب لاوفر Laufer إلى أن **الترقيم ليس سنداً حقيقيّاً للأداء**، ولم يكن أبدا كذلك[54]. والحال أن بيان العلاقة بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، وذلك على الأقل إلى حدود تطور الطباعة وانتشارها الواسع، قادر على ردِّ مثل هذه الادعاءات.

وقد أشارت نينا كاتاش إلى أن أية لغة من اللغتين، **الشفوية والمكتوبة**، لا تَسْحق إحداهما الأخرى من منظور النحو العام في القرن الثامن عشر، بل إن **اللغتين تتكاملان وتتعايشان في وئام تام**[55]. كما أشارت إلى أن **مثل هذا التعارض لم يكن موجوداً**[56]. **لقد كان النص المكتوب، في الحقيقة، استنساخاً لنصٍ شفوي في الجوهر مخصص لأن يعود إلى شفويته**[57]. وهذا يعني أن هناك **نوعاً من التناظر بين النسق المكتوب والنسق المنطوق**. بل إن الكتابة نسق من الرموز موضوع ليُقرأ وليُقرأ جهراً، أي القيام بإنجاز هذه القراءة صوتيّاً. ويلازم

---

(52) Tournier, C. (1977-1979) fasc. 1, p.223.

(53) نفسه، ص224.

(54) Laufer, R (1980), p.79.

(55) Catach, N. (1987), p.34.

(56) نفسه، ص35.

(57) Tournier, C. (1977-1979) fasc. 1., p.224. ويلاحظ أن الكاتب يناقض رأيه المشار إليه في الهامش 52.

هذا التصورَ للكتابة تصورٌ للقراءة يقوم على اعتبارها ذات خاصية مميزة شفوية[58]. لقد كانت القراءة تتم جهراً، أو على الأقل، همساً[59]، والنص، في جوهره، نص مُشَفَّه أو قابل للتشفيه[60].

ويرتبط هذا التصور للكتابة والقراءة بتصور **للثقافة**. فقد كانت ثقافة العصر ثقافة شفوية أي ثقافة القراءة جهراً[61]، أو "ثقافة الصوت والأذن"[62].

وتبعاً لهذه التصورات الثلاث المتكاملة والموحدة لكل من الكتابة والقراءة والثقافة، لم يكن بإمكان الترقيم إلا أن يكون "أداة مساعدة للفك الصوتي الفرعي (البديل) بل للفك الشفوي"[63] يجب عليه أن "يلقي الأضواء على القراءة جهراً"[64] وأن يُنْظَرَ إليه بوصفه "تمفصلاً إيقاعيّاً"[65] articulation rythmique أو مؤدياً لوظيفة إيقاعية، وأن يُتناول بوصفه "راحة للصوت"[66]، أي مؤديا **لوظيفة فيزيولوجية physiologique** وتنفسية **respiratoire**. وعليه، **فالترقيم ترقيم وقفيّ** pausale يعود إلى التراث القروسطي[67]. إنه يتمتع بدور تطريزي ووقفي تُناط به، قبل كل شيء، الإشارة إلى "استراحات الصوت" وإلى المواضع التي يجب فيها "التنفس"[68]. إنه ترقيم مطابق للأداء الطبيعي[69].

وقد كان هذا التصور هو التصور السائد إلى حدود القرن الثامن عشر[70]. وفي 1939، اعتبر داموريت Damourette أن **الترقيم يشير إمّا إلى الوقوف**

---

(58) Catach, N. (1977-1979) fasc. 1., p.9.

(59) Catach, N. (1977-1979) fasc. 2., p.37.

(60) Catach, N. (1987), p.35.

(61) Lorenceau, A. (1977-1979) fasc. 1., p.146.

(62) Catach, N. (1977-1979) fasc. 2., p.283.

(63) Barko, I. (1977-1979) fasc. 1., p.70.

(64) Lorenceau, A. (1977-1979) fasc. 1., p.129.

(65) Catach, N. (1977-1979) fasc. 1., p.9.

(66) نفسه، نفس الصفحة.

(67) Walter J. Ong نقلاً عن: Barko, I. (1977-1979) fasc. 1., p.65

(68) Catach, N. (1977-1979) fasc. 2., p.37-38.

(69) Maurot, F. نقلاً عن: Lorenceau, A. (1977-1979) fasc. 1., p.30

(70) انظر على سبيل المثال: Catach, N. (1987) و Catach, N. et Petit, J. (1977-1979)

pauses، وإما إلى اللحن **mélodie**، وإما إليهما معاً في الكثير من الأحيان[71]. ويعتقد باركو Barko أن ظواهر طول الجُمَل قد تكون الوحيدة التي سمحت بطرح مسألة الترقيم الإيقاعي والتنفسي بصورة ملموسة[72]. ومهما يكن من أمر، فإن **الترقيم ليس سوى صورة خطية للسكوت والوقوف التي يقوم بها المتكلم**، فهو ترقيم شفوي وذو طبيعة وقفية وتنفسية، إنه **طريقة ننقل بها إيقاع الخطاب إلى الكتابة**. وبذلك تكون الكتابة، وفق هذا المنظور، كتابة تُسْتَحْضَر عبرها الذاتُ المتكلِّمة، ومقامُ التخاطب، والذاتُ المخاطَبة.

وإذا كان ذلك هو تصور الكتابة، فإن الترقيم سيكون علامة على التطريز بما يحتوي عليه من وقف وإيقاع وتنغيم وإسراع وتمهل. ومن المحتمل جدّاً ألّا تكون الجملة هي الوحدة التركيبية لمثل هذا الترقيم بل الوحدة هي **"الدورة"** أو **"وحدة الفكرة الجامعة"** لأن النص موضوع (مكتوب) ليُلْقى أو لينشد. وإذا كانت وظيفة الترقيم تطريزية، فالمراد بذلك أن هذه الوظيفة، على العُموم، هي التي تحظى بالمرتبة الأولى. إذ تليها، بعد ذلك، وظيفة **"تمييز المعاني الجزئية"** التي تعقبها وظيفة **"اختلاف درجات التعلُّق"**[73] **أي الوظيفة الدلالية ثم الوظيفة التركيبية**.

2.3.2. التصور القائم على القراءة البصرية

أما **التصور الثاني** للترقيم فيقوم على **القراءة المرئية**. ويرتكز هذا التصور اللاحق تاريخيّاً، في عُمومه، على **التعويض التام للصوت بالعين**[74]، وبذلك صارت اللغة **لغة مرئية**، وقطعت صلتها باللغة المنطوقة، وتكرَّس التعارض بين هذين النسقين الفرعيين لنسق اللغة. وهذا يعني أن **اللغة المكتوبة قد صارت مستقلة عن اللغة المنطوقة**. ويُسنِد هذا التصور للكتابة تصور ثقافي أشمل. ذلك أن الثقافة صارت **"ثقافة العين وثقافة الصورة المرئية للُّغة وثقافة الكتاب"**[75].

---

(71) Damourette, J. (1939), p.9-11.

(72) Barko, I. (1977-1979) fasc. 1., p.74.

(73) Catach, N. (1987), p.35.

(74) Catach, N. (1977-1979) fasc. 2., p.43.

(75) Catach, N. (1977-1979) fasc. 2., p.283.

لقد صارت الثقافة، إذن، ثقافة مكتوبة ومرئية. وإذا كان تصور الكتابة كذلك، فإن القراءة ستشهد، بالضرورة، تغييراً جوهريّاً في وضعها، إذ لم تعد قراءة شفوية، بل صارت "**قراءة مرئية**"[76] لأنها قد استقلت عن اللغة المنطوقة[77] ولم يعد النص المكتوب موضوعاً للقراءة الجَهْرية.

ونتيجة لهذا التغيير الذي طرأ على الثقافة والكتابة والقراءة، تغير الوضع الأوَّلي للترقيم ليصير نسق "**وضوح مرئي**"[78] ولتصير وظيفته "**وظيفة مرئية في أساسها**"[79]، وليتحول إلى "أداة تسهِّل **الإدراك المرئي** للبنية التركيبية والعلاقات الدلالية في النص"[80]. لقد أصبحت الغاية من الترقيم ومن علاماته، منذ الآن، "تمفصلاً منطقيّاً" articulation logique[81] ومجرداً[82] وأكثر عقلانية[83]، وصار، في أساسه، تحليليّاً analytique[84]. أي أن دوره صار تركيبيّاً إن لم نقل إيديوغرافيّاً معوِّضاً، بالنسبة للبعض، تعويضاً كليّاً دورَه الأول[85]. إن **الترقيم ترقيم نحوي** بحيث يمكننا اعتباره "خادماً مطيعاً للتركيب"[86]. ومعياره الأساسي يكمن في السلطة الفاصلة للعلامة[87]. وهذا يعني أن للترقيم خاصيتين مستقلتين عن بعضهما البعض وهما "**السلطة الفاصلة**" démarcante و"**الوظيفة التركيبية**"[88]. وقد كان ينبغي، لكي يقوم هذا التصور، إقصاء الاعتبارات الأسلوبية stylistiques[89]. وقد انجلى هذا التصور عن أن **علامات الترقيم ليست**

---

(76) Catach, N. (1977-1979) fasc. 1., p.9.

(77) Barko, I.(1977-1979) fasc. 1., p.70.

(78) Catach, N. (1977-1979) fasc. 2., p.38.

(79) Barko, I. (1977-1979) fasc. 1., p.69.

(80) نفسه، ص70.

(81) Catach, N. (1977-1979) fasc.1., p.9.

(82) Varloot, J. (1977-1979) fasc. 2., p.17.

(83) Tournier, C. (1977-1979) fasc. 1., p.224.

(84) Barko, I. (1977-1979) fasc. 1., p.69.

(85) Catach, N. (1977-1979) fasc. 2., p.38.

(86) Stenzel, J. (1966) نقلا عن: Bockelkamp, M. (1977-1979),fasc. 2., p.183.

(87) Catach, N. (1977-1979) fasc. 2., p.38.

(88) Hirschberg, L (1965), p.24.

(89) نفسه، نفس الصفحة.

كلها تطريزية وليست فقط تطريزية. فهي نادراً ما تكون تطريزية إلى درجة أن الإحالات على التطريز قد اختفت عمليّاً من تعريفاتنا الحديثة للترقيم. لقد أصبحنا نُلِحُّ اليوم، على العكس من ذلك، على الجزئين الآخرين من التعريف القديم للموسوعيين encyclopédistes الذي يتصل جزؤه الأول بـ "تمييز المعاني الجزئية التي تشكل الخطاب"، ويتصل جزؤه الثاني بـ "اختلاف درجات التعلق التي تلائم كل معنى من هذه المعاني الجزئية في مجموع الخطاب"، أي إن الأمر يتعلق ببنينة الجملة وبالتركيب(90). وفي حديث لتورنييه Tournier عن التشابه بين علامة الترقيم والكلمة، يلاحظ أن علامة الترقيم عبارة عن وحدة متميزة. وهذه خاصية تجعلها تتعارض تعارضاً جليّاً مع الظواهر التطريزية. ذلك أن الظـواهر التطريزية تعتبر، فـي الغالب الأعم، مساحات ممتدة(91) وخطية ومترابطة، في حين تعتبر أغلب علامات الترقيم مشكَّلة من نقط ومستقلة(92). هكذا، إذن، يكاد التطريز يحتجب لأن الترقيم، في الغالب، لم يعد يناظره نظراً للعلاقة الجديدة المنسوجة بين الكتابة والصوت.

وقد ساد هذا التصور في القرن التاسع عشر إذ كان **الدور المنطقي للترقيم** هو المحدد ولو كان ذلك على حساب وظائفه التنفسية والتنغيمية والأسلوبية. ويمكن أن ندرج ضمن هذا التصور المنطقي لوظيفة الترقيم ليديا هيرشبيرغ Hirschberg التي عالجت الترقيم من منظور **"المعالجة الآلية للقوانين التركيبية للغات الطبيعية المكتوبة"**(93). إلا أن هذه الوظيفة المنطقية للترقيم التي كانت تُعنى أيضاً **برفع الالتباس** desambiguisation بفضل موضعة علامات الترقيم، قد كانت، عند البعض، لا تعدو كونها وظيفة مهيمنة. ففي العرض التاريخي الذي قدمه تورنييه Tournier تبين أن هناك اتجاهين: **أحدهما** يسند إلى علامات الترقيم **دوراً منطقيّاً** إذ يرى أنها تُستعمل لحصر الجمل وأجزاء الجمل (Clauses) من أجل تسهيل فهم النص وتدقيق معناه(94)، وهذا الفهم الجيد للنص هو الذي

---

(90) Catach, N. (1977-1979) fasc. 2., p.36-37.

(91) Tournier, C. (1980), p.36.

(92) نفسه، نفس الصفحة. وانظر أيضاً: Tournier, C. (1977-1979) fasc. 1., p.227-228

(93) Hirschberg, L. (1965), p.21.

(94) Tournier, C. (1980), p.31.

يسمح للقارئ، بعد ذلك، بتحقيق الوقوف والتنغيمات تحقيقاً ملائماً[95]. ثانيهما يسند إليها **دوراً منطقيّاً أولاً ودوراً تطريزيّاً بعد ذلك.** إذ يجب ضبط كل تنويعات الفكرة وتجنب الالتباس. وتأمين الفهم الجيد هو الذي يسمح، بعد ذلك، بعائد تطريزي جيِّد[96]. أما نينا كاتاش Nina Catach، في دراستها للترقيم، فقد اعتبرت أن للترقيم ثلاث وظائف: 1. **وظيفة تركيبية، وهي وظيفة فاصلة وتنظيمية**[97]؛ **2. وظيفة فوق-قطعية (وقفية في عُمومها)**: فالفواصل الخطية ليست سوى الحدود التركيبية التي تناسب السُّكُوتات في الشفوي[98]. كما أدرجت ضمن هذه الوظيفة التنغيم والإيقاع والخط اللحني ligne mélodique والتحيين والتحقيق actualisation[99] ملاحِظة بخصوص هذا العامل الأخير أن الترقيم يتدخل هنا لكي **يكيِّف التركيب مع الخطاب.** فبفضل الترقيم نجسد كل وسائل الموضعة التي تسمح بإبراز القطع المميزة حسب المقام. وبذلك يساهم الترقيم في تقريب اللغة الشفوية من اللغة المكتوبة[100]. 3. **الوظيفة الثالثة، عندها، هي الوظيفة الدلالية**[101].

وبخصوص تصنيف علامات الترقيم بحسب هذه الوظائف الثلاث، أشارت إلى أن هناك **علامات فاصلة في جوهرها، وعلامات وقفية في جوهرها، وعلامات دلالية في جوهرها**[102]. أما الباحثة الروسية ڤيدينينا Védenina، فتنطلق في دراستها للترقيم من تمييز **ثلاثة مستويات لسانية: مستوى دلالي sémantique** ومستوى تواصلي **communicatif** ومستوى نحوي **grammatical**، فتستنتج أن دراسة الجملة تغدو متعددة الأبعاد، فهي تشتمل على **ثلاثة تحاليل،** كل تحليل منها يدرس الجملة من مظهر من المظاهر الثلاثة المذكورة: - **بوصفها**

---

(95) Tournier, C. (1980), p.32.
(96) نفسه، نفس الصفحة.
(97) Catach, N. (1980 b), p.21.
(98) نفسه، ص22.
(99) نفسه، ص23.
(100) نفسه، ص23-24.
(101) نفسه، ص24.
(102) نفسه، ص21.

بنية دلالية (عميقة)، - بوصفها فعلاً قوليّاً، - بوصفها مجموعة وحدات لسانية تشكلها الكلمات على مستوى التركيب. واعتماداً على هذا الإطار النظري، ترى ڤيدينينا أن **علامات الترقيم، مثلها في ذلك مثل المكوِّنات الأخرى للجملة، تشكل جُزءاً لا يتجزأ من هذه الميكانيزمات الثلاثة التي تتضافر جهودها لتأمين عملية الإبداع التركيبي**[103]. **ومن ثَمَّة يتبين أن لهذه العلامات** ثلاث وظائف: تركيبية وتواصلية ودلالية[104]. وقد لاحظت، في مكان آخر، أن الدور المحقِّق الذي يتمتع به الترقيم يتجلَّى على المستوى الفوق - قطعي، وهنا **يستثمر التركيب "المحقَّق" أو "التواصلي" الترقيمَ**[105]. **فمن بين علامات الترقيم توجد علامات فوق-قطعية ذات قيمة تواصلية.** وتعتبر مهمة الترقيم هذه هامة بحيث يمكن اعتبارها **وظيفتَه المهيمنة**[106]. **ومن الملاحظ أن الترقيم التواصلي** ينشأ عن حاجات المقام، وهو خاضع للقوانين الفوق-قطعية[107]. وقد بَيَّنَتْ أيضاً أن علامات الترقيم ترتبط بمستويات ثلاثة: **فالفاصلة والشِّبْه-نقطة والنقطتان تشكل جزءاً من وسائل التركيب البنائي**؛ أما **التركيب التواصلي فيتوفر على وسائل خاصة به للتعبير عن القيمة الإخبارية لقطعة ما، وهي المزدوجتان والإبراز التيبوغرافي typographique**، أما **البياض والحروف المُبْرَزة majuscules** والنقطة والمزدوجتان وعلامة الاستفهام وعلامة التعجب، فكل ذلك يشكل المؤشر الدلالي. إلا أنها تلاحظ أن توزيع الأدوار يجب أن يعالج لا باعتباره ثباتاً صارماً لعلامة في مجال محدد، بل باعتباره **الهيمنة الوظيفية لرمز خطي.** فعلامات الترقيم يمكن استعمالها -وتُستعمل- في الوظيفة الثانوية وذلك في مجالات متجاورة[108]. وقد سمَّت، في مكان آخر، هذه الوظيفة التواصلية **بالوظيفة الأسلوبية**[109].

---

(103) Védénina, G. (1980), p.60.

(104) نفسه، ص60-65.

(105) Védénina, G. (1977-1979) fasc. 2., p.222.

(106) نفسه، ص231.

(107) نفسه، ص232.

(108) Védénina, G. (1980), p.65.

(109) Védénina, G. (1973), p.38-39.

ونختم هذا التصور الثاني بالرأي الذي بلوره پيرو Perrot، اعتماداً على تصور يتوخى فيه بَلْوَرة مفاهيم **فعل القول** énonciation **في اللسانيّات** وتفعيلها، تلك المفاهيم التي تطعن في شيء آخر غير تركيب القول؛ ويتوخى فيه البحث عن **قَرْن ظاهرة رُتبة الكلمات بنحو لفعل القول** يتضمن ما يمكن أن يسمى بتنظيم الرسالة، أي الإخبار الذي تنقله الرسالة في الفعل التواصلي(110). وهكذا يستحضر خُطاطة التواصل ليضع فيها مجموع الوظائف المعزوَّة إلى علامات الترقيم، وهي خُطاطة **ستسمح، في رأيه، بالتعرف على أنواع عديدة من الإشارات المسندة إلى الترقيم:**

- **علاقة المتكلم بمحتوى خطابه؛**
- **تنظيم العلاقات التذاوتية** (Intersubjectives) **للتواصل؛**
- **تنظيم النص باعتباره يشكِّل مجموع "مقول".**

ويلاحظ پيرو Perrot أن هذا النوع الأخير تنتظم فيه الاستعمالات الصعبة لعلامات الترقيم(111). فالمشاكل الأكثر تعقيداً هي تلك المشاكل التي تمثُل على مستوى الجملة حيث تؤدي علامات الترقيم، في الجوهر، ثلاث وظائف:

- **الإشارة إلى تقطيع تتحكم فيه البَنْيَنة التركيبية للقول،**
- **الإشارة إلى تقطيع تتحكم فيه بَنْيَنة الإخبار المنقول،**
- **إظهار جهات فعل القول المرتبطة بالقول.**

وتتعلق الوظيفة الثالثة بموقف المتكلم تجاه المرسل: الإثبات والاستفهام والأمر والتعجب(112). ثم يشير إلى أن المشاكل الخطيرة تأتي من تداخل نظامين من القيم في تقطيع الجملة: العلاقات بين المكوِّنات التركيبية للقول من جهة؛ **والجديد الإخباري** المرتبط بالقول الصادر والذي يعد حاملاً للرسالة في التواصل من جهة أخرى(113).

---

(110) Perrot, J. (1978), p.86.

(111) Perrot, J. (1980), p.70-71.

(112) نفسه، ص71.

(113) نفسه، نفس الصفحة.

إن هذا الطرح لعلامات الترقيم ووظائفها يستلزم تقديم ملخص عن الإطار النظري الذي تُعالج هذه الوظائف انطلاقاً منه. فإذا أطلقنا لفظة الجمل على الوحدات التي يشكل تعاقبها الخطاب والتي تحدَّد فيه اعتماداً على معايير تطريزية، فإننا منقادون لاعتبار **الجملة ناتجة عن التأليف بين فعل قولي** énonciation وجديد إخباري. ويكمن فعل القول في طرح إثبات واستفهام وأمر وتعجب، بينما يكمن الجديد الإخباري، بالنسبة للمتكلم، في إثارة انتباه المستمع إلى ما يجب إدراكه، في الفعل التواصلي المحقَّق، بوصفه يناسب الغاية من هذا الفعل (أي موضوع الإثبات والاستفهام، إلخ...). وهكذا، **فالجملة تقدم وحدتين: قولاً** énoncé **ورسالةً** message. ويمكن للقول والرسالة أن يكونا بسيطين أو مركَّبين في ما يتصل ببنيتهما الداخلية. ويمكن لجهة فعل القول أن تلحق بـ "كلمة - جملة" كما يمكنها أن تلحق ببنية تركيبية متفاوتة التعقيد. أما الرسالة، فيمكنها أن تشتمل أو ألّا تشتمل، بجانب ما يشكل فيها **النواة** noyau **أو الخبر** information، على عنصر سند أو موضوع يسبق الخبر، و/أو عنصر مذكِّر يوضع بعد الخبر[114]. إن القول المركَّب يوفِّر القالب التركيبي الذي تُسبك فيه الرسالة، ويتوفر كل من القول والرسالة على **بنية هرمية**: فلكي يوجد القول أو الرسالة، يكون وجود النواة ضروريّاً وكافياً، وتوجد حول النواة **مكوِّنات اختيارية. ونواة القول هي المحمول**، فيما **نواة الرسالة هي الخبر**. وتجدر الإشارة إلى أنه ليس ثمة تطابق ضروري بين النواتين[115].

وعلى أساس هذا التصور، يرى پيرو Perrot أنه من الواضح أن الترقيم، في إطار الجملة، يُبْرز في المكتوب، في آنٍ واحد، ظواهرَ تركيبية تلحق ببنية الأقوال وظواهرَ متصلة ببنية الرسائل[116]. ويتبين له أنه لا وجود لضبط ممكن للاستعمال في ما يتصل بالترقيم إذا نحن لم نقطع كل صلة مع العادة التي تقضي بالبحث عن معايير في اعتبارات الوظائف التركيبية، ولا شيء غير هذه الاعتبارات، وذلك باللجوء، من أجل حلّ المشاكل التي تواجهنا، إلى **تصويبات**

---

(114) Perrot, J. (1980), p.72.

(115) نفسه، نفس الصفحة.

(116) نفسه، ص73.

أسلوبية. . . إن الترقيم يخص الرسالة بنفس القدر الذي يخص به القول، وإذن يجب الجمع بين المفهومين لتحديد الشروط التي يجب أن يُضبط فيها استعمال العلامات[117]. وإن **ضرورة الاعتراف بموقع الترقيم في بنية الرسالة يجب أن تتأكد خاصة وأن تنظيم الرسالة يهيمن على التنظيم التركيبي**[118]. وحينما يكون هناك تنافر بين التنظيم التركيبي والجهة التي تلحق بفعل القول، فإننا نواجه نفس المشكلة المتعلقة بالصراع بين نظامين من القيم، ونفس المشكلة الخاصة بالهرمية فيما يتصل بتحديد الترقيم. وعليه، فإنه **يجب أن نكون على وعي بنظامَي الوظائف التي تناسب الاستعمالات المختلفة لعلامات الترقيم** وأن نحدد، اعتماداً على الوظائف، القواعد التي يجب أن تتحكم في هذه الاستعمالات[119].

وفيما يتصل بهذا **التصور الثاني** لعلامات الترقيم ووظائفها ومستويات استعمالها، وهو تصور خاضع للثقافة المرئية، يمكننا أن نبدي الملاحظات التالية:

1 - إن **الوظيفة المهيمنة، في هذا التصور للترقيم، هي الوظيفة المنطقية أو النحوية-الدلالية.**

2 - إن **الوظيفة التطريزية ليست سوى وظيفة ثانوية**، بل ومترتبة على الوظيفة المنطقية ولاحقة بها.

3 - إذا تأملنا في ترتيب الوظائف عند كل من كاتاش وڤيدينينا وپيرو - وهو ترتيب ليس مجانيّاً - فإننا نلاحظ أن **الرُّتبة الأولى تسند إلى التركيب.** غير أن ڤيدينينا وپيرو يعتبران أن **الوظيفة التواصلية هي الوظيفة المهيمنة.** وهذه مفارقة لم يفسرها أي منهما.

4 - إلا أن هذا التناقض قد يلطَّف، نوعاً ما، حينما يصرح پيرو أن الرسالة تُسبك في القالب التركيبي، وحينما تتحدث ڤيدينينا عما سَمَّته **بالتركيب التواصلي.** وربما يتعلق الأمر **بخضوع التركيب للترقيم ذي الوظيفة التواصلية أو خضوع الترقيم ذي الوظيفة التواصلية للتركيب.**

---

(117) Perrot, J. (1980), p.73-74.

(118) نفسه، ص74.

(119) نفسه، نفس الصفحة.

5 - حينما تتحدث كاتاش عن الوظيفة الفوق-قطعية تُدرِج ضمنها **وظيفة التحقيق** actualisation، بينما ترى ڤيدينينا أن **الوظيفة التواصلية تقوم على قواعد فوق-قطعية**. وإذا كانت كاتاش تدرج ضمن الوظيفة الفوق-قطعية وظائفَ فرعية مثل التنغيم والإيقاع والوقف والمنحنى اللحني والتحقيق، فإن ڤيدينينا لا تعترف بمثل هذه الوظائف الفرعية، بل هناك وظيفة واحدة تقوم على أساس القواعد التطريزية (= تنغيم، وقف، منحنى لحني) وكأن الظواهر التطريزية لا وظيفة لها سوى الوظيفة التواصلية.

3.3.2. في أفق بناء تصور لساني قائم بذاته

وهو تصور يركِّب، في نظرنا، بين التصورين السابقين. لقد كتب كارتشيفسكي Karcevsky، منذ ما يزيد على ستين سنة، قائلا: "إن الانتشار المتعاظم دوماً للتواصل كتابة، والذي جعلنا نكتب ونقرأ أكثر مما نتكلم ونسمع الكلام، يغير طبيعة العلاقات بين الشخص المتكلم والمخاطب. وبما أن المخاطَب لم يعد حاضراً ومرئيّاً، أو بما أنه صار خياليّاً تماماً (قارئ كتاب ما)، فإن الشخص المتكلم يلجأ، في غالب الأحيان، إلى الحِجاج المنطقي ليحصل على ما يرغب فيه، ولا يلجأ إلى الوسائل الانفعالية. وعلاوة على ذلك، فهو مرغم على أن يتوسل بعلامات تعاقدية خطية (ترقيم، رُتبة خاصة للكلمات) وذلك في غياب التنغيم. وهكذا، يختفي كل ما هو عفوي وطبيعي في الحوار. لقد صار الوضع، بالضرورة، عقليّاً وتعاقديّاً، تقلص فيه دور التنغيم، ولا يمكن لهذا أن يحدث دون أن تكون له عواقبه على كلامنا. ومهما كان التنغيم معقلناً وفقيراً، فإنه يشكِّل، مع ذلك، جزءا لا يتجزأ من الميكانيزم اللساني. فنحن ننغِّم دائما، ذهنيّاً، حتى في الكلام الداخلي نفسه"[120]. ويقول في مكان آخر: "إن تقطيع الجملة ليس عملية نحوية. وليس كذلك تمييزاً منطقيّاً... إننا نفضل أن نستحضر الفيزيولوجيا- النفسية. فمن الطبيعي أن تكون لكل توتر بدايته ونهايته، وأن يوزَّع هذا التوتر بين هذين الطرفين توزيعاً غير متساوٍ. والفكر اللساني يوظف

(120) Karcevsky, S. (1931), p.192.

هذا المعطى، ويميز وحدة التواصل كما يميز منحنى التوتر بحيث يُناسِب لاتساوٍ أهمية وحدات المعنى لاتساوياً في توتر الخط الصوتي"[121].

يسجل كارتشيفسكي، أولاً، أننا لا نتكلم بل نكتب، ولا نسمع كلاماً بل نقرأ. فيطغى بذلك العقلي والتعاقدي على حساب العفوي والطبيعي، ويطغى الحِجاج العقلي على حساب الوسائل التعبيرية. لقد أصبح كل من المخاطب والمتكلم كيانين مجردين. **وعوَّضت علامات الترقيم التنغيم، فكان أن صار التنغيم معقلناً وفقيراً، فتقلص دوره.** إلا أن هذا الواقع، مهما كانت ظلاله، لا يستطيع أن يلغي التنغيم لأن "**التنغيم يشكِّل جزءاً لا يتجزأ من الميكانيزم اللساني**". وإذا كان الميكانيزم اللساني يتألف، من بين ما يتألف منه، من تعاقب فونيمات، فهو يتألف أيضاً، كما هو معروف، من تعاقب وحدات فوق- قطعية يتزامن إنتاجها مع إنتاج الفونيمات، وتقترن بها وفق قواعد مخصوصة. وعليه، **فلا يمكن تصور ميكانيزم لساني يفتقد التنغيم باعتباره مكوِّناً من مكوِّناته الضرورية.** وإذا كان الميكانيزم اللساني لا يختص باللغة المنطوقة فحسب، وإنما تعرفه اللغة المكتوبة كذلك، فإنه يصح القول إن اللغة المكتوبة لا يمكن أن تتألف، من بين ما تتألف منه، من حروف خطية متعاقبة فحسب، إذن لا تعرف التنغيم أو ما يشير إليه ويدلّ عليه في النسق الكتابي. ذلك **لأن الكتابة لا يمكنها أن تكون، بأية حال من الأحوال، عاملاً ملغياً لمكوِّنات اللغة، ولا يمكن لتباعدها عن المنطوق، مهما كان شأوه، أن يلغي التنظيم الإيقاعي والتنغيمي للغة ككل.** وهذا يعني أن **علامات الترقيم** - أي البعض منها - قد حلَّت محلَّ التنغيم في الكتابة. أي أن **علامات الترقيم قد ساهمت، إلى حد بعيد، في تجريد التنغيم و"عقلنته" و"تفقيره"، ولكنها لم تُلْغِه من حياة اللغة. إنها ظلال التنغيم في اللغة المكتوبة** - أو لنقل إنها **ظلال التطريز في اللغة المكتوبة.** وليس أدلّ على بقاء التنغيم من وجود "**التنغيم الذهني**" وهو التنغيم "**الصواتي**" المجرد غير الملموس، الذي وإن لم يجد سبيله إلى التحقق، في إنجاز صوتي بفضل القراءة الجَهْرية أو الهَمْسية، يظل ملقياً بظلاله على السلسلة الخطية. وهذا ما يزكِّي ما ذهبنا إليه

---

(121) Karcevsky, S. (1931), p.206.

أعلاه من أن علامات الترقيم علامات مجردة تنتمي، مثلها في ذلك مثل الإملاء، إلى التهجية المعجمية، ومن أنها غير ذات صلة بالأداء الصوتي.

وفضلاً عن ذلك، فإن الكتابة، على الرغم من انتشارها الواسع ومن تأثيرها الكبير في ثقافتنا وسلوكاتنا، لا تلغي المشافهة ولا تهمشها. فالمشافهة مازالت - وستبقى- تشكل الحَيِّز الأكبر في حياتنا وفي تواصلنا اليومي المتعدد المناحي والمجالات. بل إنها تشهد مع الثقافة الرقمية انتشاراً واسعاً ومكانة عظمى. ولاشك أن المشافهة ستنعكس، شئنا أم أبينا، على اللغة المكتوبة في حال افتراضنا أن هذه اللغة قد أبعدت التنغيم وما يحيل عليه فيها. لأننا لا نعيش فقط في عالم من المجردات، والذوات الإنسانية لا يمكن اختزالها إلى ذوات مجردة.

ومن جهة أخرى، يشير كارتشيفسكي إلى أن تقطيع الجملة ليس نحويّاً ولا منطقيّاً. بل إن أساس هذا التقطيع ما يزال فيزيولوجيّاً-نفسيّاً في جوهره يتم توظيفه توظيفاً لسانيّاً. وعليه، فتقطيع الجملة لا يمكن أن يخضع لمعايير منطقية ونحوية مجردة، حتى وإن أرادت له الخلفيات الثقافية الصناعية والآلية أن يكون كذلك. وإذا صحَّ ذلك، صحَّ أيضاً أن **علامات الترقيم التي تقطِّع الخطاب المكتوب ليست ذات طبيعة منطقية ونحوية مجردة، بل طبيعتها، في الأصل، فيزيولوجية نفسية توظف توظيفاً تطريزيّاً لسانيّاً.**

هكذا، نستطيع، اعتماداً على ما أتى به كارتشيفسكي، أن نقول إن **الوظيفة الأساسية لعلامات الترقيم وظيفة تطريزية**، خاصة إذا كان "التنغيم يبدو متجاهلاً، بكل بساطة، وجودَ النحو، بينما يصر النحو على أن يستخدم التنغيم"[122]، فـ "من المحتمل جدّاً أن يكون التنغيم هو الذي يمارس تأثيراً على النحو لا العكس"[123]. وفي هذا الإقرار إقرار **بِبَنْيَنة التطريز للغة وخاصة المستوى التركيبي منها**. هكذا، إذن، يفهم كارتشيفسكي العلاقة بين التمفصل التطريزي والتمفصل التركيبي.

ويمكن للدراسة التجريبية التي قامت بها ڤيدينينا أن تدعم، في عُمومها،

---

(122) Karcevsky, S. (1931), p.220.

(123) نفسه، ص223.

هذا الطرح القاضي بأن وظيفة علامات الترقيم وظيفة تطريزية. فقد انتهت إلى أن:

(1) هناك تضايفاً بين علامة ترقيمية وعلامة تطـريزية؛

(2) هناك علاقة بين علامة ترقيمية واحدة وعدة علامات تطريزية (وقد يكون معنى ذلك فقر الترقيم في ترجمة كل مظاهر التطريز ونقلها)؛

(3) علامة تطريزية لا تناسبها علامة ترقيمية (وقد تكون العلامة التطريزية هنا اختيارية لا إجبارية، وقد تكون اللغة المكتوبة قد انحرفت عن اللغة المنطوقة وتباعدت عنها دون أن يسبب ذلك خـللاً في التـواصل)؛

(4) علامة ترقيمية لا تناسبها علامة تطريزية[124].

ومن الجدير بالذكر أن الوظيفة التطريزية تتضمَّن ما أسماه البعض بالوظيفة التواصلية أو الأسلوبية. يقول كارتشيفسكي: "إن الجملة وحدة التواصل المحقق. إنها لا تتوفر على بنية نحوية خاصة. لكنها تتوفر على بنية صوتية خاصة هي تنغيمها. والتنغيم على وجه التحديد هو الذي يخلق الجملة. إذ يمكن لأية كلمة، ولأي جمع بين الكلمات، ولأي شكل نحوي، ولأي تعجب أن يوظَّف، إذا تطلب الوضع ذلك، بوصفه وحدة تواصلية. إن التنغيم يأتي ليباشر تحقيق هذه القيم السيميائية المحتملة، ومنذ هذه اللحظة، نجد أنفسنا أمام جملة"... "إن التنغيم، في اقتصاد اللغة، يعتبر الوسيلة المفضلة للتحقيق"[125]. هكذا، إذن، تحيل الوظيفة التطريزية على "الوظيفة التواصلية".

لكن ألا يمكن لهذا التصور أن يكون قائماً، مثله في ذلك مثل التصور الأول، على "نزعة صواتية" توكل إلى الكتابة دوراً تابعاً للغة المنطوقة، وهو تصور للكتابة عمدنا إلى البرهنة على خطئه في الفصل الأول من هذا الباب؟ أو لنقل، أليس تصوراً يكاد يوفّق بين "التصور الصوتي للكتابة" والتصور القاضي باستقلالها النسبي عن اللغة المنطوقة؟ ومن جهة أخرى، ألا يمكن للحسم في

---

(124) (1973), p.34-37.

(125) Karcevsky, S.(1931), p.190.

وظيفة (وظائف) علامات الترقيم أن ينجلي إذا دُرِسَ التطريز في علاقته بالتركيب والدلالة، وتوضح هل التطريز هو المتحكم في التركيب أم أن التركيب هو المتحكم في التطريز؟ وهل هناك تلازم وثيق بين البنية التطريزية والبنية التركيبية؟ أم أنهما مستقلتان قد تتطابقان وقد لا تتطابقان؟

4.2. خلاصة

لقد انتهت بنا المعالجة المعتمدة إلى الوقوف على أن تنوع وظائف علامات الترقيم واستعمالاتها وصلاتها بالمكتوب والشفوي ناتج عن تعدد أصولها. كما خلصنا إلى أن كلّاً من التصورين الشفوي والمكتوب لعلامات الترقيم لا يمكنهما أن يشكّلا تصورين متعارضين لنسقين فرعيين للغة، وذلك ضمن تصور ينظر إلى اللسانيّات باعتبارها علماً يشمل كلّاً من هذين النسقين الفرعيين: الكتابة والمشافهة في ما اصطلحنا عليه بالصواتة البصرية، وهو العلم الموكولة إليه دراسة هذين النسقين الفرعيين. ومن جهة ثانية، أفضت بنا هذه الدراسة إلى إبراز الوظيفة التطريزية لعلامات الترقيم التي غطتها وظائف أخرى ولو أنها بقيت حاضرة على أية حال وتركت آثارها المتنوعة التي اتخذت عدة أشكال وتلوينات.

الفصل الثالث

علامات الترقيم عند العرب

0.3. تمهيد

نتناول في هذا الفصل علامات الترقيم عند العرب محاولين الكشف عن ماضيها وعن نظرة المحدثين لها في صلتها باللسانيّات الحديثة، ومن ثمة عن نظامها. ونحاول، في هذا المقال، أن ننطلق من منظور لا يعطي الامتياز لأحد وجهي اللغة -أي المكتوب والمنطوق- وإنما ينظر إلى اللغة باعتبارها نسقاً مركَّباً من هذين النسقين الفرعيين. وهكذا سنعرض في القسم 1.3 لما سميناه بعلامات الترقيم التراثية، وسنعالج في القسم 2.3 علامات الترقيم الحديثة كما نقلها العرب عن الغرب. وننهي هذا الفصل بخلاصة (3.3) نُضَمِّنها ما انتهينا إليه من استنتاجات.

1.3. علامات الترقيم التراثية

لم تكن علامات الترقيم المعروفة اليوم بمعروفة عند القدماء. إلا أننا لا نعدم وجود علامات ذات صلة بها في مصنفاتهم حول الخط والإملاء، أو في المخطوطات. فقد أورد علي بن خلف الكاتب في كتابه **مواد البيان** في باب "مراعاة فواصل الكلام": "تمييز الفصول المشتمل كل فصل منها على نوع من الكلام عما تقدمه لتعرف مبادئ الكلام ومقاطعه؛ فإن الكلام ينقسم فصولاً طوالاً وقصاراً، فالطوال كتقسيم منثور المترسِّل إلى رسائله، ومنظوم الشاعر إلى قصائده، ومثل هذا لا يحتاج إلى تفصيل، لأنه لا يَشْكُل الحال فيه في الرسالة

أو القصيدة بغيرها اتصالاً وانفصالاً. والفصول القصار كانقسام الرسالة إلى **الفصول**، والقصيدة إلى **الأبيات**. ومثل هذا قد يُشْكل، فينبغي أن يميز تمييزاً يُؤْمَن معه من الاختلاط، فإن ترتيب الخط يفيد ما يفيده ترتيب اللفظ، وذلك أن اللفظ إذا كان مرتّباً تخلص بعض المعاني من بعض، وإذا كان مخلَّطاً أشكلت معانيه، وتعذَّر على سامعه إدراك محصوله. وكذلك الخط إذا كان متميز الفصول، وصل معنى كل فصل منه إلى النفس على صورته، وإذا كان متصلاً دعا إلى إعمال الفكر في تخليص أغراضه. وقد اختلفت طرق الكُتّاب في فصول الكلام الذي لم يميز بذكر باب أو فصل أو نحوه، فالنُّسّاخ يجعلون لذلك **دائرة** تفصل بين الكلامين، وكُتّاب الرسائل يجعلون للفواصل **بياضاً** يكون بين الكلامين من سجع أو فصل كلام، إلا أن بياض فصل الكلامين يكون **في** قدر رأس إبهام، وفصل السجعتين يكون في **قدر رأس خِنْصَر**. وقال أيضاً في "**مواد البيان**": "وينبغي ألا تكون الجملة في آخر السطر والفاصلة في أول السطر الذي يليه؛ فإنه ملبس لاتصال الكلام؛ بل لا يجعل في أول السطر بياضاً أصلاً لأنه يقبح بذلك لخروجه عن نسبة السطور؛ ولا أن يفسح بين السطر والذي يليه إفساحاً زائداً عما بين كل سطرين، ولكن يراعى ذلك من أول شروعه في كتابة السطر فيقدر الخط بالجمع والمشق حتى يخلص من هذا العيب"[1].

يدعو علي بن خلف الكاتب إلى مراعاة فواصل الكلام في اللفظ وفي الخط معاً. وإذن، فلا بد من فصل الكلام عما تقدمه من كلام حتى نتبين بداية الكلام ونهايته. والكلام، في رأيه ينقسم، إلى فصول طوال وفصول قصار. وإذا كانت الفصول الطوال لا تطرح إشكالاً إذ يتعلق الأمر برسائل المترسل وقصائد الشاعر المنفصلة عن بعضها البعض والتي سواء اتصلت أو انفصلت فإنها لا تطرح التباس المعاني واختلاطها وتعذر إدراك السامع لمقاصدها، فإن الفصول القصار يجب أن تميز وألا تختلط ببعضها البعض. فإذا كانت الألفاظ مرتبة فيما بينها، ومتفاوتة التعلق مع بعضها البعض بحيث يشكل البعض منها كتلاً لا يستغني أي طرف منها عن بقية أطرافه، فتستطيع المعاني أن تستقل بذاتها، وإذا

---

(1) (1982) ص485-486؛ وانظر ما نقله عنه القلقشندي (د.ت) ج3، ص145-146.

كانت غير مرتبة ومهلهلة التعلق امتزجت ببعضها البعض فالتبست المعاني واشتبهت وصار إدراك المقاصد بعيد المنال بالنسبة للسامع، فإن الرموز الخطية إذا كانت متميزة الفصول والحدود أوصلت المعنى من غير التباس ولا اشتباه، وإذا كانت متصلة وموصولة الحلقات دعت القارئ إلى الكثير من العنت الفكري للوصول إلى الأغراض والمرامي. ويشير علي بن خلف الكاتب إلى اختلاف الكتاب في الطرق المتبعة لفصل الكلام عن بعضه البعض. ذلك أن النساخ يفصلون بين الكلامين بواسطة **دائرة**، فيما كتاب الرسائل يفصلون بين الكلامين بواسطة **بياض**. **والبياض نوعان** من حيث مساحته. فالبياض الفاصل بين الكلامين يكون في قدر رأس إبهام، فيما يكون البياض الفاصل بين السجعتين في قدر رأس خنصر. ومن جهة أخرى، أورد علي بن خلف الكاتب وجوب وقوع الفاصلة مباشرة بعد الجملة في نفس السطر لا أن تقع الجملة في نهاية السطر والفاصلة في أول السطر اللاحق.

وإلى جانب علي بن خلف الكاتب والقلقشندي، أشار العلموي إلى هاتِهِ الفواصل قائلاً: "وينبغي أن يفصل بين كل كلامين أو حديثين **بدائرة**، أو **قلم غليظ**، ولا يصل الكتابة كلها على طريقة واحدة، لما فيه من عسر استخراج المقصود، ورجَّحوا الدائرة على غيرها، صورتها هكذا: o[2].

فالدائرة، إذن، علامة توضع للفصل بين كلامين بل وكذلك بين كل حديثين. إلا أنهم يفصلون أيضاً بواسطة "**قلم غليظ**" أي بواسطة كتابة مبرزة بحيث تغلظ حروف الكلمة الموالية. فبالدائرة و"القلم الغليظ" يسهل استخراج المقصود.

أما السمعاني فقد سمى هذه الدائرة بـ "**الدارة**" وقرن استعمالها بالانتهاء من كتابة الحديث، إذ يقول: "وإذا فرغ من كتابة الحديث يجعل بينه وبين حديث آخر **دارة** يفصل بينهما ويميز أحدهما عن الآخر"[3]. وفي تعريف طاش كبري زادة **للتنصيل** يقول: "**والتنصيل**: وهو واقع المدات المستحسنة من الحروف

---

(2) نقلاً عن رمضان عبد التواب (1985)، ص43.

(3) أبو سعد السمعاني (1981)، ص173.

المتصلة، ومراعاة فواصل الكلام، بأن يفصل بين رسالتين في الترسُّل **ببياض خفيف** أو **إشارة**. وبين سجعتين **ببياض أخف** منه، أو **بعلامة خاصة له**. لكن ينبغي أن لا يجعل البياض أو العلامة في أول السطر أصلاً، بل يجتهد حتى يجعله في آخر السطر"[4].

وإذن، فعلامات الفصل أربعة:

- **بياض خفيف أو إشارة**، وهما يحيلان على ما سماه علي بن خلف الكاتب بالبياض الذي يكون "في قدر رأس إبهام"، وهاتان العلامتان تختصان بالترسُّل

- **وبياض أخف من البياض الأول أو علامة ما**، وهما يحيلان على ما أسماه علي بن خلف الكاتب بالبياض الذي يكون "في قدر رأس خنصر".

وإذا قارنا بين "**البياض الخفيف**" و "**البياض الأخف**"، وافترضنا أن هذين البياضين علامتان للوقف، صح القول بأن البياض الأخف يشير إلى وقف أقصر من الوقف الذي يشير إليه البياض الخفيف.

ومن جهة ثانية، كتب طاهر الجزائري مجملاً القول عن علامات الفصل قائلاً: "كان كُتّاب المصاحف يفصلون بين كل آيتين **بثلاث نقط** توضع بينهما، وكان كُتّاب الحديث يفصلون بين كل حديثين **بدارة** توضع بينهما. وكان بعضهم يجعل **بقية السطر إن لم تقع الدارة في آخره خالياً من الكتابة** ليكون ذلك البياض مؤكِّداً للفصل بينهما. وأما كُتّاب كتب الأدب ونحوها، فقد اختلفت مناهجهم في الفصل بين الكلامين. وكان بعضهم يقتصر على جعل بياض بينهما. فإن البياض من جملة علائم الفصل، إلا أن منهم من يجعل **مقدار البياض في جميع المواضع واحداً**. ومنهم من يجعله **مختلفاً باختلاف المواضع** مراعياً فيها ما يقتضيه أمرها. وقد أشار إلى ذلك ابن السَّيِّد (البطليوسي) **في الاقتضاب** حيث قال: والفصل إنما يكون بعد تمام الكلام الذي ابتُدئ به واستئناف كلام غيره... وسعة الفصول وضيقها على مقدار تناسب الكلام... فإن كان القول المستأنف مشاكلاً للقول الأول أو متعلقاً بمعنى منه جعل **الفصل صغيراً**... وإن كان مبايناً له

(4) طاش كبري زادة (1985) ج1، ص92.

بالكلية جعل **الفصل أكبر** من ذلك. فأما الفصل قبل تمام القول فهو من أعيب العيوب على الكاتب والورّاق جميعاً. وترك الفصول عند تمام الكلام عيب أيضاً إلا أنه دون الأول"[5].

هكذا، إذن، تتنوع علامات الفصل. فالمصاحف تستعمل **ثلاث نقط** للفصل بين آيتين، وكُتّاب الحديث يستعملون **الدارة** للفصل بين حديثين، وكُتّاب كتب الأدب وما شابهها يتركون **البياض** للفصل بين كلامين. إلا أن مقدار البياض المتروك قد يكون واحداً وقد يكون مختلفاً. ويعيد طاهر الجزائري هذا الاختلاف إلى مقدار تناسب الكلام. فالفصل الصغير بين الكلامين يحتمه تشاكل الكلامين المفصولين والتعلق المعنوي، والفصل الأكبر منه يفرضه التباين المطلق بين الكلامين المنفصلين. ومعنى ذلك أن الفصل لا يكون إلا بعد تمام الكلام من حيث التعلق اللفظي والمعنوي. ومن جهة ثانية، فإن الفصل الصغير يناسب الوقف القصير، والفصل الأكبر منه يناسب الوقف الطويل. ولهذا كان الفصل قبل تمام القول عيباً شديداً لأنه يؤدي إلى الاشتباه والالتباس. كما أن ترك الفصول عند تمام القول يعد عيباً وإن كان دون ترك الفصول قبل تمام الكلام.

وقد عالج الأستاذ محمد المنوني العلامات الفاصلة ملاحظاً أن الورّاقين القُدامى -مشارقة ومغاربة- كانوا يستعملونها، فكتب قائلاً: "وللفصل بين الفقرتين في المخطوطات طرق، منها وضع **دارة كاملة أو شبه كاملة هكذا** (◯)، أو هكذا (( ))، ونَقْطها في داخلها إشعارٌ بمعارضة النسخة ومقابلتها بالأصل، حيث تصير الدائرة هكذا (◎)، أو هكذا (⊙). وقد يوضع للفصل بين الفقرتين إشارة هاء على هذا النحو (هـ). وقد يكون الفاصل ثلاث نقط متراكبة على هذه الصفة (∴)"[6]. وهـذا ما يضيـف إلى علامات الفصل المذكورة أعلاه **الدارة الشبه الكاملة وإشارة مرموزاً إليها برسم حرف الهاء**. إلا أن العلامات التي ذكرها لا تفصل بين الكلامين، وإنما تفصل بين الفقرتين.

وعن **الدائرة** أو **الدارة** التي ذكرت كعلامة فصل عند القدماء يرى رمضان

---

(5) طاهر الجزائري (1334 هـ)، ص275-276.

(6) محمد المنوني (1989)، ج2، ص351.

عبد التواب أنها "هي تلك الدائرة التي توجد في المصاحف فاصلة بين الآيات، وقد استخدمت بعد ذلك لترقيم الآيات، بوضع رقم الآية في داخلها، ومن هنا نعرف السر في أن رقم الآية يقع بعدها، لأنه يبدأ من الدائرة الأولى التي تقع بين الآية الأولى والثانية"[7].

وقد ذكر طاهر الجزائري مجموعات من العلامات الفاصلة الأخرى، إذ قال: "جرت عادة كثير من كُتّاب المصاحف أن يضعوا **ثلاث نقط** عند آخر كل فاصلة من فواصل الآيات وأن يكتبوا لفظ **خمس** عند انقضاء خمس آيات من السورة، ولفظ **عشر** عند انقضاء عشر آيات منها. فإذا انقضت خمس أخرى أعادوا كتابة لفظ خمس، فإذا صارت عشرا أعادوا كتابة لفظ عشر. ولا يزال الحال هكذا إلى آخر السورة. ولا يخفى ما يحصل بذلك من اليسر في معرفة عدد الآيات وفواصلها..."[8]، إلى أن قال: "هذا، وقد رأى بعض الكُتّاب أن يكتب في موضع الأخماس **رأس الخاء** بدلاً من لفظ خمس، وفي موضع الأعشار **رأس العين** بدلاً من لفظ عشر. وهذا هو الأَوْلى لأنه أبعد من اللبس. ورأى بعضهم أن يضع في موضع الفواصل **دارة بدلاً من النقط الثلاث**. وكان الداعي لذلك كثرة احتمالها للنقش. ولذلك ترى **الدارات في الغالب محلاة بنقوش بديعة لاسيما في مواضع الأعشار**... ثم إن علائم الفواصل في المصاحف المشرقية جارية في الغالب على طريقة الكوفيين [...] إلا أن بعض الكُتّاب أراد أن يشير مع ذلك إلى الفواصل على طريقة البصريين فاضطر إلى أن يضع رموزاً للفريقين رفعاً للاشتباه.."[9]. ورموز الكوفيين، كما أوردها طاهر الجزائري، هي:

لب. هذه علامة على أن ذلك الموضع رأس آية عند الكوفيين،

هـ. هذه علامة على أنه قد مضت خمس آيات عندهم،

عـ. هذه علامة على أنه قد مضت عشر آيات عندهم،

ي. وهذه كذلك. لأن الياء بعشرة في حساب الجُمَّل.

---

(7) رمضان عبد التواب (1985)، ص43.

(8) طاهر الجزائري (1334هـ)، ص177.

(9) نفسه، ص179-180.

أما رموز البصريين فهي:

تب. هذه علامة على أن ذلك الموضع رأس آية عند البصريين،

خب. هذه علامة على أنه قد مضت خمس آيات عندهم،

عب. هذه علامة على أنه قد مضت عشر آيات عندهم[10].

ويشرح طاهر الجزائري هذه الرموز بقوله: "وقد يستشكل جعل لب من رموز الكوفيين ويحل ذلك بما قاله بعض الباحثين وهو أن اللام فيه مأخوذة من لفظ لَيْسَ والباء من لفظ البصريين، فيكون المعنى على ذلك ليس هذا الموضع رأس آية عند البصريين ويكون المقصود منه الإشارة إلى أنه رأس آية عند الكوفيين. وأما تب فالتاء مأخوذة من لفظ آية والباء من لفظ البصريين، وهنا طريقة أخرى وهي أن يجعل للكوفيين رأس الفاء والخاء والعين وللبصريين الباء والهاء والياء. فرأس الفاء للدلالة على أن ذلك الموضع رأس آية عند الكوفيين، ورأس الخاء للدلالة على أنه موضع خمس عندهم، ورأس العين للدلالة على أنه موضع عشر والباء للدلالة على أنه موضع رأس آية عند البصريين، والهاء للدلالة على أنه موضع خمس عندهم، والياء للدلالة على أنه موضع عشر عندهم..."[11]. وهذا هو ما أشارت إليه نينا كاتاش بقولها: "تفصل **الوُرَيْدات** الآيات. وتفصل **الدوائر** مجموعات مكوَّنة من ست آيات. ويُسجَّل الرقم الذي يشير إلى العشر لفظاً في الدارة. ويكون الحرف الرابع قبل النهاية **هاء سكت**، وهو يشير إلى المجموعات المكونة من خمس آيات"[12].

يظهر، إذن، من خلال هذه النصوص، تعدد علامات الفصل. فهناك النقط الثلاثة المتراكبة، وهناك الدارة، وهناك ألفاظ (الخمس والعشر) أو اختزالات لفظية أو حروف مفردة. ومن الواضح أن البعض منها يختص بالإشارة إلى مواضع الفصل لا غير، فيما يقوم البعض الآخر بوظيفتين: الأولى فاصلة والثانية تقسم النص القرآني إلى مجموعة من الآيات.

---

(10) طاهر الجزائري (1334هـ)، ص180.

(11) نفسه، ص180-181.

(12) Catach, N., (1988), p.44.

وعلاوة على ذلك، فقد وضع العرب "علامات خطية مختزلة من بعض الحروف أو من بعض الكلمات للدلالة على مواضع الوقف بأنواعه، وعلى مواقع الفصل. وعلى مكان الانتهاء، أي حيث يحسن السكوت التام (...) فوضع القوم للوقف الاختياري حروفاً ونقطاً وخطوطاً يمتاز بها السكون والإشمام والرَّوْم والتضعيف، كما وضعوا علامات لفظية وخطية لكل من أنواعه الأربعة (الاستئباتي والإنكاري والتذكُّري والترنُّمي)"[13]. ومن المعروف أن السجاوندي قد سلك طريقاً آخر في الوقف غير ذلك الذي سلكه القراء الآخرون، إذ قسم الوقف إلى خمسة أقسام، وهي اللازم، والمطلق، والجائز، والمجوز لوجه، والمرخص فيه للضرورة. وجعل لكل قسم علامة تكتب **بالمداد الأحمر وتوضع فوق موضعها**[14]. وهكذا، فإن علامة الوقف اللازم **الميم**، وعلامة الوقف المطلق **الطاء**، وعلامة الوقف الجائز **الجيم**، وعلامة الوقف المجوَّز **الزاي**، وعلامة الوقف المُرخَّص فيه **الصاد**، وعلامة الوقف القبيح **لا**[15]. وبالإضافة إلى هذه العلامات، أشار أبو عاصم عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ إلى علامة أخرى وهي النقط الثلاث المتراكبة (أي ∴) وهي تشير إلى وقف المراقبة أو وقف المعانقة والمراد به اجتماع موضعين صالحين للوقف وتجاورهما[16]. كما أورد عبد الله توفيق الصباغ علامات أخرى وهي: **صلى**: وهي علامة الوقف الجائز مع كون الوصل أَوْلى؛ **قلى**: وهي علامة الوقف الجائز مع كون الوقف أَوْلى؛ ∴: وهي علامة تعانق الوقف؛ **ح**: علامة الوقف الحسن؛ **ق**: علامة الوقف الضعيف والوصل أَوْلى؛ **س**: علامة لسكتة لطيفة؛ **قف**: علامة لوقف مستحب؛ **ك**: علامة الوقف الذي يجري على حكم سابقه؛ **ب**: انتهاء الحزب؛ **ف**: علامة نصف الحزب[17]. وذكر سعيد أعراب أن القُرّاء كانوا يستعملون **الصفر** علامة للسكت إن كان مع الوصل، **والنقطة** للوقف التام[18].

---

(13) أحمد زكي باشا (1912-1988)، ص10.
(14) نقلا عن طاهر الجزائري (1334 هـ)، ص272.
(15) نفسه، ص273-274.
(16) أبو عاصم عبد العزيز (1399 هـ)، ص82.
(17) عبد الله توفيق الصباغ (د.ت)، ص58-59.
(18) سعيد أعراب (1990)، ص204-205.

هكذا، إذن، وضع بعض القراء علامات للوقف تناسب تقسيماتهم له. وهي، في مجملها، عبارة عن **حروف مفردة** أو عن **حروف مختزلة** من بعض الكلمات التي تحيل على أنواع الوقف. إلا أن هناك أيضاً استعمالاً **لثلاث نقط متراكبة مفردة أو مزدوجة، وللصفر والنقطة**.

وإذا نحن عدنا الآن لنتأمل في كل هذه العلامات الفاصلة التي استعرضناها لثبت لنا أنها تشكل أنساقاً مختلفة يمكن تصنيفها كما يلي:

(1) نسق مكوَّن من **الحروف المفردة والمركَّبة** ومن **الكلمات المكتوبة بقلم غليظ**؛

(2) نسق مكون من **البياض بنوعيه الخفيف والأخف منه**؛

(3) نسق مكون من **رموز ترقيمية** حقّاً وهي **الدارة وشبه الدارة والنقطة والنقط الثلاثة المتراكبة المفردة والمزدوجة**؛

(4) نسق رقمي ولا يتكوَّن إلا من **الصفر**.

وإذن، فنحن لسنا بصدد نسق ترقيمي واحد ثابت ومصطلح عليه، وإنما هناك أنساق ترقيمية تعود على التوالي إلى:

(1) كُتّاب المصاحف والقُرّاء، على العُموم؛

(2) كُتّاب الرسائل وكُتّاب الأدب ونحوه؛

(3) كُتّاب المصاحف والقُرّاء والنُّسّاخ؛

(4) بعض القُرّاء.

وعليه، فمصادر علامات الترقيم مختلفة ومتنوعة نظراً لغياب الاصطلاح والتواضع. إذ بقي المشتغلون في كل حقل منعزلين، على العُموم، عن بعضهم البعض، وربما حال دون هذا التعاون أن كتابة المصحف لا ينبغي أن تختلط بما سواها نظراً للمكانة المقدسة للقرآن عندهم.

وإذا نحن قارنّا بين علامات الفصل في القرآن وبينها في غيره، اهتدينا إلى أن علامات الفصل في القرآن، ومهما كانت نسبة تواترها في المصحف، تتسم بكونها:

أولاً، أكثر غنًى بالنظر إلى المستنسخات الأخرى،

وتتسم، **ثانياً**، بكونها أكثر تفصيلاً بحيث إن البعض منها يشير إما إلى مواضع يمنع فيها الوقف ويقبح ويضعف، وإما إلى مواضع قد يوقف فيها والوصل فيها أولى أو قد يوصل فيها والوقف فيها أَوْلى، وإما إلى مواضع يجوز فيها الوقف لسبب من الأسباب أو يرخص فيها لوجه من الوجوه. ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة النص القرآني نفسه الذي قد يخضع لتأويلات متباينة إلى حد لا يؤدي إلى الخروج عن التعاليم الإسلامية. وربما لهذا السبب، استغنت بعض المصاحف عن هذا العدد الوافر من العلامات لكيلا تستعمل سوى **الدارة المزخرفة** وعلامة "صه" اللفظية. وعلى عكس ذلك، يمكن القول إن علامات الفصل في غير القرآن تبدو فقيرة جدّاً ولا تستند إلى أي تنظير لها بخلاف علامات الوقف في القرآن. ومهما يكن من أمر، فإن علامات الفصل المذكورة أعلاه لم تعرف نفس الشيوع ونفس الوفرة في الاستعمال. ذلك أن **الدارة** كانت أكثر كل هذه العلامات استعمالاً، وكذلك الشأن بالنسبة **للبياض**. وهذا ما يجعلنا نقول بأن النسق الترقيمي عند القدماء قد كان نسقاً ترقيميّاً فقيراً جدّاً.

أما عن الوظائف المسندة إلى هذه العلامات، فيمكن النظر إليها من منظورين اثنين. أحدهما منظور القراءات والذي يسند إليها نفس الوظائف التي أسندها إلى أنواع الوقوف -كما بيَّنّا ذلك في عملنا المُوْسَوم بـ **في التنظيم الإيقاعي للغة العربية: نموذج الوقف**[19] - من وظائف نحوية ودلالية وتطريزية. أما المنظور الثاني فيختزل إلى المقوِّم النحوي والدلالي كما تشهد على ذلك الأمثلة التي أوردناها في مستهل حديثنا عن علامات الترقيم عند العرب القدامى.

2.3. علامات الترقيم الحديثة

لم يعرف العرب علامات الترقيم التي نستعملها اليوم إلا مع أحمد زكي باشا في كتابه "**الترقيم وعلاماته في اللغة العربية**" الذي نشر لأول مرة سنة 1912. وقد أصدرت وزارة المعارف المصرية سنة 1931 كراساً بعنوان "**حروف**

(19) انظر حنون (2010).

التاج وعلامات الترقيم ومواضع استعمالها" تضمن نفس العلامات الواردة في كتاب أحمد زكي باشا[20].

وتعود دواعي وضعه لعلامات الترقيم، **أولاً**، إلى أن القارئ باللسان العربي يتعثر ويتسكَّع على الدوام بحيث لا يتسنى له في أكثر الأحيان أن يتعرف على "مواقع فصل الجُمَل وتقسيم العبارات، أو الوقوف على المواضع التي يجب السكوت عندها[21]. ويعود **السبب الثاني** إلى أن القراء "كثيراً ما تراهم عاجزين عن إعطاء الكلام حقَّه من النبرات التي يقتضيها كل مقام"[22]. أما **السبب الثالث** فيرتبط بظهور الطباعة العربية إذ كانت "الصحائف.. مسودة مطموسة بالكتابة من أولها إلى آخرها، بلا فاصل بينها **يستريح عنده النظر أو اللسان**. وهو أمر طالما أحس الناس بمضاره المتعددة، وحال دون التيسير في الفهم أو الوصول إلى المطالب المقصودة"[23]. ويتمثل **السبب الرابع** في أن "الغيورين على اللغة العربية" حينما فكروا في تلافي ذلك قد "شرعوا يستعملون في مطبوعاتهم ومخطوطاتهم الرموز الخاصة بالإفرنج، ولكن على غير أصول مقررة أو قواعد ثابتة. فنشأ عن ذلك كثير من الخلط والارتباك"..[24].

لقد صدر أحمد زكي باشا، إذن، عن وعي بما ينبغي أن تقوم به علامات الترقيم من وظيفة فاصلة بين الجمل والعبارات، ووظيفة وقفية، ووظيفة تنغيمية، ووظيفة فيزيولوجية (راحة النظر واللسان). وإذا كانت لعلامات الترقيم مثل هذه الوظائف، كان لا بد من أن تصدر عن قواعد ثابتة تجنباً للخلط والارتباك. هكذا، أشار عليه أحمد حشمت باشا بـ "استنباط طريقة لوضع العلامات التي تساعد على فهم الكلام، بفصل أجزائه بعضها عن بعض، ليتمكن القارئ من

---

(20) انظر رمضان عبد التواب (1985) ص204-205؛ وانظر أيضاً: مقدمة عبد الرحمان بن إبراهيم بن فودة في أحمد زكي (1912-1988)، ص9.
(21) أحمد زكي (1912 -1988) ص 4.
(22) نفسه، ص5.
(23) نفسه، ص11.
(24) نفسه، ص6.

تنويع صوته: تبعاً لأغراض الكاتب، وتوضيحاً للمعاني التي قصدها، ومراعاة للوجدان الذي أملى عليه"[25]. وقد اشترط عليه أحمد حشمت باشا أن "يكون ذلك الاصطلاح بطريقة منطقية مضبوطة، منطبقة على القواعد والأصول المقررة للوقف والابتداء في اللغة العربية"[26].

وهكذا، فإن الإطار العام الذي يندرج ضمنه تصور أحمد زكي باشا لعلامات الترقيم هو الوقف والابتداء في القراءات القرآنية كما ضبطه القراء ووضعوا قواعده، وفي ذلك حرص على تأصيل علامات الترقيم الغربية.

يستهل أحمد زكي باشا مشروعه بتعريف الترقيم بوصفه "وضع رموز مخصوصة، في أثناء الكتابة، لتعيين مواقع الفصل والوقف والابتداء وأنواع النبرات الصوتية والأغراض الكلامية، في أثناء القراءة"[27]. ويلاحظ، في مكان آخر من الكتاب، أن فوائد الترقيم لا تقتصر"على بيان مواضع الوقف أو السكوت التي ينبغي للقارئ مراعاتها في أثناء التلاوة، ولكنه يرمي إلى غاية أبعد وإلى غرض أكبر. فهو خير وسيلة لإظهار الصراحة وبيان الوضوح في الكلام المكتوب، لأنه يدل **الناظر** إلى تلك العلامات الاصطلاحية على العلاقات التي تربط أجزاء الكلام بعضها ببعض بوجه عام، وأجزاء كل جملة بنوع خاص"[28]. إلا أنه يلاحظ أن كل أقسام الكلام المنتظم يرتبط بعضها ببعض، ومن ثمة ففكرة الكاتب لا تدرك بجميع تفاصيلها إلا عند بلوغ نهاية ذلك الكلام. غير أنه ليس من مصلحة الكاتب أن يتعب ذهن القارئ **وبصره**. ولهذا السبب، كان من الواجب عليه أن يلفت نظر القارئ في كثير من المواضع بعلامات تحمله على الوقوف قليلاً أو السكوت طويلاً. وذلك لا يتم إلا بعرض الفكرة مفصلة ومقسمة، بحيث يتأتى له تفهم أجزائها واحداً فواحداً، بصرف النظر عن العلاقة العامة التي تربط هذه الأجزاء كلها بعضها ببعض[29].

---

(25) أحمد زكي (1912 -1988) ص7.
(26) نفسه، نفس الصفحة.
(27) نفسه، ص14.
(28) نفسه، ص31.
(29) نفسه، نفس الصفحة.

واعتماداً على هذا التصور، يرى أحمد زكي باشا أن **الجملة هي أساس كل ترقيم**، باعتبار الترقيم "عبارة عن سلسلة من الكلمات يدل مجموعها على جزء من أجزاء تلك الفكرة العامة (...) بحيث إن هذه السلسلة تؤدي - ولو بصفة وقتية - إلى فهم معنى مستقل بنفسه وكامل في حد ذاته. فهذا الموضع هو الذي يجب وضع النقطة (.) عقبه، للفصل بين كل جملة وما يليها من أخواتها"[30].

إن الترقيم، عند أحمد زكي باشا، نسق من الرموز الخطية يشير إلى ثلاثة أمور: **أولها**، مواقع الفصل والوقف والابتداء وبذلك تكون وظيفته في هذه الحالة تركيبية ودلالية وتطريزية،

وثانيها، أنواع النبرات الصوتية والأغراض الكلامية فتكون بذلك وظيفية تنغيمية ترشد القارئ إلى الغرض الكلامي من تعجب واستفهام وغيرهما،

وثالثها، وهذا هو الأمر الأهم والغرض الأكبر بالنسبة لأحمد زكي، يتعلق بإيضاح المكتوب وبيانه إذ يقوم دور هذه العلامات على إرشاد الناظر إلى نوعية العلاقات المنسوجة بين أجزاء الكلام وأجزاء الجملة: ذلك أن خير تقديم للفكرة العامة هو أن تمثل أمامنا مفصلة مقسمة. وبذلك يؤكد أحمد زكي وضوح الفكرة الجزئية المستقلة **والوضوح البصري**. وفي هذا إشارة إلى هيمنة الوظيفتين التركيبية والدلالية.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن النسق الترقيمي، عند أحمد زكي، نسق يرمي إلى الفصل التركيبي والدلالي بالدرجة الأولى، وأن هذا الفصل يناسبه وقف تطريزي. ويترتب على ذلك توفير **اليُسر للعين بواسطة تنظيم المكتوب وهندسته بالكلمات الخطية والعلامات** في تواتر منظم ومحكم يتحكم فيه الإفهام والتفهيم. ولأن الوظيفة الأساس تركيبية دلالية، قدم أحمد زكي تصوراً للجملة يأخذ الترقيم كإطار للعمل. فكانت الجملة سلسلة من الكلمات (الخطية) التي تدل على جزء من أجزاء الفكرة العامة، هذا الجزء الذي يشكل معنى مستقلّاً بنفسه وتامّاً في حد ذاته. وهذا يعني أنه الموضع الذي توضع عقبه **النقطة**. وعليه، فالجملة (الخطية) تحصرها نقطتان أو بياض ونقطة.

---

(30) أحمد زكي (1912 -1988) ص31.

ولأن الترقيم عنده، على العُموم، يُعَيِّن الفصل (التركيبي والدلالي والوقفي) وأنواع نبرات الصوت، فقد قسم علامات الترقيم إلى نوعين: علامات الفصل وعلامات النبرات الصوتية وتمييز الأغراض الكلامية.

وبخصوص النوع الأول من العلامات، اعتبر أن الكلام العربي ينقسم، من حيث الترقيم، "إلى قسمين كبيرين: **القَطْع والوقف**: فأما **القَطْع** فهو فصل عبارات يتألف من مجموعها غرض خاص عن عبارات غرض آخر مثله، فصلاً تامّاً مميزاً. وعلامة كتابة كل غرض خاص ممتاز، هي أن يبتدأ بكتابته من أول السطر. وأول السطر لا بد أن يترك قبله **بياض، بقدر أصبع**"[31]. أما الوقف فأقسامه الممكنة، عنده، ثلاثة:

(أ) الوقف الناقص،

(ب) الوقف الكافي،

(ج) الوقف التام.

والوقف الناقص يكون "بسكوت المتكلم أو القارئ سكوتاً قليلاً جدّاً، لا يحسن معه التنفس. وعلامة هذا الوقف **شولة** (،)"[32] **والوقف الكافي** "يكون بسكوت المتكلم أو القارئ سكوتاً يجوز معه التنفس. علامته **الشولة المنقوطة** (؛) ومواقعه بين كل عبارتين فأكثر، يكون بينها ارتباط في المعنى لا في الإعراب. وكذلك في أحوال التقسيم والتفصيل التي يطول فيها الكلام، قليلاً أو كثيراً"[33]. **والوقف التام** يكون "بسكوت المتكلم أو القارئ سكوتاً تامّاً مع استراحة للتنفس. وعلامته النقطة المربعة (.) وتوضع في نهاية كل جملة مستقلة عما بعدها في المعنى والإعراب"[34].

أما الوقف في الكلام المسجَّع فقد وضع له علامة خاصة به "لتنبيه نظر القارئ إليه، أثناء التلاوة. وهذه العلامة هي **شولة مُثنّاة** (،،) أي **شولة تحتها**

---

(31) أحمد زكي (1912 -1988) ص16.
(32) نفسه، ص17.
(33) نفسه، ص20.
(34) نفسه، ص22.

نقطتان. وتوضع هذه العلامة بعد السجعات [...] أما السجع المرصَّع، فعلامته **شولة معتادة** [...] أما الترصيع في كل لفظة من ألفاظ الجملة المسجَّعة، فيلحق بالسجع المعتاد"[35].

وفيما يتصل بالنوع الثاني من علامات الترقيم، فإن أحمد زكي يحصرها في علامة الاستفهام "للدلالة على الجمل الاستفهامية. وعلامتها (؟) في آخر الجملة، سواء كانت مبدوءة بحرف من حروف الاستفهام أم لا"[36]؛ وعلامة الانفعال (!) "وتوضع في آخر كل جملة تدل على تأثر قائلها وتهيج شعوره ووجدانه، مثل الأحوال التي يكون فيها التعجب والاستغراب والاستنكار (ولو كان استفهامياً) والإغراء والتحذير والتأسف والدعاء ونحو ذلك"[37]؛ والتضبيب وعلامته (" ")؛ والنقطتان (:)؛ ونقط الحذف والإضمار (...) ؛ والشرطة (-) ؛ والقوسان: ( )[38].

وفيما يتصل بعلامات الفصل، فإن مفهوم **القطع** يحيل، عنده، على الفصول الطوال عند كل من علي بن خلف الكاتب والقلقشندي، بينما يحيل الوقف وأقسامه، عُموماً، على أقسام الوقف عند القراء والمُجَوِّدين. غير أن الوقف الناقص عنده يكتسي مفهوم السكت عند القدماء إذ لا تنفس فيه. وكل قسم من أقسام الوقف الثلاثة تناسبه علامة من علامات الترقيم:

فالوقف الناقص تناسبه الشولة (= الفاصلة)،

والوقف الكافي تناسبه الشولة المنقوطة (= شبه النقطة)،

والوقف التام تناسبه النقطة.

ومن الملاحظ أن أحمد زكي يتحدث لأول مرة عن التنفس وصلته بهذه الأقسام الثلاثة من الوقف أو هذه العلامات الترقيمية الثلاث. **فالفاصلة تشير إلى سكوت قصير جدّاً لا يصاحبه تنفس**، بينما **تشير الشبه - نقطة إلى سكوت يجوز**

---

(35) أحمد زكي (1912 -1988) ص30.
(36) نفسه، ص23.
(37) نفسه، ص25.
(38) نفسه، ص26-29.

معه التنفس، فيما تشير **النقطة إلى سكوت تام ترافقه استراحة للتنفس**. وبذلك تكون علامات الترقيم ذات صلة بالوظيفة الفيزيولوجية المتمثلة في التنفس.

وإذا كانت الفاصلة تخلو من وظيفة فيزيولوجية تنفسية، فإن الشِّبه-نقطة والنقطة تقومان بهذه الوظيفة وإن كانت جائزة لا غير مع الشِّبه-نقطة.

ولعله من الملاحظ أن هذه العلامات الوقفية تشكل فيما بينها علاقات هرمية فيما يتصل بهذه الوظيفة الفيزيولوجية. فالفاصلة لا تنفس معها، والنقطة تستلزم التنفس، والفاصلة المنقوطة يجوز معها. وعلاوة على ذلك، فإن لهذه العلامات الوقفية وظيفة تركيبية ودلالية. **فالفاصلة** تقع بين المفردات المعطوفة إذا كانت عباراتها قصيرة وإذا كانت تفيد تقسيماً أو تنويعاً، وبين المفردات المعطوفة إذا تعلق بها ما يطيل عبارتها؛ وبين الجمل المعطوفة القصيرة، ولو كان كل منها لغرض مستقل، وبين جمل الشرط والجزاء، أو بين القسم وجوابه... أو نحو ذلك؛ وقبل ألفاظ البدل؛ وبين جملتين مرتبطتين في اللفظ وفي المعنى، كأن كانت الثانية صفةً أو حالاً أو ظرفاً للأولى؛ ولحصر الجمل المعترضة[39]. أما **الشبه-نقطة** فتقع بين عبارتين فأكثر يكون بينها ارتباط في المعنى لا في الإعراب، إذ تقع بين الجمل المعطوف بعضها على بعض إذا كان بينها مشاركة في غرض واحد؛ وقبل المفردات المعطوفة التي بينها مقارنة أو مشابهة أو تقسيم أو ترتيب أو تعديد أو ما أشبه ذلك؛ وقبل الجملة المُوضِحة أو المؤكِّدة لما قبلها[40]. وتقع **النقطة** في نهاية كل جملة مستقلة عما بعدها في المعنى والإعراب، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه.

وفيما يتصل **بعلامات النبرات الصوتية**، فهي وإن كانت تقوم بوظيفة تنغيمية بحيث يتخذ المنحنى اللحني شكلاً يتناسب والغرض الكلامي، فإنها تقوم أيضاً بوظيفة وقفية ذلك أنها لا توضع إلا في آخر كل جملة. ويتعلق الأمر هنا، على وجه الخصوص، بعلامتي الاستفهام والانفعال.

وقد تبنت وزارة المعارف المصرية سنة 1930 في قرار لها **نفس علامات الترقيم التي اقترحها أحمد زكي مع تغيير في التسميات. فالشولة صارت فصلة،**

---

(39) أحمد زكي (1912 -1988) ص18-20.

(40) نفسه، ص20-22.

والشولة المنقوطة أصبحت فصلة منقوطة، والنقطة وقفة، وعلامة الانفعال علامة التأثر، وعلامة التضبيب علامة التنصيص، والشرطة شرطة أو وصلة، ونقط الحذف والإضمار علامة الحذف[41]. ومن جهة أخرى، إذا نحن تأملنا في نص قرار وزارة المعارف المصرية، كما نقله رمضان عبد التواب، تبين لنا أن تعريف الترقيم فيه لا يكاد يختلف عن تعريف أحمد زكي إلا في اللفظ. وهو يشير، من جهته، إلى ارتباط **الفصلة بـ "سكتة خفيفة جدّاً"، والفصلة المنقوطة بـ "وقفة متوسطة، أطول بقليل من سكتة الفصل"، والنقطة أو الوقفة "بنهاية الجملة التامة المعنى المستوفية كل مكملاتها اللفظية"**[42]. وبذلك تشير هذه العلامات إلى الوقف الذي تتغير مدته من علامة إلى أخرى. كما ربط النص هذه العلامات بوظائفها التركيبية والدلالية، وربط علامات نبرات الصوت بوظيفتها التنغيمية[43]. أما الوظيفة الفيزيولوجية (= التنفس) فلم تتم الإشارة إليها إلا في حالة من حالات استعمال الفصلة المنقوطة[44]. أما النقطة المسماة أيضاً بالوقفة فهي العلامة الدالة بحق على الوقف ولذلك فالتنفس يلازمها لأن العلامتين الأوليين يؤطرهما السكت الذي لا يلزمه، عند القراء، التنفس. وباختصار، فإن نص قرار وزارة الأوقاف المصرية حول علامات الترقيم نص لا يكاد يحمل جديداً بالنظر إلى مشروع أحمد زكي.

وإذا كانت أغلب كتب النحو، في الغرب، إن لم نقل كلها، لا تخلو من تخصيص فصل للحديث عن علامات الترقيم وتحديد وظائفها ومواضع استعمالها وقواعد هذا الاستعمال، فإن كتب النحو العربي القديم والحديث تخلو، إلا في ما ندر، من ذكرها والإشارة إليها، في حين تفرد لها بعض كتب الخط والإملاء وبعض القواميس النحوية حيزاً ملائماً. وكذلك الأمر بالنسبة للمصنفات في موضوع تحقيق التراث. وفي هذا الصدد، نشير إلى أنها لم تحظَ بتسمية واحدة إذ قد تسمى بعلامات الترقيم، كما تسمى بعلامات الوقف[45].

---

(41) نقلاً عن فوزي سالم عفيفي (1980)، ص100.
(42) انظر رمضان عبد التواب (1985) ص207-208.
(43) نفسه، من ص207-210.
(44) نفسه، ص207.
(45) نايف معروف (1986)، ص92.

وإذا نحن تفحصنا التعريف المقدم للترقيم، انتهينا إلى الإقرار بأن الأمر لا يكاد يختلف عما عرضه أحمد زكي. فعبد العليم إبراهيم يعرف الترقيم بقوله: "الترقيم في الكتابة هو وضع رموز اصطلاحية معينة بين الجمل أو الكلمات؛ لتحقيق أغراض تتصل بتيسير عملية الإفهام من جانب الكاتب، وعملية الفهم على القارئ"[46]. ويحدد هذه الأغراض في "تحديد مواضع الوقف، حيث ينتهي المعنى أو جزء منه، والفصل بين أجزاء الكلام، والإشارة إلى انفعال الكاتب في سياق الاستفهام، أو التعجب، وفي معارض الابتهاج، أو الاكتئاب أو الدهشة، أو نحو ذلك، وبيان ما يلجأ إليه الكاتب من تفصيل أمر عام، أو توضيح شيء مبهم، أو التمثيل لحكم مطلق؛ وكذلك بيان وجوه العلاقات بين الجمل، فيساعد إدراكها على فهم المعنى، وتصور الأفكار"[47]. ويضيف الكاتب متحدثاً عن الحاجة إلى هذه العلامات قائلاً: "وكما يستخدم المتحدث في أثناء كلامه بعض **الحركات اليدوية**، أو يعمد إلى **تغيير في قسمات وجهه**، أو يلجأ إلى **التنويع في نبرات صوته**؛ ليضيف إلى كلامه قدرة على دقة التعبير، وصدق الدلالة، وإجادة الترجمة عما يريد بيانه للسامع كذلك يحتاج الكاتب **إلى استخدام علامات الترقيم؛ لتكون بمثابة هذه الحركات اليدوية، وتلك النبرات الصوتية، في تحقيق الغايات المرتبطة بها**"[48]. ويذهب نايف معروف إلى اعتبار ما يسميه بعلامات الوقف "إرشادات توضع بين أجزاء الكلام المكتوب لضبط معانيه، أو لتحديد **نبرة لهجته** عند قراءته جهراً"[49]، فيما يعتبرها أحمد قبش رموزاً "توضع بين أجزاء الكلام تسهيلاً لمواقع الفصل والوقف والابتداء ولتنويع النبرات الصوتية أثناء القراءة"[50]. أما عبد السلام هارون فيرى أن علامات الترقيم هي "**العلامات المطبعية الحديثة** التي تفصل بين الجمل والعبارات، أو تدل على معنى الاستفهام أو التعجب وما يحمل عليهما"[51]. وكتب عنها مصطفى جواد

---

(46) عبد العليم إبراهيم (1975)، ص95.
(47) نفسه، نفس الصفحة.
(48) نفسه، نفس الصفحة.
(49) نايف معروف (1986)، ص92.
(50) أحمد قبش (1974)، ص226.
(51) عبد السلام هارون (1965)، ص79.

قائلاً بأنها "تعين على فهم **المكتوب والمطبوع**، وذلك بالفصل والتنبيه والتعليم والتوجيه"(52).

ولئن كان الجميع يتفق على أن هذه العلامات رموز وإرشادات خطية أو مطبعية اصطلاحية حديثة العهد بالنسبة للعرب، فإنهم يختلفون حول طبيعة وظائفها وهرمية هذه الوظائف. فعبد العليم إبراهيم ومصطفى جواد يؤكدان أن الوظيفة الجوهرية هي الفهم والإفهام الذي تتفرع عنه، بالنسبة للأول، باقي الأغراض، ومن ثمة فالوظيفة المهيمنة هي الوظيفة الدلالية. أما الثاني، فالفهم عنده يتحقق بما سماه "بالفصل والتنبيه والتعليم والتوجيه"، وإذن، فالوظائف الأخرى تابعة ومترتبة على الوظيفة الدلالية أو أنها عبارة عن وسائل تكمن الغاية منها في تحقيق الوظيفة الدلالية. أما نايف معروف الذي يعتبر هذه العلامات علامات وقفية، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه، فالمفهوم مما ذكرناه في تعريفه لهذه العلامات يتجلى في اعتبار الوظيفة الأولى وظيفة وقفية الغرض منها ضبط معاني الكلام المكتوب. وبذلك تكون الوظيفة الدلالية تابعة للوظيفة الوقفية ومترتبة عليها. أما قبش وعبد السلام هارون فيذكران أنها توضع للفصل بين الجمل والعبارات. ويضيف قبش، بعد ذلك، أنها توضع للوقف، فيما لم يذكر عبد السلام هارون الوقف إطلاقاً. وفيما يتصل بالوظيفة التنغيمية، فقد أشاروا جميعاً إلى تنويع النبرات الصوتية وتوجيهها حسب الأغراض الكلامية.

وإلى جانب هذه الوظائف، يضيف عبد العليم إبراهيم أنها توضع لبيان وجوه العلاقات بين الجمل، أي أن لها وظيفة تركيبية تساهم مثل الوظائف الأخرى في "فهم المعنى" و "إدراك الأفكار".

إن علامات الترقيم مجموعة من الرموز التي **تعوض الحركات اليدوية المصاحبة للغة** paralanguage **والنبرات الصوتية**، وهي توضع بين أجزاء الكلام المكتوب عند قراءته جهراً. وهذا يعني أنها **مكتوبة لكنها ذات صلة بالمنطوق**. وحتى وإن استعملت في المكتوب، فهي رموز خطية موضوعة لرموز لفظية. والرموز الخطية لم توضع إلا لتقرأ جهراً. فالقراءة جهراً ملازمة لأي رمز من هذه

(52) مصطفى جواد (1977)، ص123.

الرموز الخطية. ولهذا السبب، كان للبعض منها دور تنفسي أشار إليه عبد العليم إبراهيم بخصوص الفاصلة المنقوطة. أما عن درجات طول الوقف المناسب لبعض العلامات، فقد أشار عبد العليم إبراهيم إلى أن **الفاصلة تناسب وقفة خفيفة**، وأن **الفاصلة المنقوطة تناسب وقفة أطول قليلاً من سكتة الفاصلة**[53]، بينما يرى نايف معروف أن **الفاصلة تناسب سكتة قصيرة جدّاً**، وأن **الفاصلة المنقوطة تناسب وقفة متوسطة وهي أطول من وقفة الفاصلة وأقصر من وقفة النقطة**[54].

وإذا نحن تأملنا في الوضع المسند إلى علامات الترقيم، وفي نسقها وقواعد استعمالها - عند القدماء والمحدثين من العرب- تبين لنا:

انعدام أي تواصل بين علامات الترقيم العربية القديمة وعلامات الترقيم الحالية، ذلك أن كل هذه العلامات علامات مأخوذة من نسق الترقيم الغربي. إلا أنها، بوصفها نسقاً كليّاً، قابلة للاستعمال في اللغة العربية المكتوبة. وهذا ما حدا بأحمد زكي إلى أن يرى في بعضها ما يناسب أنواع الوقف الأساسية عند القراء والمجوِّدين. ومن جهة أخرى، وعلى الرغم من أنها **علامات خطية موجهة إلى العين**، وإذن فهي تشكل جزءاً لا يتجزأ من نسق الرموز الخطية (= الكتابة)، فإنها تتصل مباشرة بالقراءة الجهرية أي باللغة المنطوقة. ومن ثمة، كانت علامات تطريزية وقفية تتيح للقارئ، بفضل إمكان التنفس، بعض الاستراحة لاستئناف قراءته. لكنها استراحة للبصر وللسان في آنٍ واحد. وعليه، فإن هذا التصور لعلامات الترقيم **تصور ينبني، في جوهره، على تصور للكتابة وللقراءة معاً**. وهو، في جوهره، نفس التصور المعروف عند العرب القدماء. فقد قال علي بن خلف الكاتب في حد صناعة الكتابة: "أما حد صناعة الكتابة فإنها صناعة ترسم صوراً دالة على الألفاظ دلالة الألفاظ على الأوهام. وهذا الحد وإن كان ظاهر لفظه يدل على أن جملة الصناعة إنما هو رسم الصور الخطية، فإنه إذا تُدُبِّر وُجِدَ مشتملاً على حواشيها محيطاً بكل ما يقع فيها، لأن **الخط ترْب اللفظ وقسيمه بل هو هو في الحقيقة، لأنه لا سبيل إلى رسم صوره الموضوعة للدلالة على الألفاظ إلا بعد توسط اللفظ بينها وبين الأوهام القائمة في النفس، حتى إن**

---

(53) عبد العليم إبراهيم (1975)، ص97-99.

(54) نايف معروف (1986)، ص92-93.

من يكتب وهو صامت لا بد أن يكون مشكِّلاً للفظ في نفسه قبل أن تنقله يده إلى طرسه. وكذلك الناظر في الكتاب من غير جهر لابد له من حكاية اللفظ بضميره ليكون ذلك سبيلاً إلى تمييز معناه وتحصيله"[55]. فالخط، إذن، صورة اللفظ، بل هو اللفظ. ويعد اللفظ شرطاً لوجود الخط إذ لولاه لتعذر رسم الصور الخطية بما أن **الحروف الخطية علامات موضوعة للحروف اللفظية**. والدليل على ذلك أن الكاتب يُشَكِّل اللفظ في ذهنه قبل رسمه، كما أن القارئ من غير جهر يحكي اللفظ بضميره ليميز معناه. ومن ثمة، فالكتابة موضوعة للقراءة الجهرية، وإذا لم تقرأ جهراً، فإن القارئ ينطق باللفظ نطقاً داخليّاً من غير جهر.

وعلاوة على هذه الوظائف، فقد رأى العرب أن هذه العلامات تقوم بوظائف دلالية وتركيبية، وأن بعضها يؤدي وظيفة تنغيمية. وإذا كان العرب يجمعون على أن بعض العلامات الترقيمية يقوم بهذه الوظيفة التنغيمية، وأن تلك هي وظيفتها الأساسية والأولية، وإن كانت وقفية بالدرجة الثانية، فإن بقية العلامات لا تحظى بنفس الإجماع. فإما أن تكون الوظيفة دلالية في المقام الأول تترتب عليها باقي الوظائف الأخرى، وإما أن تكون وقفية أولاً، ثم تناسب هذا الوقف وظائفُ أخرى، وإما أن تكون فاصلة أولاً تستتبع باقي الوظائف الأخرى أو بعض تلك الوظائف.

ومهما يكن من أمر، فقد اتسم هذا التصور بافتقاره إلى أي إطار نظري لساني، وتطريزي أساساً. فالنسقان اللسانيان المنطوق والمكتوب نسقان متناظران يتوقف ثانيهما على الأول، ولا يحظى بأية استقلالية، وكأن نفس قواعد اللفظ تنطبق على الخط. فيما لم تغنِ الإشارات إلى بعض المظاهر التطريزية عن فهم الظواهر التطريزية وكيفية اشتغالها وصلاتها بالمستويات اللسانية من صواتية وتركيبية ودلالية.

3.3. خلاصة

اعتماداً على المنظور الجديد للسانيّات الذي بلورناه[56] والذي يشمل النطق

---

(55) علي بن خلف الكاتب (1982)، ص30-31.

(56) حنون (1997) الفصل الأول من هذا الكتاب.

والكتابة معاً، عالجنا علامات الترقيم عند الغرب[57]. وقد ألحقنا ذلك بمعالجة هذه العلامات عند العرب، معتبرين إياها جزءاً لا يتجزأ من اللغة، أي باعتبارها علامات مجردة تنتمي إلى التهجية المعجمية.

وفي تناولنا لعلامات الترقيم عند العرب، نستطيع أن نستنتج ضحالة النسق الترقيمي وفقره عندهم وشكواه من الفقر النظري اللساني - التطريزي خاصة، وإن كنا لا نعدم وجود تنظير فيما يتصل بعلامات الوقف في المصحف. وبجانب انتظام علامات الترقيم في أنساق مختلفة متباينة، فإن وظائفها إما أن تكون نحوية ودلالية وتطريزية كما هو الحال عند القراء وعلماء التجويد، وإما أن تكون نحوية ودلالية لا غير. ومن جهة أخرى، لا بد من الإشارة إلى انعدام تواصل الترقيم القديم مع ترقيم المحدثين من العرب الذين تبنوًّا علامات الترقيم كما عرفت عند الغرب. وإذا كانوا قد خصصوا وظائفها، فإن هذه الوظائف تراتبية. فقد تكون الوظيفة المهيمنة دلالية عند البعض، وتطريزية تليها دلالية عند آخرين، وقد تكون تنغيمية عند البعض الآخر. وعلى الرغم من الإشارات إلى التطريز، فإن عملهم هذا يتسم بالجهل للظواهر التطريزية واشتغالها وعلاقتها بالصواتة والتركيب والدلالة والتواصل.

ولعل مرد نواقصهم الكبيرة تلك هو اعتمادهم، أساساً، على المشافهة، وعلى تصور لساني "صوتي" phonétique في جوهره يتوقف فيه المكتوب على المنطوق، والخط على اللفظ. ويعود هذا الفقر أيضاً، وبصفة جزئية، إلى بحثهم المستفيض حول الفصل والوصل، إذ كان هذا الباب، كما سنرى في الفصل الموالي، عاملاً في إقصاء علامات الترقيم.

وأخيراً، يبقى أن نلاحظ أن لعلامات الترقيم صلة بالتطريز، سواء أكانت هذه العلاقة مباشرة أم غير مباشرة، وأن لبعض هذه العلامات صلة بالوقف. لذا بات على اللساني أن يدرس الوقف في الكلام الشفوي، والترقيم الوقفي في الكلام المكتوب حتى يتسنى له الوقوف على أوجه الاختلاف والتماثل والتقاطع بين هذين النسقين المنطوق والمكتوب.

---

(57) حنون (1997) الفصل الثاني من هذا الكتاب.

الفصل الرابع

علاقات علامات الترقيم والروابط بالوقف

0.4. تمهيد

على إثر انتهائنا من معالجة علامات الترقيم في التراث اللغوي القديم والحديث والوقوف على مختلف أدوارها وعلى بنيتها وتوزيعها في النص المكتوب، والنظر في صلات النص المقروء المشفَّه بالنص المكتوب والمرئي، والانتهاء من كل ذلك إلى أننا بإزاء نسقين ينتميان إلى اللغة وإن تغيرت واختلفت وجهة النظر، وإذن بيان الحاجة إلى إرساء نظرية صواتية تعالج الدلائل المرئية ومنها علامات الترقيم باعتبار دورها في تنظيم النص المقروء وإرساء قدر أكبر من الشفافية التواصلية والتبادل بصفة عامة، سنحاول، في هذا الفصل، بالاعتماد على الخلاصات التي انتهينا إليها في كتابنا "**في الصواتة الزمنية**"[1] وكتابنا الذي أعقبه المعنون بـ "**في التنظيم الإيقاعي للغة العربية: نموذج الوقف**"[2]، أن نكشف عن صلات علامات الترقيم بالوقف. وهكذا سنخصص القسم 1.4 للحديث عن مستوى التناظر بين علامات الترقيم والوقف، والقسم 2.4 للفصل والوصل وصلتهما بعلامات الترقيم والوقف، والقسم 3.4 لصياغة مقدمات لمعالجة الروابط صواتياً؛ فيما نثبت في 4.4 أهم خلاصات هذا الفصل.

---

(1) (2003) عن دار الأمان. الرباط. المغرب.

(2) (2010) عن الدار العلوم ناشرون بلبنان ودار الأمان بالمغرب ومنشورات الاختلاف بالجزائر.

1.4. أي تناظر بين علامات الترقيم والوقف؟

إذا سلمنا بأن الترقيم تطريزي من حيث طبيعته ودوره، فمن الواضح أن بعض علاماته تناسب الوقف وتدل عليه. وفي هذا الإطار أشار باركو Barko إلى أن الأب والتر أونغ Walter Ong قد بين أن النحاة، مثل ديوميد Diomède ودوزيتي Dosithée ودونات Donat، منذ القرن الرابع، أو أيضا كاسيودور Cassiodore في القرن السادس، قد اعتقدوا أن **وظيفة الترقيم هي الإشارة إلى الوقوف** من أجل التنفس. وإذن، فقد كان **الترقيم وسيلة لنقل إيقاع الخطاب المنطوق إلى الكتابة**[3]. كما أن ديدرو Diderot، في القرن الثامن عشر، قد رأى، في موسوعته، "أن راحة الصوت في الخطاب وعلامات الترقيم في الكتابة تتناسبان دائماً. . .، فالفاصلة تعيِّن الوقفة الدنيا من كل الوقوف، وهي وقفة غير محسوسة تقريباً، وتشير الشبه - نقطة إلى وقفة كبرى قليلاً، وتصرح النقطتان براحة عظمى إلى حد ما، وتشير النقطة إلى وقفة أكبر من كل الوقوف. إن فن الترقيم يعود إلى معرفة مبادئ هذه النسبة معرفة جيدة"[4]. وقد أورد فوناغي Fonagy أن روستو Restaut، في القرن الثامن عشر، يعتبر النقطتين علامة "استراحة كبرى"[5]. كما أنه يرى أن الفاصلة تستعمل في كل مواضع دورة ما، تلك المواضع التي يمكن القيام فيها، بطبيعة الحال، بوقف[6]. ويكتب بوزي Beauzée أن الترقيم هو فن الإشارة إلى نسبة الوقوف التي علينا القيام بها وذلك بواسطة علامات مسلم بها[7]، وأن هذه النسبة يجب أن تضبط اعتماداً على حاجات التنفس[8]. ولم يفت فوناغي Fonagy أن يشير إلى أن **المبدأ الوقفي والنحوي، بالنسبة لنحاة القرن الثامن عشر، لم يكن سوى مبدإ واحد في الممارسة**: إن الترقيم يلبي، في آنٍ واحد، المعيارين[9]. وقد أوضح ڤارلو

---

(3) Barko, I. (1977-1979) fasc. 1., p.64.

(4) نقلاً عن: Védénina, G. (1973), p.33.

(5) انظر: Fonagy, I. (1980), p.116.

(6) نقلاً عن: Catach, N. (1987).

(7) نقلاً عن: Lorenceau, A. (1980), p.150.

(8) Catach, N. (1987), p.35.

(9) (1980), p.99.

Varloot أن السُلَّم المكوَّن من أربع علامات، أي الفاصلة، والشبه - نقطة، والنقطتان المتراكبتان، والنقطة الواحدة في الأسفل، قد يبدو أنه كان، في الحقبة الكلاسيكية، مستجيباً لكل ترميزات الوقف، وذلك انطلاقاً من الوقف الأقصر إلى الوقف الأطول[10]. وعلاوة على ذلك، أكدت كاتاش Catach أن دور الترقيم، عند بوزي Beauzée ودولي Dolet، دور تطريزي ووقفي، وأن الترقيم مكلَّف، قبل كل شيء، بالإشارة إلى "راحة الصوت" وإلى المواضع التي يجب فيها "التنفس"[11]. أما في القرن العشرين، فإن الترقيم، عند داموريت Damourette، يعين الوقوف، وخاصة منه النقطة والفاصلة والشبه - نقطة، فيما تشير النقطتان وعلامتا التعجب والاستفهام والمزدوجتان ونقط الحذف والهلالان والعارضة ونقطة السخرية إلى اللحن mélodie[12]. وإن كان يشير أيضاً إلى أن كل علامات الترقيم هي، في ذات الوقت، وقفية ولحنية[13]. وتؤكد صالفا Salvat أن **الترقيم يعني، في الغالب، وقفاً محتملاً، إلا أنه اختياري**، يهمله النطق المعتاد، كما يؤكد أن **علامات الترقيم تشير إلى وقف إجباري أو اختياري**، وهذا الوقف هو إما علامة فصل لساني أو نَفَسي، ويترافق هذا الوقف، دائماً، في تحققه الشفوي، مع تغيرات المُنْحَنى اللحني[14]. وتعرض سالفا Salvat إلى **الصمت المؤقت الذي تشير إليه علامات الحذف** ملاحِظَة أن انقطاع الخطاب يمكن أن يوحي بصعوبة في النطق، أو بالبحث عن كلمة مناسبة، أو بالتردد الناتج عن الشك أو التلكؤ أو عن احترام إنساني[15].

إن علامات الترقيم، إذن، وخاصة ما ذكر منها في ثنايا هذه النصوص، تحيل على الوقف. **فالوقف هو المعيار الأساسي لوضعها في مواضعَ ما، بوصفه ظاهرة تطريزية**، قد يكون تطريزيّاً فحسب، وقد يكون نحويّاً، وقد يكون دلاليّاً. وعليه، **فلا تعارض بين الوقف التطريزي والنحوي والدلالي، بل بينها تناسب وتوافق.**

---

(10) (1977-1979) fasc. 2., p.18.

(11) (1977-1979) fasc. 2., p.37-38.

(12) (1939), p.9-11; p.12-54; p.54-128.

(13) نفسه، ص11.

(14) Salvat, M. (1976), p.4454.

(15) نفسه، ص4455.

وكنا قد تحدثنا في كتابنا "**في التنظيم الإيقاعي للغة العربية: نموذج الوقف**" عن الوقف وعن مجموع محدداته، مثلما تناولنا فيه هذه القضية المتصلة بالوقف ووظائفه[16]. ومن جهة ثانية، تبين أن **علامات الترقيم الوقفية ذات قيمة هرمية ترتبط بدرجات طول الوقف**، كما اتضح أن هذه العلامات تشير إلى نوعين من الوقف: **وقف اختياري ووقف إجباري**. ومن جهة ثالثة، انكشف أن الوقف قد يكون نَفَسيّاً فيما يتصل بوقف التذكر الذي تحيل عليه نقط الحذف.

2.4. الفصل والوصل وصلات الظاهرة بعلامات الترقيم والوقف

وننتقل الآن إلى موضوع الفصل والوصل **والدور الكبير الذي لعبه هذا الباب في تهميش علامات الترقيم عند العرب القدماء**، أو في لعبه نفس الدور الذي تلعبه هذه العلامات بما يعنيه ذلك من اضطلاع بنفس الوظائف خاصة منها **تماسك النص** cohérence du texte. ونبدأ بالتسليم، أولاً، بأن الروابط العاطفة تشكل نسقاً من الدلائل اللسانية تكمن وظيفتها الأولى في الإشارة إلى نوعية العلاقات المنسوجة بين الوحدات المتعاقبة أو المنفصلة. ومعنى ذلك أن ربط البنيات الجُمْلية وتقطيعها وتسلسلها يؤمنه، أساساً، التنظيم النصي بواسطة الروابط connecteurs العاطفة وعلامات الترقيم. إذ يتم إبراز بَنْيَنة البنيات الجُمْلية بفضل علامات الترقيم وباختيار علامات لسانية تربط هذه البنيات ببعضها البعض أو تفصلها منظِّمة إياها في متوالية أو متواليات ومحددة درجة إدماجها في النص. ونشير، ثانياً، إلى العلاقات بين الجُمَل وطبيعة هذه العلاقات.

كتب **السَّكَّاكي** قائلاً: "وكذلك إذا أتقنت أن الإعراب صنفان لا غير: صنف ليس بتبع، وصنف تبع؛ وأتقنت أن الصنف الثاني منحصر في تلك الأنواع الخمسة: البدل والوصف والبيان والتأكيد واتِّباع الثاني الأول في الإعراب بتوسُّط حرف [...] حصل لك أن الصنف الأول ليس موضعاً للعطف بأي حرف من حروف العطف، لفوات شرط العطف فيه، وهو تقدم المتبوع [...] وحصل لك أيضاً أن الأنواع الأربعة من الصنف الثاني ليس واحد منها موضعاً للعطف بالواو، إما لفوات شرط

---

(16) **في التنظيم الإيقاعي للغة العربية: نموذج الوقف**. مرجع سبق ذكره.

العطف حكماً، كما في البدل، [...] وإما لفوات شرط معناه، كما في الوصف والبيان والتوكيد، إنما موضعه النوع الخامس. [...] ثم إذا أتقنت أيضاً أن كل واحد من وجوه الإعراب دالٌّ على معنى كما تشهد لذلك قوانين علم النحو، حصل لك فائدة الواو، وهي مشاركة المعطوف والمعطوف عليه في ذلك المعنى"[17]. أما **عبد القاهر الجرجاني** فقد ذهب إلى أن الجُمَل على ثلاثة أضرب: "جُمْلة حالها مع التي قبلها حالة الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكّد فلا يكون فيها العطف البتّة لشبه العطف فيها لو عطفت بعطف الشيء على نفسه. وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه فيكون حقها العطف. وجملة ليست في شيء من الحالين، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء فلا يكون إياه ولا مشاركاً له في معنى بل هو شيء إن ذُكِر لم يُذكَر إلا بأمر ينفرد به ويكون ذِكر الذي قبله وتَرْك الذكر سواء في حاله لعدم التعلق بينه وبينه رأساً. وحَقُّ هذا ترك العطف البتّة، فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية، والعطف لِما هو واسطة بين الأمرين، وكان له حال بين حالين"[18]. وكتب **محمد بن علي بن محمد الجُرْجاني** قائلاً: "الجملتان إما أن يتعلَّقا بعامل واحد بجهة واحدة، أو لا، فإن كان الأول، فالوصل لا غير. وإن كان الثاني: فإما أن تتعلق إحداهما بالأخرى تعلُّق العمل، أو تعلُّق التكميل، أو لا، فإن كان الأول، فالفصل لا غير، وإن كان الثاني فإما أن يكون بينهما اختلاف في إرادة العُموم والخصوص، أو لا. فإن كان الأول فالفصل لا غير. وإن كان الثاني فالوصل"[19]. ويفصل الكاتب هذا الكلام الموجز قائلاً عن القسم الأول: "الجملتان إذا كانتا معمولتَيْ عامل واحد، وذلك بأن تكونا واقعتين موقع المفردين يجب أن يعطف الثانية على الأولى بواو الجمع، ليدل على اجتماعها في الحكم. وهو خمسة أقسام: (ا) أن يكونا خَبَرَيْ مبتدإ واحد [...] (ب) أن يكونا فاعلَيْ فعل واحد [...] (ج) أن يكونا مفعولَيْ فعل واحد [...] (د) أن يكونا صفتَيْ

---

(17) أبو يعقوب السكّاكي (1983)، ص249-250.
(18) عبد القاهر الجُرْجاني (1978)، ص187-188.
(19) محمد بن علي بن محمد الجُرْجاني (1981) ص121-122.

موصوف واحد [...] (هـ) أن يكونا حالَيْ صاحب واحد [...]"[20]. ويقول عن القسم الثاني: "واعلم أنه إذا نسبت الجملة الأولى في بعض الأقسام المذكورة إلى عاملها فهو مثل لهذا القسم مما يكون التعلُّق تعلُّق العمل، وأما ما يكون تعلُّق التكميل فعلى أربعة أقسام: الأول: أن تكون الثانية كالتأكيد للأولى [...]، الثاني: أن تكون الثانية كالبدل من الأولى: إما بدل البعض، [...] أو بدل الاشتمال، [...]؛ الثالث: أن تكون الثانية كعطف البيان للأولى [...]؛ الرابع: أن تكون الثانية كالجواب عن الأولى، وفي الحقيقة يكون جواباً عن سؤال مقدر [...]"[21]. ويقول عن القسم الثالث: "إذا كانت جملة مطلقة بعد جملة مقيدة، لم يَجُز الوصل لئلا يُتوهَّم تقييد المطلقة بسببه [...]"[22]. وأما عن القسم الرابع فيقول: "اعلم أن الواو العاطفة موضوعة للجمع بين مشتركين في أمر من الأمور، سواء عطفت بها المفرد على المفرد، أو الجملة على الجملة، إلا أن الجملة على قسمين: واقعة موقع المفرد، وغير واقعة موقع المفرد، فالواو في القسم الأول تفيد ما تفيده في عطف المفردات، وفي القسم الثاني، تفيد الاشتراك في خبر خاص، وإنشاء خاص، لا في مطلق الخبر والإنشاء، ولا بد من اختصاصها بوجه من الوجوه"[23].

قد يتكوَّن الخطاب من جمل قصيرة مكونة من مفردات، وقد يتكوَّن من جمل تطول أو تتكاثر. وتعقد هذه الجمل فيما بينها، من أجل تماسُك الخطاب، علاقاتٍ متنوعة متفاوتة الاتصال ومتفاوتة الانقطاع. وبذلك تكون العلاقات إما علامات دالّة على الارتباط والاتحاد والتآخي، وإما علامات دالّة على مقاطع الكلام ومفاصله. ويتحكم في درجات الاتصال والانفصال هذه عاملان أساسيان هما **الإعراب والمعنى**.

والإعراب "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[24]، وبه تُميَّز المعاني

---

(20) محمد بن علي بن محمد الجُرْجاني (1981) ص122-123.
(21) نفسه، ص123-124.
(22) نفسه، ص125.
(23) نفسه، ص126.
(24) ابن جني (د.ت) ج1، ص35.

ويوقف على أغراض المتكلمين[25]، وذلك "أن الأسماء لما كانت تَعتوِرُها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تُنبئ عن هذه المعاني"[26]. وعليه، فالإعراب يدل على الربط[27]، إذ يعني العلاقة بين الكلمات في جملة ما وبين الجمل. وهذه العلاقة نتاج لعوامل إذ يسلط العامل على المكوِّنات فتترتب على ذلك علاقات متنوعة. وهكذا يسند إلى الكلمة أو الجملة -إذا كان لها محل من الإعراب- حكم الكلمة أو الجملة التي قبلها من ناحية الإعراب. وهذا هو ما يسميه البلاغيون بالتناسب اللفظي. وينقسم الإعراب إلى إعراب تبعي وإعراب غير تبعي. والإعراب التبعي ينحصر في البدل والوصف وعطف البيان والتأكيد والعطف. وإذا كان الإعراب فرع المعنى[28] فإن الألفاظ مغلقة على معانيها لا يفتحها إلا الإعراب[29]. وقد نقل الزركشي قولهم بأن التمسك بصحة المعنى يَؤُول لصحة الإعراب[30].

أما العامل الأساسي الثاني فهو المعنى أو ما يسمى بالمناسبة المعنوية أو الجامع. وهذه المناسبة المعنوية هي التي تسوغ قرن لفظ بلفظ أو جملة بجملة، وقد تُقَدَّم رعاية المعنى على رعاية التناسب اللفظي[31]. وقد يكون الجامع قريبا أو بعيدا[32]، وهو ثلاثة أقسام عقلي ووهمي وخيالي. يقول **الخطيب القزويني** في ذلك: "فأما العقلي فهو أن يكون بينهما (أي: الشيئين) اتحاد في التصور. أو تماثل؛ فإن العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد. أو تضايف، كما بين العلة والمعلول، والسبب والمسبِّب، والسفل والعلوّ، والأقل والأكثر، فإن العقل يأبى أن لا يجتمعا في الذهن. وأما الوهمي فهو أن يكون بين

---

(25) عبد الرحمان جلال الدين السيوطي (د.ت)، ج1، ص329.
(26) أبو القاسم الزجّاجي (1979)، ص69.
(27) ابن يعقوب المغربي (د.ت)، ص119.
(28) الزركشي (1972)، ج1، ص302.
(29) عبد القاهر الجرجاني (1978)، ص23.
(30) الزركشي (1972)، ج1، ص309.
(31) بهاء الدين السبكي (د.ت)، ص112.
(32) نفسه، ص8.

تَصَوُّرَيْهما شبه تماثل، كلون بياض ولون صُفْرة، فإن الوهم يبرزهما في معرض المثلين، [...] أو تضادّ، كالسواد والبياض، والهمس والجَهارة، [...] أو شبه تضادّ، كالسماء والأرض، والسهل والجبل [...] والخيالي أن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق، وأسبابه مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتباً ووضوحاً"[33].

لقد بات واضحاً أن الإعراب والمعنى يتضافران ويعقدان بينهما علاقات مختلفة ويساهمان في تشكيل الجمل والخطاب. فبالإعراب تتميز المعاني النحوية وتتعالق المفردات والجمل ويتحدد الإخبار وينكشف غرض المتكلم ومقصده؛ ولهذا السبب كانت صحة المعنى وسلامته متوقفتين عليه. ولأن المعاني النحوية مختلفة وتدل على أنواع العلاقات المختلفة بين الكلمات، اختلفت الحركات الإعرابية واختلفت رتبة الكلمات وانعقدت علاقات ونسب بين الكلمات والجمل بحسب العوامل المسلطة على المفردات والجمل. غير أن هذه العلاقات النحوية لا تكفي وحدها لإنشاء خطاب، فلا بد من ترتيب الدلالات والتنسيق فيما بينها حتى يتلاءم الكلام. فمثلما قد تكون الجمل مستقلة نحويّاً عن بعضها البعض، قد تكون مستقلة دلاليّاً عن سائر ما يجاورها من الجمل، ومثلما يقع التشريك بينها في الصورة اللفظية يقع التشريك بينها في المعنى، ومثلما تعد إحداها جزءاً من سابقتها متماثلة معها وغير أجنبية عنها على مستوى العلاقات النحوية، يحدث أن تكون، على المستوى الدلالي، جزءاً من الجملة السابقة متماثلة معها، ومثلما قد تختلف الجمل في التركيب وتتغاير لكنها ذات روابط وصلات تصل بينها، قد تتغاير في المعنى وتختلف مع وجود روابط وصلات بينها.

ويتوقف الجامع، حسب البلاغيين العرب، على معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال وشبه كل منهما[34]. وهكذا قد تتعلق الجملتان ببعضهما البعض فتوصلان بأداة عطف -وهي الواو- وذلك إذا:

- كان للأُولى موقع من الإعراب وقصد تشريك الثانية في هذا الحكم الإعرابي وكان بين الجملتين جهة جامعة ولم يكن هناك مانع من الوصل.

---

(33) الخطيب القزويني (1975)، ص263-264.

(34) انظر ابن يعقوب المغربي (د.ت)، ص16.

والملاحظ في هذا الموضع أن واو العطف يكون في مثال مسبوقاً **بوقيفة أو فاصلة**، ويكون في مثال آخر غير مسبوق بهذه الوقيفة أو الفاصلة.

- اتفقت الجملتان خبراً وإنشاءً، لفظاً ومعنىً أو معنىً لا لفظاً، وكانت بينهما مناسبة ولم يكن هناك مانع من الوصل. وهذا الموضع، مثل سالفه، **قد تكون فيه قبل الواو فاصلة وقد لا تكون.**

- كان بين الجملتين كمال الانقطاع مع إيهام الفصل خلاف المقصود، **والواو هنا تكون مفصولة عما يسبقها بفاصلة.**

وقد تتعلق الجملتان ببعضهما البعض فتفصلان ـ أي لا يوجد بينهما رابط من روابط العطف ـ وذلك في الحالات التالية:

- إذا اتحدت الجملتان اتحاداً تامّاً بحيث تكون الجملة الثانية بمنزلة الأولى، وذلك في المواضع الآتية:

الأول: "أن تكون الثانية مؤكدة للأولى، والمقتضي للتأكيد دفع توهم التجوُّز والغلط، وهو قسمان: أحدهما أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في إفادة التقرير مع الاختلاف في المعنى [...]، وثانيهما: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد اللفظي من متبوعه في اتحاد المعنى [...]"[35].

الثاني: "أن تكون الثانية بدلاً من الأولى، والمقتضي للإبدال كون الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لنكتة، ككونه مطلوباً في نفسه، أو فظيعاً، أو عجيباً، أو لطيفاً، وهو ضربان: أحدهما، أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوعه [...]، وثانيهما: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل الاشتمال من متبوعه [...]"[36].

الثالث: "أن تكون الثانية بياناً للأولى، وذلك بأن تنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في إفادة الإيضاح، والمقتضي للتبيين أن يكون في الأولى نوع خفاء، مع اقتضاء إزالته (...)"[37].

---

(35) الخطيب القزويني (1975)، ص250-251.
(36) نفسه، ص252-253.
(37) نفسه، ص253.

وتندرج هذه المواضع الثلاثة، كما هو معلوم، في ما يسمى بـ "كمال الاتصال". والملاحظ أن **الجملتين في التوكيد قد تفصلان وقد لا تفصلان بوقف أو فاصلة. أما في البدل وعطف البيان فلا تفصلان بأي وقف كان أو بأية علامة من علامات الترقيم.**

- إذا كان بين الجملتين تباين تامّ، وذلك كأن تختلف الجملتان خبراً وإنشاءً، لفظاً ومعنىً، أو معنىً فقط؛ أو لا يكون بين الجملتين جامع شريطة ألّا يوهم الفصل خلاف المقصود. وهذه الحالة هي المسماة بـ "كمال الانقطاع". وفي هذه الحالة، **تفصل** الجملتان بوقف أو بفاصلة.

- إذا كانت الجملة الثانية جواباً عن سؤال اقتضته الأولى "فتنزل منزلته، **فتفصل الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال [...] ويسمى الفصل لذلك استئنافاً**، وكذا الجملة الثانية أيضاً تسمى استئنافاً"[38]. وهذه الحالة هي المسماة بـ "شبه كمال الاتصال". وهنا **يفصل بين الجملتين بوقف أو بعلامة ترقيمية قد تكون علامة الاستفهام أو الفاصلة.**

- إذا كانت الجملة الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى، وهي كذلك لأن "عطفها عليها (يكون) موهما لعطفها على غيرها، **ويسمى الفصل لذلك قَطْعاً**"[39]. وفي هذا الباب، يقول السكّاكي مقسِّماً القطع إلى قسمين: "أن يكون للكلام السابق حكم وأنت لا تريد أن تشرك الثاني في ذلك فيقطع، ثم إن هذا **القطع يأتي إما على وجه الاحتياط**، وذلك إذا كان يوجد قبل الكلام السابق غير كلام مشتمل على مانع من العطف عليه، لكن المقام مقام لا احتياط فيقطع لذلك، **وإما على وجه الوجوب** وذلك إذا كان لا يوجد"[40]. وهذا هو المسمى بـ "شبه كمال الانقطاع"، **وتفصل فيه الجملتان عن بعضهما البعض بوقف أو فاصلة إذا كانت الجملتان متفقتين خبراً أو إنشاءً، لفظاً ومعنىً، أو كانتا متفقتين كذلك معنىً لا لفظاً، ويمنع من العطف مانع كأن يكون للجملة الأولى حكم لم يُقْصَد إعطاؤه للثانية.** وهذه الحالة هي الحالة المسماة بـ "التوسط بين الكمالين"

---

(38) الخطيب القزويني (1975)، ص255-256.
(39) نفسه، ص254.
(40) أبو يعقوب السكاكي (1983)، ص252.

التي قال فيها السكّاكي: "وأما الحالة المقتضية للتوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع فهي: أن اختلفا خبراً وطلباً أن يكون المقام مشتملاً على ما يزيل الاختلاف من تضمين الخبر معنى الطلب، أو الطلب معنى الخبر، ومُشركاً بينهما في جهات جامعة"[41] والجملتان هنا تفصلان بوقفة أو بفاصلة.

ومن الجدير بالذكر أن باب الفصل والوصل لا يقتصر على الجمل، بل يشمل أيضا المفرد. وفي هذا المضمار كتب **بهاء الدين السُّبْكي**: "الأصل في المفرد فصله مما قبله لأن ما قبله إما عامل فيه [...] فلا يعطف المعمول على عامله أو معمول فلا يعطف العامل على معموله، أو كلاهما معمول والفعل يطلبهما طلباً واحداً فلا يمكن عطفه لأنه يلزم قطع العامل عن الثاني (...) إلّا ما سنذكره في عطف أحد الخبرين على الآخر. لكن قد يأتي ذلك في بعض المفردات، فلا بد له من ضابط، فنقول إذا اجتمع مفردان وأمكن من جهة الصناعة عطف أحدهما على الآخر، فإن كان بينهما جامع **وَصَلْتَ، وإلا فَصَلْتَ**[42]. ثم ينظر في أحوال المفرد مشياً على اصطلاحهم في الجمل ليرد ذلك إلى أقسام هي: "أحدهما، أن يكون بين المفردين كمال انقطاع بلا إيهام غير المراد [...] فإنه لا جامع بين هذين الخبرين معتبر [...]، الثاني، أن يكون بينهما كمال الانقطاع، وفي الفصل إيهام غير المراد [...] فيجب العطف [...]، الثالث، كمال الاتصال بأن يكون تأكيداً معنويّاً أو لفظيّاً أو عطف بيان أو نعتاً أو بدلاً [...] فلا يعطف شيء من ذلك، أو يكون في معنى واحد من هذه الأمور كما سبق في الجمل أو يكونا بمنزلة خبر واحد [...]، فإن قلتَ قد وقع عطف بعض الصفات على بعض قلتَ على خلاف الأصل، وأكثر ما يقع ذلك للجمع بين صفتين أو للتنبيه على تغايرهما [...]؛ الرابع، شبه كمال الانقطاع بأن يكون للمفرد الأول حكم لا يُقصد إعطاؤه للثاني [...]؛ الخامس، شبه كمال الاتصال [...]، السادس، أن يكون بينهما التوسط من كمال الانقطاع وكمال الاتصال [...] على أن يكونا خبرين، فإنك إذا أردت جعل الثاني صفة تعيِّن الوصل كما سبق إلّا بتأويل، ثم ذلك في المفردات يكون أيضاً بالاتحاد. فتارة يتحد فيه باعتبار المسند ونعني به مدلول

---

(41) أبو يعقوب السكاكي (1983)، ص258.

(42) بهاء الدين السبكي (د.ت)، ص113-114.

المفرد والمسند إليه وهو العامل في المفردين [...]"[43].

إذا تأملنا في هذه الأحوال، من جهة إدراج الوقف وعلامات الترقيم، اتضح لنا تعذر إمكان الوقف أو وضع علامة ترقيمية لما بين المفردات من تعلق لفظي وتعلق معنوي، ماعدا عطف الصفات الذي يحتمل الوقف بينها، وحالة جعل الخبر الثاني صفة بحيث يمكن فصله عما سبقه بوقف أو فاصلة.

لقد اتضحت أمامنا النظرة العربية القديمة لما يسمى بالروابط ولما سماه البلاغيون بالوصل والفصل. وبوسعنا الآن أن نقدم نظرة تركيبية عما رأيناه بخصوص الفصل والوصل، ولننظر في إلى أي مدى ساهم هذا الباب في إقصاء تطوير علامات الترقيم عند العرب. ولعل ما يستوقف الانتباه هو أن **الفصل والوصل يرتبطان بالكتابة والقراءة.** وهذا معناه أن هذا الباب في علم المعاني يعود، جزئيّاً، إلى تزويد القارئ بوسائل لغوية لتفادي الفهم الخاطئ ولتأمين تواصل لغوي هادف يحقق الغايات التي من أجلها وُضِع. ولعل ما دعا إلى تنظيم هذه الوسائل اللغوية وضبطها وتقنين وظائفها البنيوية يكمن، إلى حد ما، في غياب نسق تامّ من علامات الترقيم، نسق مفصل ومتنوع. وبهذا المعنى، **فالفصل والوصل يرميان، من أحد جوانبهما، إلى سد هذه الثغرة.** فهل حقّاً سَدَّ الوصل والفصل مَسَدَّ علامات الترقيم؟ وإلى أي حد توفَّقا في ذلك؟

إن وجود الروابط العاطفة وانعدامها يؤمنان التنظيم النصي، ولهذا السبب، يصح القول إن هذه الروابط - في وجودها وعدمها - تسهر على تنظيم النص على المستويات التالية: التركيبية والدلالية والقولية (التواصلية communicationnel). فهي تشير -حضوراً وغياباً- إلى هرميات التعلق اللفظي والتعلق المعنوي وإلى موجبات القصد التواصلي. ومن جهة أخرى، يمكن أن نستنتج أن هذه الروابط تشير، من خلال توزيعها في النص على شكل حضور وغياب، إلى:

(1) تحديد أجزاء النص، أي تقطيعه إلى وحدات إرشادية وإعلامية وكأنها معالم في مسار النص،

(2) تجزيئ النص إلى وحدات رازمة تخلق رزماً من أجزاء الجمل،

---

(43) بهاء الدين السبكي (د.ت)، ص114-115.

(3) اعتبارها وحدات واصلة تؤمن الاستمرارية المادية للنشاط اللغوي.

وباختصار، فهذه الوحدات الرابطة، بما فيها الوحدة صفر، وحدات إدماج خَطّي تصل الكلام بالكلام ووحدات فصل خطّي تفصل كلاماً عن كلام، صيانة لقواعد تركيبية - دلالية - قولية.

وإذا كنا قد وقفنا عند الفصل والوصل وحاولنا مقارنتهما بالوقف أو بعلامات الترقيم محاولين تبيان الفرق بين نسقين لسانيين: نسق الروابط ونسق علامات الترقيم، فقد انتهينا إلى الكشف عن أنه **لا يوجد أي تناسب بين الوصل وانعدام علامة ترقيمية، وبين الفصل ووجود علامة ترقيمية.** غير أن ذلك لا يعني انعدام وجود أي تناسب في بعض الحالات. إلا أن هذا التقاطع بين النسقين يبقى تقاطعاً هامشيّاً. ويترتب على ذلك أن لكل نسق من النسقين وظيفته الخاصة به، وإن كانا معاً يعدان نسقين منظمين للنص، ويَحُولان دون اضطراب الفهم والتباس المعنى وخلخلة البنيات التركيبية.

وقد انتهينا، في عرضنا هذا إلى أن الفصل والوصل قد يتقاطعان أحياناً مع الترقيم، إلا أنهما لا يناسبانه ولا يناظرانه. وبذلك، بقي التناظر والتناسب بين نسق الترقيم ونسق الروابط هامشيَّيْن وثانويَّيْن. هذا علاوة على أن خلفيات الفصل والوصل خلفيات تركيبية ودلالية وتواصلية وأسلوبية ولا نكاد نجد فيها ما يشير إلى التطريز.

وإذا كان ذلك صحيحاً، فإن الفصل والوصل قد عجزا عن سدّ الثغرة التي خلَّفها النقص الكبير في نسق علامات الترقيم عند العرب.

3.4. في أفق المعالجة الصواتية للروابط

تدعونا إلى هذه الوقفة عدة عوامل نذكر منها استهداف الربط بين الكتابة وعلامات الترقيم ومسألة الوصل والفصل. فقد بدا أن هذا الأمر مستوجب من عدة وجوه. أولاً لأنه لم يسبق في نظرنا أن تمت معالجة الوصل والفصل من زاوية نظر لسانية وخاصة في مكوِّنه المسمى بالصواتة. وهو ما يجعلنا نعتقد أن هاتين الظاهرتين، كموضوع للدراسة والبحث، لم تدرجا بعد بما فيه الكفاية، في

الإطار اللساني الحديث الذي ظل يتجاهل دورها ويعتبره حشويّاً أو زائداً. وسنحاول، في هذا القسم، أن نرسم معالم الإطار النظري لهذه المقاربة وذلك بالاعتماد على ما انكشف لنا من خلال الخلاصات التي انتهينا إليها في ما سبق من فصول، وهو إطار نظري سيساعد، ولا شك، على مواصلة الجهود لبناء تصور دامج للروابط في إطار ما نسميه بالصواتة البصرية.

وبعيداً عن الدخول في موضوع دور الروابط التداولي pragmatique والخطابي discursif ووظائفها النصية textuelles والدلالية sémantiques، فإننا نرتئي أن ننظر إلى هذا الموضوع من زاوية نظر صواتية أولية وذلك بربطها بعلامات الترقيم باعتبار هذه الروابط جزءاً لا يتجزأ من الكتابة الخطية، وهو ما يعني حضور البُعد البصري فيهما معا.

لقد وضع العرب القدماء مصطلحَيْ "الفصل" و"الوصل" للتعبير عن عملية تنظيم النص وبناء انسجامه الداخلي على مستوى الكتابة الخطية. وهما يشيران، معاً، إلى وجود واصل أو رابط (وغيابهما عبارة عن وجود لرابط من طبيعة أخرى). وبطبيعة الحال، فالأمر يتعلق بربط وحدات الخطاب (الأقوال) والمساهمة، بذلك، في بناء وحدات خِطابية مركبة انطلاقاً من وحدات خطابية بسيطة[44]، وهو ما يعني أن الرابط يؤمن "الوصل" داخل جملة مركبة. ومن المعلوم البَيِّن أن الروابط منحدرة من مقولات نحوية مختلفة منها أدوات العطف والاستثناء (المنقطع والمتصل) والظروف وبعض أوجه الحال وأدوات الشرط وبعض حروف التفسير والتعليل من بين أبواب أخرى تجد لها موضعا في مجال الروابط. لذا، يبدو أننا في أمس الحاجة إلى معاودة النظر في الأبواب النحوية التقليدية لجمع ما تناثر من الروابط هنا وهناك.

وقد عمل بعض اللسانيين على عمل تم بموجبه تعداد أنواع الروابط وتصنيفها إلى روابط كرونولوجية، وزمنية، وسببية، وغائية. مثلما تم تحديد وظائفها في وظائف دلالية وغيرها. كما تمت العناية بدور الروابط في التخطيط النصي بحيث تم ذكر عمليات الترابط وتبيان الروابط على المستوى الشمولي

---

(44) Moeschler et Reboul (1994), p.465.

والمستوى المحلي للنص. ومن جهة أخرى، تمت دراسة أنماط النصوص (الحكي، الوصف، النص الحِجاجي..)[45] وتوظيفها للروابط. ومن البديهي الإشارة إلى تنامي نشر أعمال أخرى اهتمت باستعمال هذه الروابط مجموعةً أو مصنفةَ إلى أنواع.

وفي ما يتصل بالروابط والتطريز، يمكن، مبدئيّاً ومن خلال ما انتهينا إليه، أن نثبت تصوراً أوليّاً ندرجه ملامحه الأساسية في ما يلي:

* يجمع النص بين نسقين فرعيين هما الروابط المُنظِمة من جهة، وعلامات الترقيم من جهة أخرى. وإذا كان الترقيم قد أصبح تطريزيّاً فإنه من الممكن أيضاً القول بإمكانية النظر إلى الروابط من وجهة نظر تطريزية.

* تلعب الروابط دوراً مكملاً لعلامات الترقيم أو دوراً معوضاً لها بحسب أصنافها وأنواعها. وضمن هذا الأفق، فهي تلعب دوراً مُعْلِماً بالاندماج الخطي.

* الرابط قد يلغي وقد لا يلغي علامة الترقيم بل يؤكدها ويعززها أي أنه يعلن عن نبرة نغمية أو عن وقف. وقد يعني ذلك أن الرابط أحياناً قد يصاحبه ملمح فوق ـ قطعي (مثال ذلك "أيْ" للتفسير والشرح)؛

* للروابط، باعتبارها تطريزات، تحقُّقات صوتية في النص، وبذلك فإن إدماجها فيه يتم بواسطة التطريز؛

* يتم أحياناً التلفظ بالروابط ضمن مجموعة تنغيمية متميزة ومنفصلة عن المجموعة التنغيمية الموالية بواسطة وقف، أو قد يتم النطق بها في سياق الاستمرارية التنغيمية للمكون السابق؛

* قد يحدث ترافق بين علامة الترقيم وجزء من القول (جزء من الجملة)؛

* قد يستقل الرابط بذاته تطريزيّاً بالنظر إلى المكوِّن الذي يدمجه، ويتم إنجاز استقلاله الذاتي بتوقيف التصويت مباشرة بعد الرابط؛

---

(45) انظر على سبيل المثال Favart, M. et Passerault, J-M. (1999)
كما يمكن النظر إلى أعمال كل من Martel, G. (1991)؛ Fayol, M. (1985, 1986)؛
Fayol, M. et Abdi, H. (1990) من بين أعمال عديدة أخرى.

* تفضي بنا دراسة الروابط إلى قياس درجات الوصل بين مجموعات الأفكار والوقوف على آثار درجات الوصل هذه. وتتشكل هذه الآثار من مجموع علامات الترقيم، وعلى الأقل جزئيّاً، من بعض الروابط. ومن شأن قوة العلاقة أن تحدد بالدقة المطلوبة تواتر الترقيم المستعمل (فاصلة، شبه فاصلة، نقطة)[46].

* بإمكان معالجة الروابط أن تدرج تعديلات في مدة الوقوف. وهكذا، تم تسجيل الملاحظة الأساسية التالية: تكون الوقوف التي تسبق الرابط أطول دائماً من تلك التي تليه وذلك عند الأطفال، أما لدى الراشدين فقد لوحظ نفس الأمر قبل الرابط، لكن لوحظ أيضا حدوث نفس التعديل بعد الرابط باستثناء روابط محددة[47].

4.4. خلاصة

انشغلنا، في هذا القسم، بصلة علامات الترقيم والروابط بالوقف علماً بأن للوقف إيحاء صوتيّاً وإن كنا قد أكدنا، من خلال كتاباتنا، أن وضعه مجرد. وقد انتهينا إلى أن كل علامات الترقيم والترقيم الأبيض la ponctuation blanche والروابط تشكل في ما بينها مكوِّنات تُسند إليها أدوار تطريزية منها أساساً الوقف، أي إثبات علامة أو بياض أو رابط لتنبيه القارئ على إمكان استراحة عينه. وكأن التشكيل الفضائي المكوَّن من هذه الأركان تشكيل إيقاعي بصري يمتع العين بهذه التلاوين الهندسية. وهكذا، فالنص المكتوب يحتويه التطريز ويؤطره ويشكل قالباً له يؤمن القول والمقاصد وينسج انسجام النص وحسن تنظيم فقراته. وبإمكان الملامح التطريزية الصوتية أن تناسبها ملامح تطريزية بصرية من قبيل ما قدمنا موجزاً عنه في ثنايا هذا القسم.

---

(46) Foulin, J.N et Fayol, M.(1989), p.12.
وانظر أيضاً:
Fayol, M. (1989), p.24.

(47) Favart,M. et Passerault, J-M, (1999), p.167. وانظر أيضاً: Fayol, M. (1989), p.11،

خاتمة الكتاب

لقد تمكَّنا، من خلال هذه الفصول الأربعة من هذا الكتاب، أن نؤكد صحة النظرية التي وضعنا معالمها الأولى في مقدمة هذا الكتاب وذلك بتخصيص صواتة محددة المقاربة والمنهجية لمعالجة ظواهر بَرْهَنّا على انتسابها إلى اللغة على الرغم من الطبيعة المادية لوحداتها المكونة لها.

وتكمن الخلاصة الأولى في الانتقال من المصادرة النظرية لوحدة لسانيّات المنطوق والمكتوب إلى التأكيد العملي لهذا الأمر، وهو ما يعني إعادة الاعتبار للمكتوب ودمجه في الصواتة الكلية من خلال الصواتة البصرية. وقد مكَّننا ذلك من إعادة ترتيب هذه الوحدات المنتسبة إلى النسقين معاً وتنظيمها التنظيم الملائم مع هذه المقاربة. ولم نتمكن من ذلك إلا بتحررنا من تحكم المظهر المادي في النظر اللساني، إذ لا يسمح المظهر المادي والإنجازي بالانتباه إلى طبيعة العلاقات الموجودة بين تلك الوحدات المادية.

وفي هذا السياق، وقفنا على وضع تصور لتقطيع السلسلة الكلامية المنطوقة والمكتوبة وفق التقطيع الذهني أو التمثل الذهني لها الذي من شأنه أن يسهل علينا تنظيم التحققات الصوتية والخطية والإحاطة بها وإعادتها إلى وحداتها الذهنية أو المجردة. وهكذا، وقفنا، على مستوى تحليل اللغة المنطوقة، على وحدات متعاقبة خطيّاً وموصولة فيزيولوجيّاً وفيزيائيّاً (مستوى علم الأصوات). مثلما وقفنا على أن هذه الطبيعة الخطية الأحادية تخفي طبيعة غير خطية (متعددة الخطوط) وطبيعة هرمية بموجبها ينتظم التشكيل اللساني الذي يعرف تجليات وتمظهرات مختلفة بحسب عوامل مختلفة. كما تأكد لنا أن الوحدات الصوتية المنطوقة والمسموعة المتباينة الاختلاف تخفي وراء هذا التمظهر تجانساً وتناغماً وتعالقاً يسهم في التنظيم الإيقاعي للغة ويعمل على بَنْيَنَتِها وفق قواعد خاصة.

أما على مستوى الرسْم الخطي، فقد أفضى بنا تحليل الوقائع الخطية إلى أن للغة المكتوبة المرئية وحدات مختلفة ظاهرها يؤكد أنها تتعاقب خطيّاً وتنسج

في ما بينها علاقات مركَّبية، كما تبيَّن لنا أننا بإزاء وحدات متنوعة منها الحروف الخطية ومنها علامات الترقيم ومنها الوحدات الإعجامية (علامات تشير إلى المد والإمالة والتفخيم وغير ذلك) ومنها الروابط.. غير أننا بالاستعانة بتصور كارتشيفسكي وكارول تشومسكي قد اهتدينا إلى أن هذه الوحدات المختلفة في تمظهرها تعود إلى وحدات خطية ذهنية تجعل هذه التمظهرات منتمية إلى نسق واحد ذي أدوار مختلفة. وهو ما أكد لنا أن هذه الوحدات الإنجازية على مستوى الرسم الخطي تشكل، على المستوى الصواتي البصري، وحدات هرمية (وقد تكون هرمية وحدات الرسم الخطي أقل فقراً من الوحدات الصوتية) محكومة بفعل التعاقب الزمني الخطي، تتعالق في ما بينها وتعزز بعضها البعض لتصنع تشكيلاً خطيّاً أو إيقاعاً خطيّاً (ويحضرني، في هذا المضمار، التشكيل الخطي الذي هي عليه مصاحف التجويد إذ فضلاً عن العلامات الإعجامية توجد الألوان المختلفة وباقي علامات الوقف) يهيكل الفضاء المكتوب بما يحقق لذة الرؤية والعين وجمالية الإبصار.

ولأن هذا العمل جزء لا يتجزأ من عمَلْينا السابقين، إذ خصصنا كتابنا "**في الصواتة الزمنية**" لعرض النظر إلى الوقف في الصواتة الكلاسيكية وإذن وضع تصور لما سميناه بالصواتة الزمنية أو الإيقاعية، وخصصنا كتابنا الثاني "**في التنظيم الإيقاعي للغة العربية: نموذج الوقف**" وإذن تجريب التصور الزمني من خلال النص المقدس وأدبيات الوقف والابتداء، أقول لأن هذا العمل جزء لا يتجزأ من هذين العملين ومكمِّل لهما، فقد آلينا على أنفسنا أن ننظر في علاقات هذه العلامات والروابط بالوقف. ولأن تصورنا للوقف يتصل بالكفاءة لا بالإنجاز، فقد حاولنا، في معالجتنا لعلامات الترقيم والروابط، أن نبحث عن الخيط الناظم بين هذه الوحدات الذي يمكِّننا من الكشف عن أدوارها في النص المتمثلة في التنظيم الإيقاعي أو التشكيلي للفضاء (**موسيقى الفضاء**). وقد انصرف فكرنا إلى أننا نؤسس بذلك، ومن خلال الصواتة البصرية، **تطريزاً للرسم الخطي**.

ونحن نؤسس للصواتة البصرية، من خلال معالجة وحداتها وأدوارها وتوزيعها في النص وتنظيمها له والنظر في طرق تنزيلها الإنجازي، انتصبت وتنتصب أمام سبيلنا المعرفي والعلمي أسئلة عالقة ومُعَلَّقة، من شأن الإجابة عنها أن تزيد هذا التصور وضوحاً وتعزز الخلاصات الأولى التي وصل إليها وتفتح

الطريق نحو تطويره وإنضاجه. فما يزال السؤال المتصل بكيف نبني الوقف في اللغة العادية وفي اللغة المقدسة (اللغة هنا بمفهومها الشمولي المنطوق والمكتوب)؟ وكيف تنقل الكتابة وبأية وسائل ووفق أي تنظيم علامات الترقيم والعلامات الإعجامية والروابط؟

من الواضح أن الحقل العلمي في قطاع اللسانيّات ما زال بحاجة إلى تناسل الدراسات التطبيقية على هُدى هذه المقاربات النظرية. وعسانا، بهذا العمل التركيبي المضني الذي انفتحنا به على مصادر وأصول مختلفة والذي أفضى إلى نتائج وخلاصات هامة، نكون قد وضعنا لبِنَة علمية مؤسسة لنظر صواتي جديد. ويبقى أن نكمل هذا المشروع العلمي، إن شاء الله، بعمل يخص "**التمثيل الصواتي للوقف**" في اللغة المنطوقة والمكتوبة. ومن شأن هذا العمل أن يوضح عدداً من الإشارات التي استعرضناها في ثنايا كتابنا هذا وكتابنا **في التنظيم الإيقاعي للغة العربية: نموذج الوقف**.

المراجع والمصادر

أ ـ باللغة العربية

المراجع

- أبو عاصم، عبد العزيز عبد الفتاح (1399هـ). **قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود**، لا ذكر للناشر ولا لمكان النشر، الطبعة الرابعة.

- أعراب، سعيد (1990). **القُرّاء والقراءات بالمغرب**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

- الجزائري، طاهر (1334هـ). **كتاب التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن عن طريق الإتقان**، مطبعة دار المنار، مصر، الطبعة الأولى.

- جواد، مصطفى (1977). «أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص»، أعدها للنشر وعلق عليها عبد الوهاب محمد علي، **مجلة المورد**، المجلد 6، العدد 1.

- حنون، مبارك. **مدخل للسانيّات سوسير**، دار توبقال، الدار البيضاء، **المغرب**.

- حنون، مبارك (2003). **في الصواتة الزمنية: الوقف في اللسانيّات الكلاسيكية**، دار الأمان، الرباط، المغرب.

- حنون، مبارك (2010). **في التنظيم الإيقاعي للغة العربية: نموذج الوقف**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ودار الأمان، الرباط. المغرب، ومنشورات الاختلاف، الجزائر.

- حنون، مبارك وأحمد العلوي (1992). **الفونولوجيا التوليدية الحديثة**، منشورات دراسات، سال، الدار البيضاء، المغرب (ترجمة).

- حنون، مبارك وأحمد العلوي (2003). **الفونولوجيا المقطعية: نحو نظرية توليدية للمقطع**. منشورات سليكي إخوان، طنجة، المغرب. (ترجمة).

- رمضان، عبد التواب (1985). **منهاج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين**، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى.

- زكي، أحمد باشا (1912–1988). **الترقيم وعلاماته في اللغة العربية**، مكتبة التوعية الإسلامية، مصر، الطبعة الثانية.

- الصباغ، عبدالله توفيق (د.ت). **فن الترتيل**، مطبعة أوفست الغزالي، حماة، سوريا.

- عبد العليم، إبراهيم، (1975). **الإملاء والترقيم في الكتابة العربية**، مكتبة غريب. القاهرة، مصر.

- عفيفي، فوزي سالم (1980). **نشأة وتطور الكتابة الخطية العربية ودورها الثقافي والاجتماعي**، وكالة المطبوعات، الكويت.

- قبش، أحمد (1974). **الكامل في النحو والصرف والإعراب**، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

- معروف، نايف (1986). **تعلم الإملاء وتعليمه في اللغة العربية**، دار النفائس. بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

- المنوني، محمد (1989). **المصادر العربية لتاريخ المغرب الفترة المعاصرة 1790-1930**، ج2، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة الدراسات البيوغرافية، رقم 1، المغرب.

- هارون، عبد السلام (1965). **تحقيق النصوص ونشرها**، مطبعة المدني، الطبعة الثانية.

المصادر

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). **الخصائص**، ج1، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، لبنان.

- الجرجاني، عبد القاهر (1978). **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، دار المعرفة. بيروت، لبنان.

- الجرجاني، محمد بن علي بن محمد (1981). **الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة**، تحقيق عبد القادر حسين، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، مصر.

- زادة، أحمد بن مصطفى طاش كُبري (1985). **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

- الزجّاجي، أبو القاسم (1979). **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة.

- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (1972). **البرهان في علوم القرآن**، ج1، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

- السبكي، بهاء الدين (د.ت).

- السكّاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي (1983). **مِفتاح العلوم**، ضبطه وكتب هوامشه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

- السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (1981). **أدب الإملاء والاستملاء**، تحقيق ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

- السيوطي، عبد الرحمان جمال الدين (د.ت.). **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ج1 وج2، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق على حواشيه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان.

- القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمان الخطيب (1975). **الإيضاح في علوم البلاغة**، شرح وتعليق وتنقيح محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة.

- القلقشندي، أحمد بن علي (د.ت). **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، ج3، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، سلسلة تراثنا، مصر.

- الكاتب، علي بن خلف (1982). **مواد البيان**، تحقيق الدكتور حسين عبد اللطيف، منشور جامعة الفاتح، ليبيا.

- المغربي، ابن يعقوب (د.ت). **مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المِفتاح**، شروح التلخيص، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر.

ب ـ باللغات الأجنبية

- Barko, I. (1977-1979) Contribution à l'Etude de la Ponctuation Française au 17ème Siècle (Problèmes de Méthode. La ponctuation de Racine) in: Catach, N. et Petit, J. ***La Ponctuation: Recherches Historiques et Actuelles.*** Fasc. 1, Publication Gtm-Cnrs-Heso.
- Bockelkamp, M. (1977-1979) Henri Heine et «sa» Ponctuation. In: Catach, N. et Petit, J. ***La Ponctuation: Recherches Hisoriques et Actuelles.*** Fasc. 2, Publication Gtm-Cnrs-Heso.
- Catach, N. (1977-1979). Intoduction. In: Catach, N. et Petit, J. ***La Ponctuation: Recherches Historiques et Actuelles.*** Fasc. 1, Publication Gtm-Cnrs-Heso.

——. (1977-1979) La ponctuation des imprimés, des Débuts de l'Imprimerie à G. Tory et E. Dolet. In: Catach, N. et Petit, J. ***La Ponctuation: La Recherches Historiques et Actuelles.*** Fasc. 1, Publication Gtm-Cnrs-Heso.

——. (1977-1979) Allocution d'Ouverture. In: Catach, N. et Petit, J. ***La Ponctuation: La Recherches Historiques et Actuelles.*** Fasc. 2, Publication Gtm-Cnrs-Heso.

——. (1977-1979) Conclusions et Perspectives. In: Catach, N. et Petit, J. ***La Ponctuation: La Recherches Historiques et Actuelles.*** Fasc. 2, Publication Gtm-Cnrs-Heso.

——. (1980a) Présentation. In: ***Langue Française***. No. 45.

——. (1980b) La Ponctuation. In: ***Langue Française***.No. 45.

——. (1980c) Origines de la Ponctuation. In: ***L'Histoire-La Recherche.***

——. (1987) Le Role historique de la ponctuation.: La Virgule et Les Propositions Incidentes au 18ème Siècle.In: ***Langage*** No 39.

——. (1988a) Présentation. In: Catach,N. (ed) ***Pour une Théorie de la Langue Ecrite.*** CNRS. Paris.

——. (1988) L'Ecriture en tant que Plurisystème, ou Théorie de La Prime. In: Catach, N.(ed) ***Pour une théorie de la langue ecrite.*** CNRS. Paris.

——. (1988b) Retours aux Sources. In: ***Traverses***. No. 43.

- Chomsky, C. (1970) Reading, Writing and Phonology. In: Lester, M. (ed). ***Readings in Applied Transformational Grammar***. Second Edition. Hdl. Rine Harte and Winston inc.
- Chomsky, N. and Halle, M. (1968) ***The Sound Pattern of English.*** Harper and Row Publishers.
- Damourette, D. (1939) ***Traité moderne de ponctuation***. Larousse. Paris.
- Fayol, M. (1985). ***Le récit et sa construction: une approche de psychologie cognitive***. Paris, Delachaux & Niestlé.

——. (1986). Les connecteurs dans les récits écrits. In: ***Pratiques***. No.49.

——. (1989) Une approche psycholinguistique de la ponctuation. Etude en production et en compréhension. In: ***Langue Française***. No. 81.

- Fayol, M. et Abdi, H. (1990) Ponctuation et connecteurs: Etude expérimentale de leur fonctionnement dans les paires de propositions. In: M.Charolles, S. Fischer et J. Jayez (Edit.), ***Le discours***, Nancy, Presses universitaires de Nancy.
- Favart, M. et Passereault, J-M. (1999). Aspects textuels du fonctionnement et du développement des connecteurs. Approche en production.In: ***L'Année psychologique***.No. 99.
- Foulin, J-N. et Fayol, M. (1989) Approche en temps réel de la production des connecteurs et de la ponctuation: vers un modèle procédural de la composition écrite.In ***: Langue Française,*** No. 81.
- Hirschberg,L. (1965) Lois formelles de la ponctuation. In: ***Linguistics***. No. 19.
- Karcevsky,S. (1931) Sur la phonologie de la phrase. In: *TCLP* No.4
- Laufer, R. (1977-1979) Guillemets et marques du discours direct. In: Catach, N. et Petit, J. ***La***

Ponctuation : Recherches Historiques et Actuelles. Fasc. 2, Publication Gtm-Cnrs-Heso.

——. (1980) Du ponctuel au scriptural : Signes d'Enoncé et Marques d'Enonciation. In : ***Langue Française***. No. 45.

- Lorenceau, A. (1977-1979) La Ponctuation au 18ème Siècle : l'Effort de Systématisation des Grammairiens Philosophes. In : Catach, N. et Petit, J. ***La Ponctuation : Recherches Historiques et Actuelles.*** Fasc. 1, Publication Gtm-Cnrs-Heso.

——. (1980) La Ponctuation au 19ème Siècle : George Sand et les Imprimeurs. In : ***Langue Française***. No. 45.

- Martel, G. (1991) Les connecteurs : problèmes particuliers à l'analyse différentielle de discours. In : ***Langues et Linguistique***.No. 17.
- Moeschler, J. et Reboul, O. (1994). ***Dictionnaire encyclopédique de pragmatique***. Paris. Seuil.
- Perrot, J. (1978) Fonctions Syntaxiques, Enonciation, Information. In : ***BLSP***. LXXIII,I.

——. (1980) Ponctuation et Fonctions Linguistiques. In : ***Langue Française***. No. 45.

- Salvat, M. (1976) La Ponctuation : Etat Moderne de la Ponctuation Française. In : ***Grand Larousse de Langue Française***. Larousse. Paris.
- Tournier, C. (1977-1979) Pour une Approche Linguistique de la Ponctuation. In : Catach, N. et Petit, J. ***La Ponctuation : Recherches Historiques et Actuelles.*** Fasc. 2, Publication Gtm-Cnrs-Heso.

——. (1977-1979) Essai de definition de signes. In : Catach, N. et Petit, J. ***La Ponctuation : Recherches Historiques et Actuelles.*** Fasc. 1, Publication GTM-CNRS-HESO.

——. (1980) Histoires des idées sur la ponctuation des débuts de l'imprimerie à nos jours. In : ***Langue Française***. No. 45.

- Uyechi, Linda (1996) ***The Geometry of Visual Phonology.***
- Varloot, J. (1977-1979) Faisons le point. In : Catach, N. et Petit, J. ***La Ponctuation : Recherches Historiques et Actuelles.*** Fasc. 2, Publication Gtm-Cnrs-Heso.
- Védénina,L.G. (1973) La Transmission par la ponctuation des rapports du code oral avec le code ecrit. In : ***Langue Française***. No. 19.

——. (1977-1979) La Ponctuation du français contemporain comme procédé d'actualisation. In : Catach, N. et Petit, J. ***La Ponctuation : Recherches Historiques et Actuelles.*** Fasc. 2, Publication Gtm-Cnrs-Heso.

——. (1980a) La Triple fonction de la ponctuation dans la phrase syntaxique, communicative et Sémantique. In : ***Langue Française***. No.45.

ثبت المصطلحات(*)

أ	
ائتلاف	combination
إثغار	gapping
إجباري	obligatory
اجتلاب	Epenthesis
أحياز زمنية	timing slots
احتكاكية	fricative
إخبار	information
اختلاس	reduction
إدراج	insertion
إدغام	gemination
إدماج	embedding
ارتخاء	release
ارتخاء متأخر	delayed release
ارتفاع	height
استبدال	paradigmatic
استدارة	rounding
استمرارية	continuance
اسم	noun
أسناني	dental
أشجار تطريزية	prosodic trees
إضمار	ellipse
إعادة الكتابة	rewriting
اعتباطية	arbitraire
أعضاء النطق	articulatory organs
إغلاق	occlusion, closing
اقتران، ربط	linking
إلحاق	adjunction
أمامي	anterior
امتداد	spreading
إملاء	orthography
إنجاز	performance
انحباسي	occlusive
انزلاقي، صوت عِلّة	glide
أنساق فرعية	subsystems
أنساق قطعية	segmental systems
انسيابي	spirant
انغلاق	closure
انفتاح	openness
انفجاري	explosive
انفراج	aperture
الأنفية	nasality
انقباض	constriction
انقباض حنجري حلقي	laryngeal guttural constriction
الإيقاع	rhythm
ب	
بارامترات	parameters
برنامج نطقي	articulatory programme
بروز	prominence
بروز إيقاعي	rhythmic prominence
البنية السطحية	surface structure

(*) **ملحوظة**: وضعنا بإزاء المصطلح العربي المقترح المقابل الذي ورد في هذا الكتاب باللغة الفرنسية أو الإنكليزية.

البنيات العميقة	underlying structures
بنينة	structuration
	ت
تأليفات	combinations
تأويل	interpretation
تباين	contrast
التجزيء المقطعي	syllabification
التجويف الفموي	oral cavity
التجويف الأنفي	nasal cavity
تحقيق النص	philology
تحليل لساني	linguistic analysis
تحويل سلكي	cyclic transformation
تحويلات	transformations
تحيين، تحقيق	actualisation
تخصيص	specification
تخطيط	planification
تداخل	overlap
تداولية	pragmatics
التذبذب	vibration
تذاوتية	intersubjective
الترافق النطقي	coarticulation
الترتيب	order
التركيب	syntax
تزامن	similtaneity
تسريبي	sibilant
التسنين	encoding
تشفيه	labialisation
تصنيف	classification
التصويت	phonation
تضعيف	gemination
التضايف	correlation
تضييق	stricture
التطويل	lengthening
تطريزات الجملة	senetnce prosodies
تطريز	prosody
تعارض	opposition
تعاقدية	conventional
تعالقات	corelations
تعبير	expression
التعقيفات	bracketings
التعقيف التركيبي	syntactic bracketing

التعميم	generalisation
تفريع موسوم	marked bracketing
التفاعل	interaction
التفخيم	emphase
التفعيلة	foot
تقدم جذر اللسان	advanced tongue root
التقطيع	segmentation
التقطيع المركّبي	phrase segmentation
التقطيع الزمني	timing
تقلص اللسان	retracted tongue
تماسك	coherence
التمثيل	representation
التمثيل الصواتي	phonological representation
تمفصل، نطق	atrticulation
تمفصل مزدوج	double articulation
تناغم الاصوات	phonic harmony
تناوب	alternation
تنفس	respiration
تنظيم تطريزي	prosodic organization
تنظيم هرمي	hierarchical organization
تنغيم	intonation
تهجية معجمية	lexical spelling
تهميس	devoicing
تهميز	glottalicness
توتر، شدة	intensity
تواتر	frenquency
تواصل لفظي	verbal communication
توزيع	distribution
توقعي (ترافق نطقي)	anticipatory
تيبوغرافية	typographic
	ث
ثقيل	heavy
ثنائي الخط	bilinear
	ج
الجذر	root
الجزاء	apodose
جزيئات الهواء	particles
جانبي	lateral
الجملة	sentence
الجملة الجذرية	root sentence

الجُمَيْلة	clause	
الجهة	aspect	
الجهر	voice	
جهر الصدر	voice onset	
جهارة	sonorance	
	ح	
حاجزي	constictive	
حد الكلمة	word boundary	
حدود	boundaries	
حد صريفي	morpheme boundary	
الحذف	deletion	
حروف اللين، انزلاقيات	glides	
الحركات	gestures	
حشوي	redundant	
حشو	redundancy	
الحلق	pharynx	
حَنْجَري	laryngeal	
الحنك	palate	
حنكي	palatal	
حنك لين	soft palate	
	خ	
خارج لسانية	extralinguistic	
الخرج	output	
خطي (رسم)	graphique	
خفيف	light	
	د	
الدائرة/ الدارة	cercle	
الدخل	input	
دالّ	signifiant	
دلائل-كلمات	signes-mots	
دلائل-مقاطع	signes-syllables	
دلالة، علم	semantics	
دليل	signe	
دياكروني	diachronic	
	ر	
رأس تركيبي	syntactic head	
رخو	lax	
الرسالة	message	
رسامة	graphémique	
الرصف	alignment	
رفع اللبس	désambiguisation	
روابط	connectors	
روسم	graphème	
رنين	resonance	
	ز	
زمن خطي	linear time	
	س	
سابقة	prefix	
سانكروني	synchronic	
سعة	amplitude	
سلكي	cyclic	
سلسلة	string	
سنن	code	
سونمية	cénémique	
سياق	context	
سيميائيات، سيميولوجيا	semiology, semiotics	
	ش	
الشبه-نقطة	point virgule	
شاغر	empty	
الشجرة المركّبية	syntactic tree	
الشرط	protase	
الشفتاني	bilaybial	
الشفوي	oral	
الشكل	forme	
الشكلنة	formalisation	
	ص	
صامت	consonant	
صامتي	consonantal	
صدر	onset	
صفة	adjective	
صريفة	morpheme	
صريفي	morphémique	
صمت	silence	
صوت لغوي	language sound	
صوت مزدوج	diphthong	
صواتة	phonology	
صواتة تبعية	dependancy phonology	
صواتة تأليفية	phonematics	
صواتة تطريزية	prosodic phonology	
صواتة تناغمية	harmonic phonology	

صواتة توليدية	generative phonology
صواتة سمعية	auditive phonology
صواتة كلية	universal phonology
صواتة مرئية، بصرية	visual phonology
صواتة مركبية	phrase phonology
صور إصغائية	acoustic images
صُوَيْت	schwa
ض	
ضغط تحت-مزماري	subglottal pressure
ضغط فوق- مزماري	supraglottal pressure
ضغط هوائي	air pressure
ضوضاء	noise
ط	
طبقة	tier
طرفي (طرف اللسان)	coronal
طريقة النطق	manner of articulation
الطوبوغرامات	topogrammes
طول	length
طويل	long
ظ	
ظاهرة تطريزية	prosodic phenomenon
ظرف	adverbe
ظواهر مصاحبة للغة	paralinguistic phenomena
ع	
عالٍ	high
عجرة	node
عجرات عُليا	upper nodes
عطف	coordination
علامة	signal
علامات الترقيم	punctuation marks
علم الأصوات الآلاتي	instrumental phonetics
علم الأصوات التجريبي	experimental phonetics
علم النفس المعرفي	cognitive psychology
علم الأصوات النطقي	articulatory phonetics
علم الرسم	graphétique
عمليات	processus
عناصر فونيمية	phonemic elements
علو موسيقي	pitch
غ	
غرافيمات	grapheme
غشائي	velar
غير خطي	non linear
غير موسوم	unmarked
ف	
فاصلة	virgule
فعل	verb
فلتات اللسان	slips of tongue
فونيم	phoneme
فونيمي	phonemic
فوق حنجري	supralaryngeal
فوق-قطعي	suprasegmental
فيزيائي	physic
الفيزيولوجيا	physiology
ق	
قافية	rhyme
قاعدة تحويلية	transformational rule
قراءة مرئية (بصرية)	visual reading
قصير	short
قطعة مركبة	complex segment
قطعة مستقلة	autosegment
القفل	coda
قمة	peak
القناة السمعية	auditive channel
قواعد التعديل	readjustment rules
قواعد صواتية	phonological rules
القول	utterance
القيود	constraints
ك	
كتابة	writing
الكتابة الصوتية	transcription
كاليغرافية	calligrahic
كاليغرامات	calligrammes
الكفاءة، القدرة	competence
الكلام	parole
ل	
لاحقة	suffix
لحن اللغة	melody
لسان	langue
لسانيّات اجتماعية	sociolinguistics
لغة الإشارات	sign language
اللوغوغرامات	logogrammes

م

مؤشر	index
متصاعد	rising
متصلات	clitics
متغير	variant
متغير صوتي	allophonic
متفرع	branching
متوالية صوتية	phonic sequence
متناقص	falling
المجالات التطريزية	prosodic domains
المجاورة	contiguity
مجموعة	cluster
مجموعة إيقاعية	groupe rythmique
مجموعة تنفسية	respiratory group
مجهور	voiced
محتوى	contenu
المخارج	lieux d'articulation
المدة	duration
المادة	matière
مدمج	embedded
المدرج العروضي	metrical grid
مدلول	signifié
المركَّبة	affricate
مركَّب اسمي	nominal phrase
مركَّب فعلي	verbal phrase
المركَّب التنغيمي	intonational phrase
مركَّبي	syntagmatic
مرئية، بصرية	visual
المزمار	glottis
مستوى	level
مستمرة	continuous
مشافهة	oralité
مشفَّه	labialised
مصفوفة	matrix
المصوِّتات	vowel
مصوِّتي	vocalic
مضمنية	plérémique
مظاهر	aspects
المعنى	meaning
المعيار	standard
مغايرة	dissimilation
مغلق	closed
مفصل	juncture
المقام	situation
المقطع	syllable
مقولة	category
مقولات التركيبية	syntactical categories
مقولات صواتية	phonological categories
مكتوب	writing
المكوِّن العروضي	metrical component
ملائمة	pertinent
ملمح (سمة)	feature
ملمح نطقي	articulatory feature
ملامح إعجامية	diacritic features
الملامح الحدية	boundary features
الملامح الفرادية	idiosyncratics
ملتبس	ambiguouis
مميز	distinct
مماثلة	assimilation
منحنى لحني	courbe mélodique
منخفض	low
المنطوق	pronouncing
مائع	liquid
موقع	position
مهموس	non voiced, voiceless
موسوم	marked
مواضعة	convention

ن

النبر	stress
نسق	system
نصي	textual
نطاق	coutour
نطاق تنغيمي	intonational contour
نفَسِية	aspiration
نقرات صامتة	silent beats
نقل	metathesis
نموذج	model
نغم	tone
نواة	nucleus

هـ

هرمية	hierarchy
هندسة	architecture

	و		
الوتران الصوتيان	vocal cords	وظيفة	function
الوحدات اللسانية	linguistic unit	وظيفية	functional
الوسيط	intermédiaire	الواقع الذهني	mental reality
الوصل	liaison	الوقف	pause
وضع	status	الوقفيات، الحبيسات	stops

فهرس الأعلام

أعراب، سعيد 116
أنيس، جاك 17، 21-22، 72
أوليف 67
أولدال 21، 80
أونج، والتر 132
إبراهيم، عبد العليم 126-128
إموري 47
ابن السيد 112
ابن عبد الفتاح، عبد العزيز (أبو عاصم) 116
باركو 96، 132
بازبول، هانس 53، 68
باكيا 66
بايك 55، 58
بايل 68
برينس 65، 57، 59
بلومفيلد 14، 47
بوزي 132-133
بوييج 55، 70
بيرو 103، 102، 101، 103
بيكر 47
بيكمان 39
بيل 57
بيڤر 66
تروبتزكوي 59
تشالمرز 51
تشومسكي، كارول 28، 31، 39، 43، 46، 54-55، 59، 72، 74-76، 78، 80، 148
تشومسكي، نوام 46، 54، 59، 75، 78، 80
تورنييه 94، 98
توري، ج. 90
الجرجاني، عبد القاهر 135
الجرجاني، محمد بن علي بن محمد 135
الجزائري، طاهر 112-115
جواد، مصطفى 126-127
حشمت، أحمد 119-120
داموريت 95، 133
دريدا، جاك 24
دو بيزانس، أريستوفان 88
دو ساموتراس، أريستارك 88
دورفليس، جيلو 82
دوزيتي 132
دولي 133
دونات 132
ديدرو 132
ديوميد 132
روبنز 56
روتنبرغ 68
روستو 132
زادة، طاش كبري 111

زكي، أحمد 118-121، 123-126، 128
زينودوت 88
السُّبكي، بهاء الدين 141
ستريتر 67
السجاوندي 116
السكّاكي 134
السمعاني 111
سوسير 14، 16-17، 23-24
سيلكرك 54، 57-64، 67-68، 70
شين، سانفورد 53
عبد التواب، رمضان 114، 125
العلموي 111
غارمان 27، 31، 37، 39-40، 71
غاريت 66
غروجان 61
غليزن 13
فادج 58
فارلو 132
ڤاشيك 80، 17، 14، 80، 19، 21، 80
فايول 83-84، 93
فراي 37، 41، 43
فرومكين 47، 51-52
فودور 66
فوكل 68، 62، 67، 59، 57، 59، 63، 67، 60، 58، 67، 65، 68، 60-61، 70
فوناغي 35، 82، 132
فونيمي 15
فيدينينا 104، 103، 106، 99-100
فيرنيو 58-59، 65، 58
قبش، أحمد 126-127
القزويني، الخطيب 137
القلقشندي 111، 123
الكاتب، علي بن خلف 109-112، 123، 128
كارتشيفسكي 104-107، 148
كاريلويتس 58
كاسيودور 132
كاتاش، نينا 17، 21-22، 73، 80، 84، 88-89، 94، 99، 103-104، 115، 133
كلات 67
كوبر 66
كيبارسكي 58-59
لاوفر 94
لوهيست 66-67
ليبرمان 57-58، 65
ليدفوغد 34، 36، 48-49
لينكر 66
لايكوف 55
مارتيني 23
ماكارثي 58
ماكاولي 68
ماك ماهون 56
معروف، نايف 126-128
المنوني، محمد 113
ميليز 44
نيسبور 70، 68، 63، 68، 67-68، 65، 59-60، 59، 57-59، 63، 62، 61
هارون، عبد السلام 126-127
هـالـي 46-47، 49-50، 54-55، 58-59، 65، 74-75، 78، 80
هلمسليف 17، 21
هوبر 57
هوغن 56
هوكيت، تشارلز 56
هويكسيما 54
هيرشبيرغ، ليديا 98
هيلمهولتز 49
هييز 59
ياكوبسون 15، 23

فهرس المصطلحات

الأبجدية الخطية 72
أبجدية صوتية 75
الأبجدية الصوتية العالمية 47
أجزاء الجُمَل 98
أحادية البعد 54
أحياز 93
أذن 36
الأسلوبية 97
أصوات اللغة 44
الأصوات المركبة 30، 37
الأصوات المصوتية 38
الأفعال الكلامية 49
الأقوال 55
الألفاغرامات 72
أنساق البروز الإيقاعي 62
الأوج 91
إحالية 20
الإخبارات 87
إدراك 48
إدغام 30
إضمارية 92
إعادة بناء 45
إملائية 74
إنتاج 48
الإنجاز 52
الإيقاع 30
اجتلاب 53
الاحتكاكيات 30
اختلاس 30
الاختلافات 24
الاستبدالي 86
الاستدارة 29
اعتباطية 15
الامتداد 60
الانتقالات المكونية 42
انفجاري 37
انفجارية 37
بداية الكلمة 59
البرنامج النطقي 30
البروز 60
البنيات التركيبية (السطحية) 55، 68
بنية شجرية 65
بنية الصريفة 55
البنية العميقة 46
البنية المركبية 76
البنية المكونية 55
بَنْيَنَة 86
التجويف الأنفي 35
التجويف الفموي 35
تحقيق النص 88
تحليلي 97
التحيين والتحقيق 99

التداخل 29
التداولي 144
التداولية 21
التذاوتية 101
الترافق النطقي 28
ترافق نطقي توقعي 28
ترافق نطقي صائن 28
ترقيم فيلولوجي 88
التركيب 25، 55
تزامن 33
التسجيلات الصوتية 36
تضايفات 33، 46، 48
التطريز 9، 81
تطريزات الجملة 57
تطريزات المجموعات المقطعية 57
تطريزات المركَّب 57
تطريزات مقطعية 57
تطريزية 33
تعبير 17
التعقيف الموسوم 67
تفخيم 29
تفريع ثنائي 65
التفعيلة 56
تفعيلة النبر 57
تفكيك 45
التقطيع 25، 85
التقطيع الزمني 30-31، 37، 61
تماسك النص 134
التمثيل الذهني 65
التمثيل الصوتي 25
تمثيل صوتي 76
تمثيل مجرد 76
التمثيلات 46
تمثيلات معجمية 76
التمفصل الأول 22-23
تمفصل إيقاعي 95
تمفصل منطقي 97
التناسب 20
تناغم الملامح 58
تناوب 58
التناوب المصوتي 76
التنظيم الهرمي 64
التنغيم 43، 83
التنغيم الذهني 105
تنفسية 95
التنوع الاحتمالي 31
التنوع الدينامي 31
التنوع الفردي 31
تنوعات تذاوتية 41
التهجية 72، 74
تهجية معجمية 76
تواتر 34
التواتر الأساسي 41
التواترات 40
تواصلي 99
توتر 34، 41
التوزيع الطيفي للطاقة 41
توليد 46
التيبوغرافية 22
ثنائي الخطية 33
الجزاء 92
جزيئات 36
الجملة 64
الجملة الخطية 73
الجملة الموسيقية 90
الجميلات 56
الجهاز الفيزيولوجي 27
الجهاز المصوت 26، 28
الجِهية 87
الحدود 33، 54، 67
الحركات النطقية 26
حشو الكلمة 59

حشوية 43
الحلق 34-35
الحلقي 32
الحنجرة 34
حنجري 34-35
الحنك 28
الحنك اللين 34، 36
خاصيات غير مميزة لسانيّاً 46
خاصيات مميزة لسانيّاً 46
الخبر 102
الخَرْج 71، 76-77، 79
خط لحني 33، 99
الخطاب 56
الخطابي 144
خطابية 72
خطاطة التواصل 86
خطية 25
خطية أحادية 54
دالّ 21
الدَّخْل 71
دخل 76، 79
دخل معجمي 75
درجات الترابط 68
دلائل ـ صريفات 73
دلائل ـ كلمات 73
دلائل 17، 21، 73، 82، 89
الدلالات العقلية 25
الدلالة 25
دلالي 99
الدليل 17
الدليل اللساني 24
الدورة 90-91
الدورة الخطابية 91
الدياكرونية 53
الدينامية الهوائية 28
الذبذبات 36
الرأس التركيبي 62
الرئة 34، 36
الرسالة 45، 102
الرسامة 22
الرسم الخطي 21
رفع الالتباس 98
رنين 35، 38
الروابط 9، 84، 134
الزفرة 90-91
الزوائد 60
السانكرونية 53
السرعة 30
سليمة التكوين تركيبيّاً 65
سَنَن 44، 83
سونمية 73
السياق الصوتي 32
سيميائي 14
السيميولوجيا 17، 86
الشرائط الراديوغرافية 36
الشرط 91
الشريط الراديوغرافي 27
الشفة 28، 34، 36
الشفوي 14
شكل 17، 24
شكل موجي متذبذب مستمر 71
صامت 29
الصامت الوقفي 37
الصدر 53
صدر الجهر 42
الصرف 25، 60
الصريفات 54
الصريفي 20، 45، 55، 85
صفة 61، 64
الصمت 37
صواتة 7، 24، 54
الصواتة البصرية 108

الصواتة البصرية 8، 80، 88
صواتة سمعية 9
الصواتة العروضية 54، 58
الصواتة الفوق 54
الصواتة الكلية 8
الصواتة المستقلة القطع 54
صواتي 7، 24، 105
الصواتة التبعية 54
الصوامت 30، 33، 73
الصوت 37
الصوت الدوري 38
الصوت اللغوي 44
صوتي 7، 130
الصور الإصغائية 16
الضغط التحت 34
الضوضاء 37
الطبيعة المعيارية 19
الطوبوغرامات 72
الظروف 61
الظهور الطيفي 43
عجرة، عجرات 59، 64-65
العلامات 7، 90
علامات إعجامية 33، 88
علامات الترقيم 7، 81
العلامة 25، 37، 45
علامة الحذف 90
علامة الربط 90
علم الأصوات 24
علم الرسم 22
العمليات الصواتية 46
عنصر بعدة عناصر 42
الغرافيم (الرَواسِم) 72-74
الغلوسيماتيكيين 17، 19
غير الموسوم 21
الفاصلة 97
الفصل 87
فعل القول 85
فعل قولي 102
الفقرة 73
فقه اللغة 9
فلتات اللسان 51
الفم 34
الفموي 32
الفوق-قطعي، الفوق-قطعية 22، 33-35، 41، 43
الفوق-قطعية اللغة 43
الفونيم 23، 33، 45، 84، 73-74، 87، 105
الفيزياء الصوتية 46
الفيزيائي 25
فيزيولوجيا 46
الفيلولوجيا 16
القافية 53
قصور نطقي 30
قِطَع 25، 33
قطع بذاتها 33
قطع صوتية 44
قطعة 55-56
القطعة الصغرى 56
القطعة الكبرى 56
قطعي 34، 41
القطعية 22، 33، 35، 54
القفل 53
القناة 36
القناة السمعية 36
القواعد 91
قواعد التحويل 60، 68، 76
القواعد الخفية 45
القواعد الصواتية 76
القول 63
القول الصواتي 57، 63
القياسات 91

قيود 28
القيود التأليفية الصوتية 55
القيود التوزيعية 57
القيود الزمنية 28
القيود الفضائية 28
الكاليغرافية 22
الكتابة الأبجدية 47
الكفاءة 52، 79
الكفاءة اللسانية 52
كفاية 51
الكلام 15، 24، 86
الكلمات 45، 54، 89-90
الكلمة 31
الكلمة التطريزية 57
الكلمة الخطية 71، 73
الكلمة الصواتية 56-57
اللحن 96، 133
لحن الكلام 9
لسان 23-24، 28، 34، 36، 86
اللسانيات 7
اللسانيات التاريخية 16
اللسانية النفسية 84
اللغة 14
لغة الإشارات 7
اللوغوغرامات 73
مادة 17، 24
متأثرة بالسياق 32
متصاعدة 91
المتصلات 55، 60
المتكلم 36
متناقصة 91
متوالية 25، 44
المجموعات 52
المجموعات التنغيمية 56
المجموعة الإيقاعية 43
المجموعة الصواتية 55
مجموعة المتصلات 57
المجهورة 30، 37
محايث 21
محتوى 17
مُحَقّق 86
المحمول 102
مدة 30، 37، 41
المُدْرَج 59
مدلول 21
مدمجة 63
المراقي 7
المركَّب 31، 55
المركَّب الاسمي 64
المركَّب التركيبي 62
المركَّب التنغيمي 57، 62
المركَّب الصواتي 57، 60-61
المركَّبات 46
المركَّبات الصواتية 54
المركَّبي 86
مزدوجة التمفصل 23
المزمار 34، 36، 38
المزمارية 35
المستمع 36
المستوى الصواتي العميق 55
المصوت 29-30
مصوتات 33
مضمنية 73
المفصل 68
مفصلية 67
المقارنة 16
مقاطع 73، 89
المقام 20
مقامية 20
المقطع 40، 43، 53، 56
مقطعي 54
المقولات التركيبية 65

المقولات التطريزية 57
المقولات المعجمية 61
مقولة صواتية 55
المكوّن التركيبي 61
المكوّن الصواتي 61
الملامح المصاحبة للغة 9
الملامح المميزة 16، 39، 52
الملامح النطقية 32
المنطق 91
المهموسة 30، 37
الموجات الصوتية 36
عيون الموجات الهوائية 35
الموسوعيين 98
موسوم 20
موصولة 25
نبر 54-55
النبرية 54
النحاة الجدد 24
النحو 16
نحوي 99
نحو الكفاء اللسانية 52
النسق اللساني 23
نصف الزفرة 90
نصف الوقفة 90
النصية 144
نطاق تطريزي 34
نطاق تنغيمي 62
النطاقات النغمية 54
النطقي 25
النظري المعيار 54
النظرية التوليدية المعيار 67
النظرية الذرية 44
النغمية 54
النَّفَس 34
النقرات 34
نقطة مزدوجة 91
النقل الموازي 40، 43
النموذج الذهني 84
نهاية الكلمة 59
النواة 53، 56، 102
الهامشان 56
الهرمية الصواتية 55
هرمية معجمية 56
الهرمية النحوية 55
الوتران الصوتيان 30، 34
وتيرة 43
وتيرة التلفظ 41
الوحدات المتميزة 44
وحدة إدراكية 49
الوحدة التنفسية 34
وحدة الفكرة الكاملة 91
الوسيط 36
وظيفة فيزيولوجية 95
الوقف 37، 81
الوقفة 90
وقفي 95
الوقفية 38
الوقوف 30، 61، 95

محتويات الكتاب

إهداء 5

مدخل إلى الصواتة البصرية 7

الفصل الأول: نحو لسانيات جامعة للمنطوق والمكتوب 13

0.1. تمهيد 13

1.1. وضع الكتابة في اللسانيات 13

2.1. لسانيات المنطوق 22

3.1. لسانيات المنطوق والمكتوب 25

1.3.1. اللغة والصوت 25

2.3.1. اللغة والكتابة 71

4.1. خلاصة 80

الفصل الثاني: اللسانيات ووضع علامات الترقيم 81

0.2. تمهيد 81

1.2. اللسانيات وعلامات الترقيم : تقويم أولي 82

2.2. أصول علامات الترقيم وأصول تنوع المقاربات 88

3.2. إعادة القراءة والوضع اللساني لعلامات الترقيم 93

1.3.2. التصور القائم على المشافهة 94

2.3.2. التصور القائم على القراءة البصرية 96

3.3.2. في أفق بناء تصور لساني قائم بذاته 104

4.2. خلاصة 108

الفصل الثالث: علامات الترقيم عند العرب 109

0.3. تمهيد 109

1.3. علامات الترقيم التراثية 109
2.3. علامات الترقيم الحديثة 118
3.3. خلاصة 130
الفصل الرابع: علاقات علامات الترقيم والروابط بالوقف 131
0.4. تمهيد 131
1.4. أي تناظر بين علامات الترقيم والوقف؟ 132
2.4. الفصل والوصل وصلات الظاهرة بعلامات الترقيم والوقف 134
3.4. في أفق المعالجة الصواتية للروابط 143
4.4. خلاصة 146
خاتمة الكتاب 147
المراجع والمصادر 151
ثبت المصطلحات 155
فهرس الأعلام 161
فهرس المصطلحات 163